بسم الله الرحمن الرحيم

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

سورة الإسراء(85)

الإهداء

إهداء

إلى من كانا سببا في وجودي بعد الله،إلى من علماني النجاح والصبر إلى من افتقدتهما إلى والدي عليهما رحمة الله وفضله

ومن قال فيهما تعالى:

" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الآية 24 من سورة الإسراء.

إلى زوجتي الغالية التي تحملتني في مشواري ، إلى أبنائي الكرام نور الدين ،عبير ،علاء الدين و ملاك، إلى كل أساتذتي الذين كانوا حافزا لي في مواصلة الدراسة ، إلى الإخوة والأخوات كل واحد باسمه و إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ، إلى زملاء الدراسة الذين تحملوني طيلة هذا المشوار.

اهدي هذا العمل

الشكر موصول إلى عائلتي الكريمة، أساتذتي الأفاضل و اخص بالذكر الدكتور المشرف الذي كان سندا لي في ذلك والى الزملاء الكرام و لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب او من بعيد.

السايح شامي

مقدمة

إن المشهد الذي عرفته الساحة العربية منذ اندلاع الحراك وموجات الغضب والاستهجان التي أدت بالعديد من الأنظمة العربية التي كانت تعتبر ديكتاتورية إلى الزوال والفناء، تلك الموجات أقل ما يقال عنها أنها أظهرت حقيقة السلطات التي تحكم الدول العربية، وأزالت الستار عن المستور والمتخفي من شتى الأعمال الشنيعة، مع الذكر على سبيل المثال لا الحصر مصر وسوريا واليمن وكذا ليبيا، فتونس مثلا نجحت في توظيف أسس انتقال السلطة، وخوض تحول ديمقراطي أكثر سلاسة من سابقاتها من الدول العربية، التي أكدت على تفعيل المقاربة الأمنية دون غيرها، وذلك قصد الحفاظ على ما هو قائم.

و أمام هذا الوضع الذي ساد المنطقة، فقد كانت الجزائر في منأى عن هذه التحولات رغم أنها عاشت هي أيضا عشرية سوداء ولكنها لم تكن بهذا الحجم، وباعتبار الجزائر من

موقعها الجغرافي الاستراتيجي في المنطقة فهي فاعل محوري في المنطقة خاصة بعد دورها في محاولة استتباب الأمن في العديد من المعضلات الإقليمية والدولية، ولعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة سواء في الأزمة العراقية - الإيرانية والتي كللت بالنجاح التام لحل الأزمة ولم شمل الفرقاء، وكذا أزمة مالي أين لعبت أشواط معتبرة أدت إلى إيجاد مخرج للأزمة المالية، كما شهدت المنطقة عدة أزمات أدت بالجزائر إلى انتهاج خطة للحفاظ على أمنها القومي.

من أهم التحولات الديمقراطية التي شهدتها المنطقة العربية التحول الليبي, هذا التحول الذي كان له أثر عميق على الساحة الإقليمية بصفة عامة و على الساحة المغاربية بصفة خاصة أيما تأثير، و ذلك نظرا لطبيعة نظامها و طبيعة تكوينها الاجتماعي و ما انجر عنه من تداعيات، و من هنا استوجب المرور بالثابت والمتغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة الأزمة الليبية و ما انجر عنها على الأمن القومي، الأمر الذي ألزم الجزائر على توظيف القدرات والموارد الأمنية المرصودة لديها للحفاظ على حدودها الإقليمية من جهة، والحفاظ على الوضع السياسي القائم من جهة أخرى، وفي ظل المتغيّرات الداخلية لليبيا و التي تعدّ إستثنائية، تؤكّد التحوّل العميق في السياسة العامة الجزائرية من مرحلة التصميم حتى التنفيذ والتي بدا من الواضح تبنيها المقاربة الأمنية بدرجة عالية.

و أمام ما سبق ذكره، وجب طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

تقتضي إدارة السياسة الخارجية للدولة تجاه إقليمها ودول جوارها، سواء كانت هذه السياسة ذات مضمون تعاوني أو صراعي، أهداف وأولويات وآليات تؤدي في النهاية إلى بناء إستراتيجية وطنية تحدد كل المتطلبات وتبني على أساسها المرتكزات، التي تحول دون زعزعة الأمن الداخلي لها، و باعتبار أن الحراك التي تشهده ليبيا منذ 2011 كان له أثر على الأمن القومي الجزائري ، سعت الجزائر إلى تبني مقاربة للحيلولة دون تأثير الأزمة على الأمن القومي ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مضمون المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن القومي تجاه التحولات السياسية الليبية بعد2011 ؟

و تحت هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة البحثية، المتمثلة في:

ما مدى التزام الجزائر بمبادئ السياسة الخارجية في تعاملها مع الازمة الليبية؟

ما هي الأهداف السياسية و الإستراتيجية التي تسعى الجزائر الى تحقيقها من تفاعلاتها مع التحولات السياسية في دولة ليبيا؟

ما هي أهم التصورات المستقبلية لتوجهات و إستراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه التطورات السياسية في ليبيا؟

هل الجزائر مطالبة بتغيير بعض مبادئ سياستها الخارجية استجابة للتحديات الراهنة التي طرحها الحراك العربي القائم؟

فرضيات الدراسة :

كلما زادت التهديدات الأمنية في المنطقة متزايدة كلما سهل إختراق الحدود و التأثير على الأمن القومي.

و تحت هذه الفرضية تندرج جملة من الفرضيات الجزئية :

- كلما كانت السياسة الخارجية الجزائرية فعالة على المستوى الإقليمي، كلما تدعمت ركائز الأمن القومي الجزائري.

- كلما زادت مستوى التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية، كلما زادت تهديداتها على الأمن القومي الجزائري.

- كلما ركزت الجزائر على أعمال مقاربتها الأمنية في حل الأزمة الليبية، كلما زادت احتمالات و بوادر حل الأزمة و من ثم الحفاظ على الأمن القومي الجزائري.

مناهج الدراسة:

أولا تم التطرق إلى المنهج التاريخي باعتبار أن الموضوع يرتكز على الجانب التاريخي، ويتجلى ذلك خاصة في الإطار المفاهيمي للدراسة، بالإضافة إلى أن الدراسة تنطلق من سنوات سابقة.

ثانيا تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث تقوم الدراسة بتحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية التي تتداخل فيها عدة إعتبارات إقليمية ودولية زادت من صعوبة إيجاد مخرج لها خاصة إذا ما رأينا التصارع والتنافس على ليبيا لما تزخر به من ثروات.

ثالثا تم إدراج منهج دراسة الحالة للتعرف على دور وفاعلية الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية وما إنجر عنها من تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على دراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية و تنفيذ مبادئها الدستورية في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية وخاصة من دول الجوار، وما مدى نجاعة الاستراتيجيات والسياسات الجزائرية وتكيفها مع التحولات الجديدة.

الأهمية العملية:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تسعى إلى التعرف على التحولات التي أنتجها الربيع العربي على الساحة الدولية عامة وعلى دول جوار الجزائر بصفة خاصة، من خلالها التعرف على الخلفيات التي أدت إلى ذلك والأسباب الداخلية والخارجية فيها، كما تسعى إلى الكشف عن خبايا الصراع القائم في ليبيا وتأثيراته على الأمن القومي الجزائري، وهذا ما يحيلنا إلى الكشف عن الكيفية التي تعاملت الجزائر مع مبادئها خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول.

أهداف الدراسة :

الأهداف العلمية :

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية تتمثل في فهم السياسات الأمنية التي إتخذتها الجزائر للتصدي إلى تداعيات التحولات الجيوسياسية بدول الجوار، والإجراءات المتخذة في ذلك، وكيف تعاملت الجزائر مع الأزمة الليبية خاصة وأن مبادئ السياسة الخارجية تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكيف تجاوزت هذا المبدأ حفاظا على أمنها القومي.

الأهداف العملية:

تكمن الأهمية العملية في أن جل الدول العربية تشهد حراكا متسارعا تحت غطاء إرساء الديمقراطية، كما تكمن في تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية التي أفرزتها البيئة الدولية عامة والبيئة الإقليمية خاصة التي تهدد الأمن الوطني الجزائري، وما يزيد من خطورة هذه التهديدات توسع هذا الحراك إلى عدة دول أخرى عربية منها وافريقية التي لها حدود جغرافية مع الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع :

مبررات ذاتية: تكمن مبررات معالجة مثل هذه المواضيع هو حب التعرف على الوضع الذي يسود الأمة العربية عامة ودول الجوار خاصة، والأسباب التي أدت إلى هذا الصراع الذي هدد الأمن الداخلي لها أو لدول الجوار، كما تكمن في حب الاطـــلاع على السياسات الخارجية للدول، وكيف تتعامل مع أزمات تهدد الأمن القومي للبلاد.

مبررات موضوعية: تكمن الأسباب الموضوعية في دراسة الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى هذا الحراك والصراع القائم في ليبيا وما إنجر عليه من الإطاحة بالأنظمة القائمة، وكيف تتعامل دول الجوار للتصدي لما ينجر عنه من تهديد على الأمن الوطني.

دراسات سابقة :

أوشريف يسرى، بعنوان المذكرة :"تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر" شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الليبية بين عامي 2011 -2014، ورصد أهم ردود الفعل الدولية حيالها إضافة إلى الوقوف على أهم التداعيات التي أنتجتها وصدرتها إلى دول جوارها وأثرت بها على الأمن الإقليمي وحتى الدولي، وتقفي تبعات ومخلفات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

كما تهدف الدراسة إلى عدة أهداف منها التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده والوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في الجزائر بتعدد مداخله ومواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية الموجدة للأزمة الليبية والمساهمة بطريقة أو بأخرى في رسم خارطتها، ورصد درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بهذا الملف.

و قد خلصت الباحثة إلى أن هناك ترابطا شديدا بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي ومنه تؤكد على أنّ الأمن القومي لدولة ما لا ينتهي عند حدودها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة توافر الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي وحتى الدولي، وإن خطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى دول شمال المتوسط عبر موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول وإن الأمن الإقليمي لجل دول جوار ليبيا مهدد ليس بتصاعد الأزمة والانفلات الأمني والفشل .

سليم بوسكين، بعنوان المذكرة : " تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري 2010-2014"، شهادة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015.

يتناول الباحث في المذكرة الحراك والتحولات السياسية التي تشهدها منطقة العالم العربي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، متناولا أهم الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي وتسليط الضوء على التهديدات الأمنية للأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها البيئة الإقليمية، وفق مقاربة موسعة وشاملة في الدراسات الأمنية، كما تناول مختلف التهديدات الإقليمية التقليدية المرتبطة بتهديدات دولتيه (أطماع خارجية) أو عسكرية خاصة الانكشافات الأمنية على الحدود، وغيرها من تهديدات.

و قد خلص الباحث في بحثه إلى أن الجزائر تأثرت بهذه التحولات السياسية والأمنية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة مع الدول التي تشهد مشاكل سياسية التي شكلت منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات الذي اثر على الأمن الوطني الجزائري وجعلها تهيش في بيئة أمنية معقدة، ومن أبرزها انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة وما تشكله من خطر انتقال الجماعات الإرهابية إلى ارض الوطن وتزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة منها تجارة وتهريب الأسلحة وغيرها.

و خلص أيضا إلى أن الجزائر تعمل على مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية نظرا لطبيعتها التي تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية بالاعتماد على القانون الدولي، وهذا النهج وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر.

و هذه المذكرة تعتبر تكملة للدراستين السابقتين نظرا لما يلي:

- كون المجال الزمني الذي انتهت فيهما 2016 والتداعيات في ليبيا مازالت مستمرة إلى غاية يومنا هذا.

- تغاضي الدراستين على الأسباب الخارجية خاصة منها تلك التي أحيكت من قبل الدول الأجنبية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتفتيت الأمة العربية الإسلامية.

صعوبات الدراسة.

إن أي دراسة لا تخلو من صعوبات خلال معالجتها، و باعتبار ان موضع هذه الدراسة تندرج ضمن المشهد الذي تشهده الساحة العربية من تحولات ديمقراطية، متشعبة المدخلات و المخرجات، و المشهد الليبي من أكثر هذه النماذج تعقيدا لما يجري بها، و من هذا المنطلق واجهتنا عدة صعوبات نذكر منها:

- الأزمة الليبية تشهد حركية متصاعدة تبعا لتواصل الأحداث على الأرض، ما جعل طول مدة الدراسة تأخذ أبعاد ومناحي جديدة لم تكن قبل تلك الأحداث موجودة الأمر الذي تطلب حصر المدة.

-إضافة إلى صعوبة إيجاد المادة العلمية التي تنطلق في إعداد الموضوع، ناهيك عن تطور الموقف الجزائري نفسه من الأزمة على غرار التطورات التي عرفتها الأطراف الإقليمية والدولية التي تفاعلت مع الأزمة الليبية، فالحركية في دراسة ظاهرة مازالت قيد التبلور تعتبر مطية صعبة،

- حداثـة الموضـوع جعلنا نعتمد أساسا على المراجع الالكترونية، وسعينا إلى توظيف كلُ ما هو أكـاديمي من خلال عرض أبحاث ومقالات أهم مراكز البحث والمجلات المحكمة الالكترونية.

حدود المشكلة البحثية :

أ -المجال الزماني :

تندرج هذه الدراسة في المجال الزماني بعد 2011، ليتم رصد كل التحولات التي شهدتها منطقة العالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة وبالتحديد الحراك الذي شهدته ليبيا وما انجر عليها من تحولات في السياسة الخارجية الجزائرية .

ب -**المجال المكاني** : تشمل الحدود المكانية للدراسة كل من الجزائر وليبيا اللتان تربطهما حدود مشتركة، وا ن أي إخلال بالنظام العام في أحداها ينجر عليه آثار على البلد الآخر،فالحراك الذي تشهده ليبيا اثر على الأمن القومي الجزائري، ونظرا لما تكتسيه هذه الأخيرة من موقع استراتيجي في الإقليم المغاربي باعتبارها منطقة القلب المركزي والشريان الحساس فيه أعطى لها من الأهمية ما يؤهلها للعب دور إقليمي كبير.

الإطار المنـهجي :

من اجل الإلمام بموضوع تأثير التحولات السياسية في ليبيا على الأمن القومي الجزائري بعد 2011، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول قسم كل فصل منهم إلى مباحث، حسب الآتي:

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في الأول تعرضنا إلى مفهوم ومقومات الأمن القومي الجزائري، وفي المبحث الثاني خصائص،محددات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأما المبحث الثالث فقد خصص إلى النظرية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية باعتبارها الأقرب إلى معالجة مثل هذه المواضيع خاصة إذا ما علمنا بان الدراسة تتمحور حول أمر واقع وجب تحليله.

و في الفصل الثاني الذي تم عنونته بالتحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 وتداعياتها الإقليمية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في الأول تم التطرق إلى أسباب وتطور التحولات، وفي المبحث الثاني عرج إلى نتائج التحولات التي حصلت في ليبيا، أما المبحث الثالث فقد أدرجناه لمعرفة تأثيرات التحولات التي وقعت في ليبيا على دول الجوار خاصة الجزائر.

و أما الفصل الثالث فقد تم عنونته بالمقاربة الجزائرية للتعامل مع التحولات السياسية في ليبيا، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث للضرورة، في المبحث الأول خصص إلى المواقف الرسمية

الجزائرية من التحولات، وفي الثاني عنون بأهداف المقاربة الجزائرية تجاه التحولات، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى أدوات تنفيذ المقاربة أما في المبحث الرابع والأخير تم التطرق إلى آفاق الدور الجزائري تجاه التحولات التي تشهدها منطقة ليبيا.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

إن هذه الدراسة تتداخل فيها مفاهيم و مصطلحات، و يرتبط مفهومين أساسيين بعضهما البعض ارتباطا وثيقا و يمكن القول تداخلا، و يتعلق الأمر بكل من مفهوم السياسة الخارجية و الأمن القومي، فالأول يسعى جاهدا لتحقيق الثاني بالدرجة الأولى، حيث الذي يهتم بشكل رئيسي بالبيئة الدولية التي تتفاعل معها وكيفية صنع القرارات الدولية، إلى جانب دراسة سلوك الفاعلين الدوليين في إطار الحفاظ على مصالح الدولة الحيوية والعمل على تحقيقها، وهو أمر يتداخل مع اهتمام الأمن القومي.

في هذا الفصل الذي نخصصه إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، فقد تم تخصيص المبحث الأول إلى مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته، أما المبحث الثاني ف سنخصصه إلى خصائص، محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، و قبل التطرق إلى ذلك وجب إقحام مدخل تمهيدي لإعطاء و لو لمحة وجيزة على مفهوم السياسة الخارجية و سنعمل على إقحام مدخل تمهيدي لنعطي من خلاله لمحة وجيزة على مفهوم السياسة الخارجية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للنظرية الواقعية التي تعتبر النظرية الأكثر انسجاما مع موضوع الدراسة خاصة منها النظرية الواقعية الكلاسيكية و الجديدة.

المبحث الأول: مفهوم و مرتكزات الأمن القومي الجزائري

أولا: مفهوم الأمن:

- **لغويـــــا:**

ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة، فالأمن آنذاك هو الأمن الوطني للدولة ،حيث كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن ومن ناحية أخرى فإن الأمن الإقليمي والأمن الدولي ،كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، ولم تكن الثورة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يسمح بدمج العالم اتصاليًا واقتصاديًا أو الذي

يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونيًا ،ومن ثم فقد كان مفهوم الأمن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة، وتحول دون تحقيق أهدافها القومية .

وفي ظل هذا المفهوم كانت مسئولية تحقيق الأمن تتركز لدى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة المعاونة لها ،استنادًا إلى ان هذه المؤسسات تملك الحق المشروع في استخدام القوة وأدوات العنف لمواجهة أي تهديد للأمن القومي بالمفهوم المتقدم .

إلا ان المرحلة الحالية قد شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها الأمر الذي كان له تأثيره على مفهوم الأمن القومي، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق، وإنما صار مفهومها مركبًا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك إلى المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في الحقبة المعاصرة .

فقد أقيمت دراسات حول الأمن القومي ملازما مع وضع جاء بعد الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات التي تمخضت عنها الحرب بين القطبين خاصة وبين الدول الأوربية، والذي نتج عنه الانتشار الكثيف للأسلحة المتطورة، أدى ذلك إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول، وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي قد ظهر مع ظهور عصر الدولة القومية مع معاهدة ويستفاليا عام 1648 والتي كان من أهم مبادئها مبدأ الولاء القومي الذي رسخ الملكيات القومية في أوروبا، واستمر على ذلك حتى عام 1947 حينما أسست الولايات المتحدة مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى تنظيم السلوك الخارجي الأمريكي وفقاً لهذا المفهوم، ولاحقاً تبنته معظم دول العالم مع ربطه بظروفها الخاصة وفق مصالحها[1].

ركزت الشريعة الإسلامية على الأمن الذي يعني الاطمئنان للمواطن وانعدام التهديدات على سلامته وسلامة أراضيه، وللشعور بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، قال تعالى في محكم تنزيله: "فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين"[2]، وكما قال: " إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[3]

1 أحمد أمين عبد العال: الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، https://democraticac.de/?p=56363، 2018/09/16. اطلع عليه يوم 2018/08/15.

2 سورة ال عمران،الاية 175

3 سورة الاحقاف،الاية 13.

لغويا: كلمة الأمن مشتقة من كلمة "الإيمان" في القران الكريم ويعرف على انه الاطمئنان من الخوف، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وعدم توقع مكروه في الزمن القادم وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف[1]، والخوف معناه التهديد الشامل الذي يشمل المجال الاقتصادي،الاجتماعي والسياسي الداخلي منه والخارجي.

أما في اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الانجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine. Cura التي تعني بدون اضطراب ولا أمن، فهو نقيض الخوف، والأمن الوطني حسب دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[2].

- **إصطلاحا:**

على الرغم من أهمية مفهوم الأمن القومي وكثرة استعمالاته إلا انه يعتبر مفهوم جديد في حقل العلوم السياسية وهذا ما أدى به إلى الغموض، ومن هذا الغموض طرحت عدة مشاكل، فمن ناحية يعتبر مصطلح الأمن القومي هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة، وقد تعددت التصورات والأطروحات حول إعطاء تعريف موحد له.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية ."ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء .أما روبرت مكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[3]

كما عرف جاكسون الأمن على انه: " شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسي، وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور، وتوفر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم"[4]

ارتبط مفهوم الأمن القومي ارتباطا وثيقا بالإمكانيات التي تتوفر عليها القوات العسكرية للدفاع عن الوطن من أي خطر يداهمها سواء من الداخل أو الخارج، وقد عرفه والتر ليبمان:"أن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم

1 قاموس المحيط الالكتروني،..www.moheet.com اطلع عليه في 2018/07/10

2 زكريا حسين:مفهوم الامن الوطني،. htm.www.islamonline :net/arabic/mafaheem/index .اطلع عليه يوم 2018/08/10.

3 الدكتور علاء عبد الحفيظ محمد:مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده،https://www.europarabct.com /. اطلع عليه يوم 2018/08/10.

4 الدكتور جراية الصادق:محاظرات في مقياس السياسات العامة الأمنية،سنة ثانية ماستر سياسة عامة موسم 2018-2019، جامعة حمه لخضر الوادي.غير منشورة.

الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب[1]، هنا فليبمان يركز في تعريفه على استخدام القوة العسكرية، لحماية المصالح المشروعة للدولة، ويدور تعريفه للأمن في إطار القوة العسكرية.

كما يذهب أرنولد ولفيرز لمثل ما ذهب إليه ليبمان في الاعتماد على القوة العسكرية، لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه حيث قال بان:" الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها. وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه"[2]، كما يشير إلى أن الأمن الوطني ذو مفهوم متغير طبقاً لقدرة الدولة على الأداء.

تعريف فريدريك هارتمان : "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة."[3] يعتبر هذا التعريف أكثر مرونة، لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معاً، ومحصلة تفاعلهما تُكَوِّنْ أمن الدولة، ودون تحديد لها إذ هي من المتغيرات الدائمة.

تعريف هنري كيسنجر : " الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء."[4]

يشير تعريف هنري كيسنجر إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت استخدامها، مما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية وهو ما يوضح في هذا المفهوم فكرة " الغاية تبرر الوسيلة".

أما من الناحية الاقتصادية فقد توسع مفهوم الأمن القومي من التجريد ليشمل الجانب الاقتصادي وذلك عقب الحظر النفطي سنة 1973، فانتقل الكلام عن الأمن الاقتصادي بمعنى تجزئة الأمن القومي إلى ميادين وأبعاد، إذ يعرف كل من كروز وناي في كتابهما "تأملات في الاقتصاد والسياسة في المنظمات الدولية" على انه:"غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية."[5]

من كل هذه التعاريف يمكن القول بان الأمن القومي هو الإستراتيجية الواجب اتخاذها من طرف الدولة لحماية كيانها في جميع المجالات تحسبا لأي خطر يمكن أن يهددها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

ثانيا : مرتكزات الأمن القومي:

1 المرجع السابق.
2 الأستاذ: جمال منصر :تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-012009-dafatir 2009/09/01.
3 نفس المرجع.
4 نفس المرجع.
5 كمال الاسطل:الاطار النظري لمفهوم الامن القومي، http://k-astal.com/index.php. اطلع عليه يوم 2019/01/08.

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول ان العوامل التاريخية والجغرافية والأيديولوجية كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة منذ الاستقلال الوطني للجزائر إلى غاية الآن ،كما وقد ساهمت في صياغة تلك العقيدة الأمنية تلك العوامل لأي دولة .

المرتكز التاريخي :

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر الدور الكبير في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد عمل الاستعمار بدون هوادة على طمس الشخصية والهوية الجزائرية ، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي ، وقد تكتلت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية ، بحث ساهمت الثورة التحريرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد إخراج المستعمر الفرنسي ، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا [1].،

فالعامل التاريخي من أهم مرتكزات العقيدة الأمنية لكون التجارب التاريخية السابقة تساهم صياغة تلك العقيدة وتحدد أسسها، من خلال تمييز الدولة بين الصديق والعدو، وتحديد المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية من خلال تلك الحروب والنزاعات البينية في الماضي سواء كانت صراعية توسعية أو تنافسية من أجل الهيمنة.

المرتكز الجغرافي :

الجغرافيا عامل ومرتكز مهم جدا في الجانب الأمني، فالموقع الجيوبوليتيكي للدولة يساعد بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فموقع الجزائر في منطقة تقاطع إستراتيجية ، متوسطة لعدة دول مغاربية، وتوسط الكيانين الكبيرين التحاد الأوروبي شمالا والعمق الإفريقي جنوبا ،فهذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات أو جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية دائما ما كانت تأخذ هذا الانكشاف الأمني بعين الاعتبار .

مستويات تأثير العامل الجغرافي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية متنوعة ، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عاصر هذه العقيدة، أما بعد الحرب الباردة وبروز تحولات دولية جديدة زادت من الإنكشافات الأمنية الجزائرية في نفس المحور السابق خاصة محور العمق الإفريقي والقضايا الحدودية، كما ازداد الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، وعلى رأسها قضايا مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وامن الدولة. هذه القضايا التي جعلت

[1] هربت بولون: **نطاق التهديد غير العسكري ، في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ترجمة فادي حمود وآخرون ،** بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت,2004،ص ص 102-124.

من انتقال تلك العقيدة الأمنية الجزائرية إلى الاهتمام بالأبعاد الداخلية وعدم إهمال الأبعاد الخارجية ، هنا سعت الجزائر أن تبرز كقوة إقليمية تستغل موقعها الاستراتيجي لحل الكثير من القضايا كالإرهاب لما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية [1].

المرتكز الأيديولوجي :

كان لتلك المواثيق الوطنية المتعاقبة الدور الكبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ،فقد رسمت في البداية الأيديولوجية الاشتراكية مبادئها وأهدافها لفترة تقارب ثلاث عقود ، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ومناصرة القضية الفلسطينية .

قبل نهاية الثمانينات تغيرت العقيدة الأمني الجزائرية نتيجة الأحداث الاجتماعية في اكتوبر1988 ثم في بداية التسعينات شهدت مرة أخرى تغيرات في تلك العقيدة من اجل مواكبة الترتيبات السياسية الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة .

تلك التحولات الجديدة تزامنت مع ظهور ظاهرة العنف لم تراه الجزائر من قبل منذ الاستقلال [2]، فقد تزامن ذلك العنف مع أزمة سياسية واقتصادية حادة شكلت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، وهو ما استلزم إعادة بلورة عقيدة أمنية جديدة .

المرتكز السياسي :

طبيعة النظام السياسي للدولة (ديمقراطي، تسلطي ، شمولي ،...الخ)،كذلك مؤسسات الدولة لها عوامل تأثير كبيرة في رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة ، فبالنسبة للمؤسسات (الحكومية وغير الحكومية)، نجد المؤسسة أو الهيئة التنفيذية للدولة كرئيس الدولة أو الجمهورية الذي يستعين بمستشاريه في وزارة الدفاع أو وزارة الأمن الوطني ، وزارة الخارجية ، لأجهزة المخابرات والاستعلامات ، والقوات المسلحة ...الخ لرسم وصياغة العقيدة الأمنية [3]،كما يمكن أن تؤثر المؤسسات الأخرى الغير حكومية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات والشخصيات الأكاديمية المتخصصة ، في عملية الترتيبات السياسية الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة .

---

[1] طاهر بن خرف الله :**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية** ، ج1،الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر,ج1 ,2007 ،ص105.

[2] صالح زياني،**تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**,مجلة المفكر,كلية الحقوق و العلوم السياسية,جامعة محمد خيضر بسكرة,العدد الخامس. ص 291.

[3] عمر سعداوي:"**عقيدة الأمن القومي الجزائري**,"مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية ، العدد 4،سبتمبر 2004.

المبحث الثاني: خصائص، محددات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

مدخل تمهيدي:

من أجل فهم الموضوع بصفة دقيقة وجب علينا إعطاء و لو بصفة موجزة لمفهوم السياسة الخارجية ، هذا المفهوم الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي.

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذالك لإخلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها، ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه،الدكتور"محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[1]

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ،ينطوي على الأبعاد التالية:الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية"[2]

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

[1] السيد سليم محمد:**تحليل السياسة الخارجي,** مكتبة النهضة المصرية، القاهرة, 1998. ط2, ص 12.
[2] احمد نوري النعيمي:**السياسة الخارجية**,دار زهران للنشر والتوزيعٍ عمان,2010.ط1,ص 23.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان"الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية"[1]

كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[2].

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار،رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري،أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية[3]"

ويعرفها كذالك "مارسيل ميرل" بأنها "ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج،أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود".[4]

و من خلال هذه التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا إجرائيا لها، على أنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، و تسعى للحفاظ على الأمن الوطني بشتى الوسائل المتاحة، وهي تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

أما بخصوص فهم السياسة الخارجية الجزائرية و كيفية التعامل مع المحيط الإقليمي و الدولي، و جب التطرق إلى خصائص، محددات و مبادئها فيما يلي:

أولا: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بالكثير من السمات التي لم تتوانى الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها و سماتها سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال ، و من بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الأزموي في السياسة الخارجية و سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس)ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

[1] محمد السيد سليم,مرجع سابق, ص 9
[2] نفس المرجع, ص 37
[3] احمد نوري النعيمي, مرجع سابق, ص 22
[4] سعد حقي توفيق:**مبادئ العلاقات الدولية**,دار وائل للنشر, عمان,2006و ط3. ص 15

و قد جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من الدستور الجزائري:" تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تعزيز حضورها و نفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الوطنية."[1]

و تستمر الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي و الاقتصادي، و الحق في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري، كما تعمل من اجل دعم التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول، و على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه.[2]

و لقد ترجم الدستور هذه العقيدة إلى مواد دستورية رسمية اذ تبنت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و سياسة حسن الجوار التي تضمنتها المواثيق الدولية

و تواجه الجزائر اليوم لحظة مفصلية فيما يخص سياستها الخارجية، و عليها محاولة التوفيق بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مع التقليل في الوقت نفسه من المخاطر الخارجية التي تهدد مصالحها و امن مواطنيها و سلامتهم، فالتمسك بمبدأ ثابت في عالم متغير الموازين و المعايير يضع مصلحة البلاد و عقيدتها على المحك و بالتالي ضرورة ملائمة السلوك للمعايير المجتمعية كهدف رئيسي للسياسة الخارجية من منظور بنائي اجتماعي و أن تكون الآلة الدبلوماسية ديناميكية،نشطة تستجيب للأحداث بسرعة و قادة على الدفاع عن مواقفها و كسب الحلفاء.[3]

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية، ومن بين هذه المحددات نذكر ما يلي: 1-

المحدد الجغرافي:

يعنى بالعامل الجغرافي كل من المناخ، طبيعة الأرض، أهمية الموارد المعدنية وموارد الطاقة، حيث قال نابليون بونابرت:" إن سياسة الدول تقوم في جغرافيتها" [4]

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية,دستور2016,.مارس2016.ص02.

2 المادة 30-31 , المرجع السابق, ص05.

[3] رابح زغوني:"**ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح دراسة حالة الربيع العربي**",مجلة سياسات عربية,العدد23,نوفمبر2016,ص ص 87-94.

4 دانيال كولار:**العلاقات الدولية**،(ترجمة خضر خضر)،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الثانية1985.ص30.

غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية .

إن الحدود الجغرافية، والموقع الجغرافي تجعل من أي دولة تقع ضمن ثلاث مجالات من الحدود: الحدود الإقليمية وهي تلك الحدود التي تفصل بين مناطق السيادة لكل دولة، وهناك الحدود الإقليمية الجيوبوليتيكية والتي تمتد إلى ما وراء الحدود، وهي حدود أمنية، حيث أن ما يحدث في دول التماس الجغرافي أو القرب الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية، مما يدفع بالدول إلى التدخل المباشر و/أو غير المباشر لتأمين الحدود الخارجية.

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام التدخل الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والثانية في إفريقيا والعالم العربي بعد السودان 2.515.000 كلم^2 وتمثل 12/1من مساحة القارة، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا.[1]

إن هذا العامل يؤثر بشكل مباشر على حركية السياسة الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجية، فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة، وينطوي تحت طائلة هذا المحدد المكونات التالية:

أ- **الموارد الطبيعية**: تتوفر الجزائر على مخزون هائل من الموارد الطبيعية التي تجعلها من أغنياء الدول الإفريقية عامة ودول المغرب العربي خاصة، وهذا الأمر يجعلها مطمع الدول الغربية في سلب هذه خيراتها، وتشمل الموارد الطبيعية ما يلي:

- **النفط**: يرتكز اقتصاد الجزائر بالدرجة الأولى على العائدات النفطية، أين تمثّل تلك الثروات ما يقارب 60% من ميزانيتها، تحتل الجزائر المركز السابع عربيًا في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول

1 العايب سليم:"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)،كلية الحقوق،جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.ص25.

العربية المصدرة للبترول (أوبيك). وتتصدر السعودية الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 263.9 مليار برميل، يمثل 20.7% من الاحتياطي العالمي، يليها العراق بنحو 143.4 مليار برميل[1].

- **الغاز الطبيعيّ**: تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز، والمرتبة الثالثة من حيث تصدير الغاز في العالم، وقد أصبحت تستخدم الغاز الصخريّ، واحتلت المرتبة الثالثة من مخزون الاحتياطيّ العالمي منه، ويُلبّي الغاز احتياجات الجزائر من الغاز الطبيعيّ بحجمٍ يصل إلى ما يقارب 45 مليار متر مكعب حتّى عام 2020م، وسوف يصل إلى 55 مليار متر مكعب في عام 2030م، هذا بالإضافة إلى كميات التصدير التي تُموَّل عن طريق البرامج الاجتماعيّة والاقتصاديّة و قد تصدرت الجزائر قائمة الدول الإفريقية الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي، لتبقى بذلك الجزائر ضمن اكبر عشرة دول في العالم، بعد المتصدرتين الو.م.أ وروسيا أكبر حامل لاحتياطيات الغاز بنسبة 25٪ من الإجمالي العالمي[2].

- **الثروات المعدنيّة**: في الجزائر العديد من الثروات المعدنية المُهمّة؛ حيث تحتوي العديد من الثروات المعدنيّة، أهمّها الفوسفات الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، والرصاص والزنك اللذان يتمركزان في منطقة عين البربر قرب منطقة عنابه، بالإضافة إلى الزئبق الموجود في منطقة عزابه، والرخام في منطقة سكيكدة [3].

ب - **المناخ:** إن عامل المناخ يلعب دورا مهما في هذا المجال، حيث قام عدة مفكرين بإنشاء نظريات حوله من اجل شرح مواقف وتصرفات الدول، ومن أشهر هؤلاء مونتسكيو، حيث قال:" انه لا يجب التعجب من أن جبن شعوب المناخات الحارة جعلها دائما مستعبدة، وأن شجاعة شعوب المناخات الباردة جعلتها دائما حرة."[4] وعليه فان المناخ البارد يعطي الاستقلال والحار يعطي العبودية، وأما المناخ المعتدل فيعطي التصرفات الإنسانية المعتدلة المؤيدة للأنظمة الليبرالية.

ج- **الجغرافية السياسية:** قام عالم الجغرافيا الألماني فريدريك راتزل في أواخر القرن التاسع عشر بتأسيس علم يهدف لدراسة العلاقات بين الجغرافيا والسياسة وأطلق عليها تسمية " الجغرافية السياسية "، أين شرح سياسة الدول العالمية بحتمية العوامل الطبيعية، فقوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي[5]

2- **المحدد الديموغرافي**: إن العامل الديموغرافي له تأثير على أي سياسة خارجية، فهو يتميز بصفتين أساسيتين، أولهما أن السكان يتوزعون في الأرض بصفة غير متساوية
و ثاني الصفات أنهم يتكاثرون بسرعة في الدول المتخلفة، بينما يتناقصون في الدول الصناعية.

1 موقع الخبر،الجزائر السابعة في احتياطي البترول والرابعة في الغاز,
https://www.elkhabar.com/press/article/143051/، 2018/09/10. اطلع عليه يوم 2018/08/15
2 مراد الشوابكة: أهم الثروات الطبيعية في الجزائر,https://mawdoo3.com /، 2018/02/12. اطلع عليه يوم 2018/08/15
3 نفس المرجع.
4 دانيال كولار، مرجع سابق، ص31
5 نفس المرجع، ص31

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42،2 مليون نسمة حتى 1 يناير 2018 مقابل 41،3 مليون نسمة في 1 يناير 2017 و40،4 مليون نسمة في 1 يناير 2016 حسب الديوان الوطني للإحصائيات وشهد عام 2017 تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون نسمة للعام الرابع على التوالي، وتظهر أرقام الديوان في هذا الصدد بأن عدد المواليد الأحياء المصرح بهم لدى مصالح الحالة المدنية بلغ العام الماضي 1،06 مليون نسمة بتراجع نسبته 0،7 بالمائة مقارنة بـ 2016[1].

وحسب الجنس، يتوزع عدد المواليد الأحياء في 2017 إلى 541.189 ذكر و518.325 أنثى، ما يعني تسجيل ميلاد 104 ذكور لكل 100 أنثى[2].

وأوضح الديوان أن الزيادة الطبيعية للسكان بلغت 870 ألف نسمة في 2017 أي بنسبة نمو بلغت 2،09 بالمائة، وعن توزع سكان الجزائر حسب الجنسين تظهر نفس البيانات أن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء حيث بلغ عدد السكان الذكور 21،1 مليون نسمة حتى 1 يناير 2017 مقابل 20،59 مليون من السكان الإناث من إجمالي 41،72 مليون نسمة، واستنادا على فرضية أن معدل النمو المسجل في 2017 سيتواصل في 2018 يتوقع الديوان الوطني للإحصاءات بلوغ إجمالي عدد السكان المقيمين 43،4 مليون نسمة إلى 1 يناير 2019.

وفي توقعاته لتطور عدد السكان الجزائريين حتى عام 2040 يشير الديوان إلى أن عدد السكان المقيمين في الجزائر سيصل إلى عدد من 44،253 مليون في عام 2020 و51،352 مليون في عام 2030 و57،65 مليون في عام 2040[3].

فالعامل البشري يؤثر في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، إلا أن هذا ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو من حيث التطور التكنولوجي من جهة، ومن جهة أخرى فانه يؤثر في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة.

3- **المحدد الاقتصادي**: ان هذا العامل يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية لاي دولة، والتاريخ خير دليل على ذلك، حيث جل الصراعات والحروب كانت من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلال للمواد الأولية التي تحتويها، صراعات من اجل الحصول على منافذ تجارية والسيطرة على الأسواق.

وبالنسبة للجزائر فإن حجم اقتصادها يبلغ حوالي 206.1 مليار دولار تحتل المرتبة الرابعة على المستوى الأفريقي وسجل نسبة نمو تقارب 4.2% في سنة 2013 ويبرز

1 بوابة الشروق،عدد الجزائر يرتفع الى 42.2 مليون نسمة، https://www.echoroukonline.com، 2018/06/27. اطلع عليه يوم 2018/08/15

2 نفس المرجع.

3 المرجع السابق.

المستوى المعتبر لاحتياطات الصرف بدون احتساب الذهب والتي بلغت قيمتها 75،89 مليار دولار في نهاية السداسي الأول من 2013 حسب بنك الجزائر، كما أن حجم مديونيتها لا يتجاوز3 ، 43 مليار دولار في نهاية.[1]

4- **المحدد الإيديولوجي:** إن العامل الإيديولوجي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى مدى تأثر صانع السياسة الخارجية بالإيديولوجيات الأخرى، ودوافع تصرفاتهم تفسر بالمعتقدات، الأساطير والمثل، إلى غير ذلك، ويعتبر المدافعون على المادية الديالكتيكية بان الأفكار ليست أي شيء آخر سوى نتاج الواقع، ويقول ماركس: " ليس الوعي هو الذي يحدد الحياة، وإنما الحياة هي التي تحدد الوعي.[2]

5- **العامل الشخصي**: إن للعوامل الشخصية دورا كبيرا في سلوك السياسة الخارجية الجزائرية وهذا منذ استقلالها إلى ما هي عليه الآن، فخلال فترات حكم الرؤساء : بن بله، بومدين، الشاذلي، زروال ثم أخيرا وليس آخرا بوتفليقة ظلت الجزائر وفية في سياستها الخارجية وللمبادئ الأولى التي قامت عليها متمسكة بمبادئ ثورة نوفمبر الخالدة وللعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديه.

أتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها، إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في هذا الميدان منذ الاستقلال، فقد نص دستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين على منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة، فهو الذي يوجه وينسق السياسة الخاصة بالدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وقد حذا حذوه دستور 1989، الذي تنص مادته 74 على أن رئيس الجمهورية يقرر سياسته الخارجية ويوجهها، فهو الذي يعين سفراء الدولة والمبعوثين إلى الخارج، كما يتعلق نشاطه بإنهاء مهامهم، ونفس الشيء بالنسبة لدستور1996 في مادته 77.

إن سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا تقتصر على الناحية الدستورية فقط، بل هي مسيطرة فعلا في المؤسسات كلها وحتى العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا انه لا دخل لها في الشؤون الخارجية، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص تجربتها[3] هذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه السياسة مع تغير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار، وإستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها.

---

1 فيقيقي عبد الغني:**"السياسة الخارجية للجزائر في ظل انهيار اسعار النفط"**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2015-2016،ص ص42-43

2 دانيال كولار،مرجع سابق،ص 41.

3 عديله محمد الطاهر:" **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**" (مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة)،2005 ، ص ص ص: 82 - 84 - 92.

و من هنا يجدر القول بان السياسة الخارجية للجزائر أصبحت بذلك تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، و بمجيء بوتفليقة اكتسبت السياسة الخارجية مكانة لا تضاهي في المحافل الدولية، و ترجع أسباب ذلك إلى الخصائص التي اتسم بها، نذكر منها:

- الشرعية التاريخية والخلفية النضالية خاصة وأنه صديق الراحل بومدين.
- الخبرة السياسية في علاقتها بعصر ذهبي عاشته السياسة الخارجية للجزائر اعتبرت ركيزة للرضا الجماهيري ووضع الثقة في شخصه.
- انتماؤه إلى الغرب الجزائري يعتبر في حد ذاته ملمحا من ملامح التجديد في النظام السياسي الجزائري الذي تميز لسنوات طويلة بتهميش هذه المنطقة في تولي مناصب المسؤولية وصنع القرار.
- المهارة الدبلوماسية لهذا الرجل كفيلة باسترجاع موقع الجزائر في مجال السياسة الخارجية خاصة وأن علاقاته الدولية جيدة على مختلف الأصعدة[1].

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن العامل الشخصي المتمثل في الرئيس المنتهية عهدته السيد عبد العزيز بوتفليقة كانت تسعى جاهدة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية عن طريق الحل الدبلوماسي بتوظيف كل الطرق المتاحة، و لكن و لكون الوضع ألان بالجزائر يعيش فترة لا استقرار سياسي، و وجود رئيس دولة و حكومة مكلفة بإيجاد مخرج للوضع الحالي و التحضير لانتخابات رئاسية، تبقى الجهود في حل الأزمة الليبية متوقف إلى أن يتم الخروج من الأزمة التي تعيشها الجزائر.

ثالثا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تمثل المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة للجزائر في سياستها الخارجية، ولكنّ تلك المبادئ تقدم لنا أيضا صورة واضحة عن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر، فمن خلال المواثيق الوطنية نجدها حريصة على ضرورة تحقيق وحدة مغاربية وأيضا العمل على تحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر لا نجدها في المواثيق الرسمية فقط بل هي مجسدة أيضا على المستوى العملي بحيث الجزائر تعتبر عضو في جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي الذي تأسس، وكلا المنظمتين تهدفان إلى تعزيز التعاون والتكامل العربي.[2]

أما عن المواثيق الوطنية المعبرة عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية فيمكن تتبع جذورها بدءًا بمواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام، وميثاق طرابلس)، وصولا

---

[1] عمّارية عمروس:"البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية",https://democraticac.de/?p=43481 . اطلع عليه يوم 2018/08/15

2 ميثاق جامعة الدول العربية على http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx:

إلى مواثيق الدولة الجزائرية، المتمثلة في ميثاق الجزائر، ودساتير: 1963، 1976، 1989، و1996، وتتمثل هذه المبادئ في :

1- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** إن هذا المبدأ انتهج من طرف السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، ودافعت عليه ومن اجل تحقيقه سواء على مستوى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، أما على المستوى الإقليمي فكانت على مستوى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وهذا المبدأ الذي لم تتخلى عليه الجزائر وترفض كل الرفض التدخل المباشر في شؤون الدول المجاورة والامتناع عن استعمال القوة والتهديد باستخدامها خاصة ضد دول الجوار، وهو ما تنص عليه المادة 31 من دستور 2016 حيث تنص: " تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها."[1].

2- **مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:** إن من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية نبذ استعمال القوة في حل النزاعات واللجوء إلى الحلول السلمية في ذلك، سواء كان ذلك عن طريق التفاوض واستعمال الدبلوماسية من خلال المنظمات الإقليمية أو الولية من اجل الحفاظ على الأمن والسلم في تلك الدول، ويتجلى ذلك فيما سعت إليه من خلال احتواء والسعي لإيجاد الحلول لبعض المعضلات، ويمكن هنا إعطاء بعض الأمثلة في هذا المجال كالوساطة التي قامت بها في النزاع بين اريتريا وأثيوبيا، النزاع الطائفي في مالي، حل الأزمة التي نشبت بين العراق وإيران، وقد توسعت تلك التحركات في ما سعت إليه وساهمت فيها لأجل حل النزاعات الإفريقية بالوسائل المؤسساتية كإنشاء مجلس الأمن الإفريقي وتطوير أجهزة الاتحاد الإفريقي وهذه التحركات مكنها من استصدار قرارات ومواثيق دولية وإقليمية حول بعض القضايا الشائكة مثل القضية الصحراوية وتجريم الأعمال الإرهابية(تجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية)، حيث ينص الدستور في مادته 29 من الدستور على انه:" **تمتنع الجزائر من اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية** "[2].

3- **مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها:** بوجود دول ترضخ تحت وطأة الاستعمار فان الجزائر تعتبر من الدول الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها لما عاشته كدولة مستعمرة لمدة 132 سنة، الأمر الذي جعلها تعرف ويلات ومخلفات الاستعمار، هذا الأمر جعلها تسلك هذا المبدأ وتتضامن مع جميع حركات التحرر في العالم مثل القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية هذه الأخيرة كانت عبارة عن حجر عثرة أمام العلاقات من المغرب من جهة ومن جهة أخرى أما التكامل المغاربي المشترك، وتنص المادة 30 من الدستور" **الجزائر**

1 دستور الجزائر2016،ص5.
2 المرجع السابق.ص5.

متضامنة مع جميع الشعوب، التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري"[1].

4- **مبدأ عدم المساس بالحدود**: إن الحدود هي عبارة عن سيادة الدولة الإقليمية، وهو ما تعتبره ضمانا لتدعيم مبادئ السلم وحسن الجوار، وهذا ما أثبتته الاتفاقيات التي وقعت مع بعض دور الجوار خاصة منها تلك التي وقعت مع المغرب في تلمسان بتاريخ 1970/05/27، ومعاهدة الرباط 1972، هذه الاتفاقيات كانت بمثابة معالجة للحدود الجزائرية المغربية، وهناك عدة اتفاقيات مع دول الجوار نذكر منها:

- اتفاقية الجزائر وتونس بتاريخ 1970/01/06.
- اتفاقية الجزائر وموريتانيا بتاريخ 1983/12/13.
- اتفاقية الجزائر مع مالي بتاريخ 1983/08/08.[2]

5- **مبدأ التعاون**: إن العلاقات الجزائرية ودول الجوار تتميز وتعتمد بالدرجة الأولى على التعاون المشترك بين جميع الأطراف، وقد ظهر هذا المبدأ منذ الاستقلال واستخدم من اجل التوازن بين هذه الدول، ويكون اما ثنائيا او جهويا لصالح تلك الدول يكون عن طريق التشاور بهدف وتنمية علاقات التعاون فيما بينهم عن طريق ابرام اتفاقيات أو معاهدات، وقد تم عقد اتفاقيات عديدة من التعاون وحسن الجوار مع دول مجاورة وإفريقية، وقد جاءت المادة 28 من الدستور لتنص على أن: " تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".[3]

1 المرجع السابق .ص5.

2 سهام مقراني:**"السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا"**,(مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر,جامعة العربي بن مهيدي,ام البواقي),السنة الجامعية2015-2016.

3 نفس المرجع،ص 36.

المبحث الثالث: النظرية الواقعية وتحليل السياسة الخارجية

يتميز علم العلاقات الدولية بعدة خصوصيات و كان محل تحولات أساسية منذ بداية تشكله في فترة ما بين الحربين العالميتين، فهو يتميز بحداة النشأة وباتساع مجال دراساته وبالعلاقة الخاصة التي تربطه بالعلوم الأخرى باعتباره علما ساهم في تطوره علماء من مختلف التخصصات، وانتهاء الحرب العالمية الثانية تحول التفكير في مجال التنظير في العلاقات الدولية من المثالية نحو الواقعية أي من القانون والتنظيم إلى عنصر القوة، لكن هذا التفكير المثالي الواقعي تعرض للعديد من الانتقادات فيما يخص المناهج التي اعتمدتهما بعدم قدرتهما على وصف النظام الدولي المعاصر والاقتصار على الدول كفاعل وحيد في مجال العلاقات الدولية وبذالك بدأ تحول جوهري أخر في علم العلاقات الدولية تمثل في قيام اتجاهات نظرية جديدة، مثل السلوكية وما بعد السلوكية اتجهت إلى تكييف النظريات مع المفاهيم المستقاة من علوم أخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والرياضيات, لتأتي بعد ذالك في فترة الثمانينات مدرسة الواقعية الجديدة، وهي امتداد تطوري للواقعية الكلاسيكية وهدفت المدرسة إلى إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية قصد الوصول بها إلى نظرية علمية، حيث أخذ هذا التيار في تحليلاته للواقع الدولي بعين الاعتبار بروز فاعلين جدد إلى جانب الدول في العلاقات الدولية وتداخل المجال الاقتصادي مع المجال الأمني-السياسي ومظاهر التنظيم في المجتمع الدولي.

اولا: التأصيل التاريخي للنظرية الواقعية:

ترجع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث وضع الأسس العامة لها الفيلسوف سوثيديدس، وذلك على خلفية خبرته لحرب البولينيز، وقد ذهب إلى أن السبب الرئيسي للحروب القائمة آنذاك ، هو قوة أثينا والخوف من اسبرطة.

لقد جاءت فكرة الدولة بداية عند الإمبراطورية الرومانية المسيحية حيث وجد نوع من الوحدة المدنية في أوربا فيما بين 1500 و1800 ميلادية . فبعد سوثيديدس جاءت أفكار

مكيافيللي التي أكدت على مبادئ سوثيديدس. وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون. فالحاكم إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي كيف أن لا يكون متمسك بالفضيلة وأن يستخدم مقدراته وفقا للحاجة. وبالنسبة الدبلوماسية فقد قدمت الواقعية من خلال سياسات الوزير الفرنسي كاردينال دي ريتشيلو الذي قاد فرنسا إلى حروب الثلاثين عاما من أجل عد سيطرة هابسبرج على أوروبا، وقد انتهت تلك الحرب بمعاهدة ويستفاليا 1648 التي تعد أول اتفاقية لتأسيس الدولة الحديثة، ومنذ ذلك الحين و العديد من الكتابات التي تدعم فكرة الواقعية ومن بين تلك الكتابات كتابات الفيلسوف توماس هوبز والمنظر العسكري كارل فون كلاوزيفيتش[1].

و يضيف ميكائيل دويل اتجاهات الرواد الأوائل للواقعية إلى أربعة و هي: الواقعية المركبة أو المعقدة لثيوسيديدس، و الواقعية الأصولية لميكيافليي، و الواقعية البنيوية أو الهيكلية لهوبز و الواقعية الدستورية لروسو، هذه الأسماء يمكن اعتبارها أنها كانت اللبنة الأولى للواقعية و رغم أن الجذور التاريخية للواقعية هي من التاريخ الأوربي، إلا أنها انطلقت من الو.م.أ كرؤية جديدة و هيمنتها على حقل دراسة العلاقات الدولية.[2]

و تعتمد الواقعية في الفكر الثقافي الأمريكي على ثلاث أسس أساسية هي:

- الأساس الديني البروتستانتي: أي عند وصول المهاجرين الانجليز إلى ارض أمريكا فارين من الاضطهاد، أسسوا لأنفسهم أسطورة أن هجرتهم بمثابة خروج توراتي و أنهم شعب الله المختار.[3]
- الأساس الاجتماعي السياسي الداروينية الاجتماعية:تكمن أهمية نظرية التطور أنها كانت منطلقا إلى نظريات أخرى اعتمدت على نتائج داروين، و قد ساهمت في ترسيخ مفاهيم القوة و المحافظة على الذات و الصراع.[4]
- الأساس الفلسفي للبرجماتية: أهم ميزة تميز المجتمع الأمريكي الفلسفة البرجماتية على غرار الفلسفات الأخرى التي تميز باقي الشعوب فقد ظهرت على يد تشارلز بيرس، و هي فلسفة تدعي أنها تدرس السلوك الإنساني دون أوهام نظرية عن التاريخ او الحقيقة.[5]

وقد مثلت الحرب العالمية الأولى تحد أساس للنظرية الواقعية وخاصة في الولايات المتحدة التي اختلفت خبرتها عن أوروبا. وقد وضع الرئيس الأمريكي ويلسون أربعة عشر مبدأ كأساس للسلام العالمي وقد تضمنت تلك المبادئ حظر الاتفاقيات السرية، حرية الملاحة والتجارة وخفض التسلح وتحديد المصير وإنشاء ما عرف فيما بعد بعصبة الأمم .

---

[1] الواقعية في العلاقات الدولية http://tahaaly80.blogspot.com/2009/12/blog-post_4025.html. اطلع عليه يوم 2018/08/15.

[2] د/أنور محمد فرج:**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية بغداد,2007.ص 171

[3] نفس المرجع,ص207.

[4] نفس المرجع, ص ص211-213.

[5] المرجع السابق,ص 214

وبعد الحرب العالمية الثانية أرسي هانز مورجانثو أسس الواقعية الكلاسيكية في كتابه السياسة بين الأمم الذي أصبح الإطار التنظيري المرشد فيما بعد للكتابات التي تناولت الواقعية

ومع إخفاق المدرسة المثالية في فرض ونشر قيمها وعدم قدرتها على التحكم في سير الأحداث والتنبؤ بها الأمر الذي انتهي بنشوب الحرب العالمية نتيجة إغفال المدرسة المثالية لدور القوة والتعويل عليه في تفسير الأحداث فقد جاءت المدرسة الواقعية لتحل محل المثالية وعلى العكس من المدرسة المثالية، تذهب الواقعية التي سادت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي و أن سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي .

و يعتمد الفكر الواقعي على عدة ركائز هي:[1]

1- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

2- أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.

3- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية، وبالتالي فمن الخطأ الرهان على أن المعرفة والثقافة، يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.

4- أن أساس الواقع الاجتماعي هوا الجماعة، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة تشكل الدولة.

5- تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وبذلك فان التركيز على الدول (وليس علي المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسية) كوحدات أساسية للتحليل يساعد عل فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الولي.

6- يقوم تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض. وبذلك فأنة من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغماتي وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون طبيعيا موجهه نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها. وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها علي معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطى في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

7- النظر لدولة كوحدة واحدة. على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية...) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك

[1] الواقعية في العلاقات الدولية,مرجع سابق..

8- اعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في داخل الدولة.

9- اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى دول أخري لكي تساعد على صيانة هذا الأمن.[1]

و من أجل فهم جليا ما تصبو إليه النظرية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية، توجب التركيز هنا على اثنين منها، ويتعلق الأمر بالنظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

الواقعية الكلاسيكية في تحليل السياسة الخارجية:

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات هانس موركانتو(1980-1904م)[2]، وغيره من المفكرين الواقعيين الأوائل الذين حاولوا التكيف مع أحداث القرن العشرين التي صاحبها الكثير من مظاهر الاضطراب و أللأمن وتفاقم حدود الصراعات والحروب، وقد ظهرت بعد الحرب العالمية في إرشاد صانع قرار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لردع ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان العسكرية بعد فشل المدرسة المثالية في ذلك وهي رؤية تصحيحية لسذاجة المدرسة المثالية، والتي هاجمتها بوصفها يوتوبيا تتمثل بأسبقية الرغبة على الواقع، والأهداف على التحليل النقدي، وترى أنه يجب تحليل العالم كما هو عليه وليس كما ينبغي أن يكون، وعلى العلاقات الدولية أن تدرس الكائن وليس ما يجب أن يكون. وتبين الإخفاقات المختلفة التي ألمت بالمثالية، مثل إنشاء عصبة الأمم ومختلف محاولات تحقيق السلام، وهي عبارة عن قراءات ماضية لمكيافيللي، الذي يقترح قراءة حديثة للعلاقات الدولية، حتى لو لم يكن يهتم إلا بصورة الأمير فهي ترفض مقولة المثالية بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم. وترى أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب، وإمكانيات الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين؛ لأن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقود نحو التصادم والحروب. وقد أبرز موركانتو فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، ويرى بأن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يحمل العديد من المخاطر، و الذي يرى أن النظرية الواقعية تعتمد على فكرتين أساسيتين هما: فكرة المصلحة وفكرة القوة،

[1] المرجع السابق.

[2] ميثاق مناحي دشر:**النظرية الواقعية:(قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)**,مجلة أهل البيت عليهم السلام,العدد 20,http://abu.edu.iq/research/articles/13792 اطلع عليه يوم 2019/01/24.

وفكرة المصلحة هنا تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة[1].

إن البنية بالنسبة للواقعيين التقليديين بنية فوضوية ينبغي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها. هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيين بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة، خاصة بشقيها العسكري والاقتصادي. ولذلك فهم ينظرون إلى السياسة – مثلها في ذلك مثل المجتمع بصورة عامة- محكومين بالقوانين الوضعية المتأصلة في الطبيعة الإنسانية، وأنه من أولى الضروريات أن يتم فهم القوانين التي يحيا بها المجتمع، لأن حالة الدولة في النظام الدولي هي مماثلة لحالة الإنسان في حالة الطبيعة، ومن ثم السياسة الدولية هي بشكل أساس بحث عن القوة، وهي مجبرة على ذلك. وبذلك فالدولة تدافع وتمارس فقط في السعي لتحقيق المصلحة الوطنية الذي يعرف بأنه الأمن القومي، والمصلحة الوطنية تتحقق في إطار القوة الطبيعية التي يمكن تحديدها وتقيمها من حيث الإمكانيات المادية. النظام الدولي ليس لديه السيادة على الدول ولذلك فهو عالم فوضوي. وهكذا عمل الدولة في داخلها يمكن تلخيصه إلى المصلحة الوطنية وهدفها الأساس، ومن ثم فإن أمن الدولة القومي هو المحدد الوحيد للسياسة الخارجية. وبذلك تعد الفوضى هي السمة الرئيسة للبنية التي تتفاعل فيها الدول مع بعضها حسب الواقعية التقليدية، ولهذا فإن صانعي القرار مدعوون للأخذ بعين الاعتبار"المصلحة العليا للدولة"قبل أي شيء آخر. ولهذا أيضا يقال عن الواقعية الكلاسيكية أنها تحمل نظرة تشاؤمية، وتطغى عليها هذه النظرة إلى حد كبير؛ وذلك بسبب رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى.

تنطلق الواقعية من افتراض أن الدول كوحدات متجانسة مستقلة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية، وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلا أنهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساس المؤثر في السياسات الدولية، والدولة القومية تعني لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية ومتجانسة من ناحية أخرى. أي إنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية، كما أنها لا تتعرض لضغوط داخلية، ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغير السياسية الدولية تحدد بالرجوع إلى الحدود القومية، ولذلك فإن تحليلهم يستند على افتراض الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤول الحكومي على أعلى المستويات الدبلوماسية والعسكرية، هم الفاعلون الأساسيون وليس أي مجموعات داخلية أخرى أو أي فاعل دولي آخر من غير الدول.

1 د.اسماعيل صبري مقلد:**العلاقات السياسية الدولية-دراسة في اصول النظريات**,منشورات ذات السلاسل، الطبعة 4, الكويت،1985، ص ص 18, 19 .

و تعتمد النظرية الواقعية الكلاسيكية لموركانتو على ركيزتين أساسيتين هما فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه موركانتو بفكرة التأثير أو السيطرة وبتحديد آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، فهي النتاج النهائي -في لحظة ما- لعدد كبير من المتغيرات المادية. والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد الإمكانيات في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، لأن الواقعية الكلاسيكية اعتمدت على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، وتعد مفهوم القوة، والمصلحة، وتعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية والفوضى الدولية.. من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول. فالقوة في ذاتها تقود إلى الصراع، ومن هنا فالصراع من أجل القوة هو أداة موركانتو الموضوعية في تحليله النسقي لتفسير السلوك الدولي والوقوف على دوافعه الحقيقية بعيدا عن التبريرات الواقعية، وهذا الصراع يكشف عن الصلب الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مع تباين النظم والأيديولوجيات الواقعيون الكلاسيكيون رغم تركيزهم على تفسير الحروب والنزاعات والتشاؤمية إلا أنهم اهتموا أيضا بتحقيق السلام، ويعد توازن القوى من أنجح وسائل تحقيق السلام بالنسبة لموركانتو من خلال الأطروحات التالية:

أولا: إن الدول"الأمم"هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية.

ثانياً: يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية.

ثالثا: السياسة العالمية هي صراع من اجل السلطة أو القوة ويعدها من أجل السلام.

ويمكن تحديد المبادئ الأساسية للواقعية الكلاسيكية التي حددها موركانتو في كتابة الشهير"السياسة بين الأمم"في ستة مبادئ أساسية وهي:[1]

1. العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال الأضرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، وبناء السياسة العامة يجب أن يتم على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

[1] ميثاق مناحي دشر, مرجع سابق.

2. إن فكرة المصلحة الوطنية هي الموجه الرئيس للواقعية السياسية، فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة.
3. المصلحة تشبه القوة، في كونها غاية مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها هي البقاء، ولكن الدول -لضمان بقائها- تسعى لتحقيق أهداف أخرى.
4. بالرغم من إدراك الواقعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي، فأنها تدرك -في الوقت ذاته- التوتر غير المرغوب بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، وهذا الأخير يقتضي تنقية سلوك الدولة من المبادئ الأخلاقية، ومعيار الحكم على سياسة معينة هي نتائجها السياسية"الغاية تبرر الوسيلة".
5. التطلعات الأخلاقية المعينة لا يمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.
6. السياسة الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم بوصفه كيان قائم بذاته، دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية، بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون خلال معايير سياسية.[1]

و ككل نظرية تعرضت هذه النظرية الى انتقادات مما أدى إلى بروز نظرية جديدة للواقعية, و من أهم هذه الانتقادات:

- وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة و متزعزعة وعمل الواقعية الجديدة هو تنظيم وترتيب هذه المفاهيم والحجج بشكل علمي.
- عدم اخذ النظرية الواقعية الكلاسيكية بالنظريات العلمية في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.
- لم تستطع الواقعية الكلاسيكية ان تقيم فرقا بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية الدولية.

- اقتصر اهتمام الواقعية الكلاسيكية على الجانب العسكري السياسي في تحليلها لعلاقات الدولية، في حين أن هناك عناصر أخرى مهمة في العلاقات الدولية أهملت في التحليل كالعامل الاقتصادي والاتصالات والاعتماد المتبادل، وبالتالي عدم تلائم افتراضات الواقعية الكلاسيكية مع النظام الدولي المتطور سياسيا واقتصاديا منذ بداية السبعينيات لاسيما مع بروز دور فاعلين جدد من غير من الموضوعات التي احدثت تحولا في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي الكلاسيكي قادر على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية[2]

2. الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية:

[1] المرجع السابق.

[2] عبد الحكيم سليمان وادي:الواقعية الجديدة، http://www.rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=3090

بعد ان انتكاسة النظرية الواقعية الكلاسيكية تحت تأثير الحرب الباردة الجديدة، سارعت لتحتل مكانة ضمن نظريات العلاقات الدولية تحت عنوان الواقعي الجديد، وكان ذلك بشكل خاص مع ظهور أعمال"كينيث وولتز، وجون جيرارد، روبرت غيليان"، وابتعد منظرو التيار الواقعي الجديد قليلا عن نظريات موركانتو لينضموا إلى ريمون ارون، في إصرارهم على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وفي لجوئهم الأكثر حذرا إلى مفاهيم أخرى، كالمصلحة القومية والقوة. وانتقدت الواقعية الجديدة سابقتها التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساس في تقديرها- في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام بنية أو كيانه المتميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[1]

كان هدف رواد هذه المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل، أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية علمية وهي رؤية نسقيه للسياسات الدولية، حاول كينيث وولتز من خلال عمله الشهير"نظرية السياسات الدولية"1979م، تجاوز النقد الذي كان من الممكن توجيهه إلى موركانتو، مقترحاً نظرية"للمنظومة الدولية"، والإبقاء على سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، اما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلـــة والاقتصاد فتعد ثانوية إلى حد ما.[2]

هذه النظرية هي خلافاً للواقعية الكلاسيكية ، حيث يتم تحديد النظام الدولي من خلال الفوضى، وهي حالة عدم وجود سلطة مركزية كما يسميها"وولتز". الدول تكون ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض. وفي مثل هذا النظام الفوضوي، ستكون قوة الدولة هي المفتاح الرئيس في فهم الواقع؛ لأنه فقط من خلال القوة يمكن للدول الدفاع عن أنفسها، وتأمل في البقاء على قيد الحياة. فالواقعية تفهم القوى في مجموعة متنوعة من الطرق، على سبيل المثال القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ولكن يؤكد في النهاية على توزيع القدرة المالية والقسرية كمحدد للسياسة الدولية. وعلى الرغم من ذلك الخلاف المتعلق في تحديد النظام الدولي من خلال الفوضى، إلا أنها لم تختلف عن سابقتها في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيس للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها، فوولتز يدافع عن المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات

[1] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.

المنظومة وتصرفاتها عن طريق المظاهر الضاغطة والصائغة اذ يقول وولتز بأن"بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية"[1].

وهذه البنية للنظام الدولي هي نتيجة لفوضوية النظام الدولي، حيث يرى وولتز"أن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام الدولي، وأن الحرب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية"، لأن الواقعية الجديدة تغفل الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي بين الدول. وهذه الفوضوية تعبير عن حالة غياب الحكومة على المستوى الدولي، وبالمعنى الرسمي فأنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، وبهذا المعنى فأنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي والإطار الاجتماعي السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. وفي ظل هذه السمة الفوضوية في بنية النظام الدولي سوف تدفع الدول إلى التنافس من أجل القوة"[2]

وينطلق وولتز في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، وهما الفرد والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب وجود الفصل بين مستوى النظام ووحداته، كما يرى أن الحرب جوهر عالم السياسة تجد جذورها بين الإنسان والدول والنظام الدولي، وحن اجل فهمها والقضاء عليها، يجب ألا التركيز على مستوى واحد من مستويات التحليل الثلاثة التي طرحها وإغفال الباقي، ولا بد أن يكون فهم السياسة الدولية بدمج هذه المستويات الثلاثة، حيث يرى وولتز أن"الصورة الثالثة تصف الإطار العام للسياسة العالمية، ولكن من غير الصورتين الأولى والثانية لا يمكن معرفة القوى التي تقرر السياسة وتحددها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تصف الصورتان الأولى والثانية القوى في السياسة العالمية، لكن هنا من المستحيل تقيم أهميتها وتوقع نتائجها من غير الصورة الثانية، لهذا تعد الدول هي الفاعل الأساس في النظام الدولي"[3].

وتؤكد المدرسة الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، وأصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتمويل، وأصبحت مادية ملموسة إكراهية بدرجة أقل، فالواقعية التقليدية هي التي ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولهذا هي تسعى لتحقيق ميزان القوى، لأن الأخير سياسة واعية من طرف الدول. أما الواقعية الجديدة، فتنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.

على البقاء، وعليه، تبذل مجهودات داخلية(تقوية الاقتصاد، بناء القوى العسكرية..الخ و مجهودات خارجية (بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية..الخ).

إن الرؤية للعالم وفق نظرية الواقعية الجديدة يمكن تلخيصها في اربع نقاط وهي:[1]

1- يزعم الواقعيون بأن البقاء على قيد الحياة هو الهدف الرئيس من كل دولة ضد الغزو والاحتلال الأجنبي، ومن ثم على الدول أن تواجه التهديدات الأكثر إلحاحاً، وحالة الفوضى في النظام الدولي تتطلب من الدول أن تضمن باستمرار امتلاكها القوة الكافية للدفاع عن انفسها ودفع حياتها ومصالحها المادية اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

2- تعتقد الواقعية أن تكون الجهات الفاعلة عقلانية-الدول-، وهذا يعني أن النظر إلى الهدف من البقاء على قيد الحياة هو هدف رئيس لجهات فاعلة، وعليها أن تعمل أفضل ما في وسعها من أجل تحقيق أقصى قدر من إمكاناتها من اجل الاستمرار في الوجود.

3- تفترض الواقعية أن على جميع الدول امتلاك بعض القدرات العسكرية، وعليها أن تدرك ما تنوي الدول المجاورة لها على وجه التحديد في العالم، وبنفس الوقت هو أمر خطير وغير مؤكد.

4- وفي مثل هذا العالم إن القوى العظمى هي الدول ذات القوة الاقتصادية وبصفة خاصة القوة العسكرية، وهي التي تتحكم بمبادئ العلاقات الدولية.

من هنا نفهم أن الواقعية الجديدة حاولت تبسيط المفاهيم التقليدية وإعطاءها نوع من المصداقية. وقد حافظت الواقعية الجديدة على"الفوضى كمعطى دولي"، لكن تفسيرات هذه الفوضى، كانت مبنية على أساس غياب سلطة فوق الدول على الصعيد الخارجي يضمن الأمن لها، وعليه فالفوضى هي ميزة السياسة الدولية، وليس للسياسة الداخلية التي لها سلطة مركزية. فالدول يجب أن لا تثق في قوتها، كما لا تثق في الآخرين؛ لأنه ليس هناك أي سلطة تراقب وتحفظ هذه الاتفاقيات بين الدول، فلا شيء يمنع الأحلاف من اختراق الاتفاقيات، لذا فمن الصعب والخطورة أن تعلق أو تولي أمنك وتضعه في أيد الآخرين

ويمكن تلخيص أهم مبادئ الواقعية الجديدة والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الخمس الآتية[2]:

1- النظم السياسية تأخذ شكلين أساسيين تسلسلية أو فوضوية، والنظام الدولي يأخذ دائماً الشكل الأخير.

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

2- في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

3- جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية، وتسعى على الأقل لضمان بقائها.

4- في أي نظام للمساعدة الذاتية البقاء يقتضي الاستجابة للقوة النسبية ولأفعال الآخرين.

5- حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دائماً نحو خلق نظام توازن القوة.

إذاً وبحسب الواقعية الجديدة فإن الدول هي الفاعل الرئيس والمهم في العلاقات الدولية، وإن النظام الدولي نظام فوضوي نظام غير الطبيعة الإنسانية الفوضوية التي كانت تميز الواقعية الكلاسيكية، والهدف الأسمى للدول هو الحفاظ على بقائها وهي تفكر جديا في تحقيق ذلك، وهي لا تثق في بعضها البعض ولا يمكن معرفة نيات بعضها البعض، ومع هذا فهي فاعل عقلاني كما يسميها الواقعيون الجدد.

ولهذا تعد النظرية الواقعية بمجمل تفرعاتها هي تجسيد للفكر السياسي الامريكي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، والتي اتسقت مع تطلعات السياسة الخارجية الأمريكية في التغيرات الحاصلة في بنية النظام الدولي، لتنجح تلك النظرية في قيادة الولايات المتحدة إلى تسيد النظام الدولي ومجابهة كل التطلعات المناوئة لها.

و أخيرا فإن الواقعية الكلاسيكية ، بالغت في إعطاء صورة جد قاتمة للمجتمع الدولي من خلال إهمال السلم والتعاون بين الدول، والتركيز على النزاعات والحروب ومما لاشك فيه إن ما قدمته المدرسة الواقعية اغني البناء النظري للعلاقات الدولية و خصوصا ما أتت به الواقعية الجديدة في سبيل تجاوز غياب التحليل الدقيق لمفاهيم أساسية كالقوة والمصلحة وهو ما حاولت الواقعية الجديدة من خلال الوصول إليه عن طريق إخراج المفهوم الواقعي من المفهوم الكلاسيكي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية.

ومن هنا يمكن القول أن التصادم بين التحليلات التقليدية والتحليلات الجديدة في المنظور الواقعي لا تمثل جدلا حقيقيا بقدر ما إن هناك اختلافات بينهما ليست عادية، بحيث أنها تنبع من افتراضات متصارعة حول هيكل النظم الدولية وطبيعة القواعد المنظمة لها وهوية الفاعلين الأساسيين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل و الذي خصص إلى الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة، الذي تمحور حول مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته التي تقوم عليه السياسات الخارجية للدول من اجل تأمين الحدود و المحافظة على أمنها الداخلي من كل التهديدات التي يمكن أن تتعرض إليها أي دولة، و في المقابل إدراك الخصائص،المحددات و المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية النابعة من منطلقات و قناعات الثورة التحريرية عبر مواثيقها و دساتيرها المتتالية، خاصة تلك المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و حق تقرير المصير، هذا استنادا إلى النظرة الواقعية التي اعتمدت في تحليل السياسة الخارجية.

الفصل الثاني

التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 وتداعياتها الإقليمية

الفصل الثاني
التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 وتداعياتها الإقليمية

الفصل الأول: التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 و تداعياتها الإقليمية:

باعتبار أن ليبيا دولة من دول جوار الجزائر فان الأوضاع التي تجري بها تؤثر بالضرورة على الأمن القومي الجزائري، و هذا راجع إلى التحولات في التركيبة السياسية و الاجتماعية للمتعطشين للسلطة و الحكم، و لكل تحول أو انتفاضه شعبية قائمة على تغيير

السلطة لابد له من أسباب أدت إلى ذلك، هذه التحولات ستؤدي بالضرورة الى نتائج على جميع الأصعدة، الأمر الذي سيؤدي إلى إيجاد تأثيرات على دول الجوار.

من هذا المنطلق، سيتمحور هذا الفصل على التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد ثورة، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتم التطرق و التعرف على الأسباب التي أدت إلى ذلك فمنها الداخلية التي تعود إلى العديد من الأسباب أهمها تردي الوضع الاجتماعي, الوضع السياسي متمثل في النظام الاستبدادي الذي كان سائدا إبان حقبة العقيد معمر القذافي، و أسباب خارجية التي يمكن ردها إلى المؤامرات الخارجية التي تسعى إلى تفتيت الأمة العربية، كما نتعرف على التطورات التي انجرت عنها هذه الثورة، أما في المبحث الثاني فندرجه نتائج تلك التحولات على الساحة الليبية، و في المبحث الثالث يتم التطرق إلى تأثيرات ذلك على دول الجوار و منها الجزائر خاصة.

المبحث الأول: أسباب وتطور التحولات في ليبيا بعد 2011.

مدخل تمهيدي:

إن أي ظاهرة سياسية لابد و أن ترتبط بأسباب تؤدي إلى ظهورها خاصة منها تلك المتعلقة بالتحولات السياسية، و ترجع أسباب التحول الديمقراطي في النظم التسلطية التي ميزها منتنجتون بين أربعة أشكال، وهذا ما ينطبق على ليبيا باعتبار حكمها كان حكم تسلطي، وهذه الأشكال هي:[1]

- التحول الذاتي: ويكون عن مبادرات يقوم بها النظام التسلطي دون تدخل أي جهة
- التحول ألاتفاقي: يكون عن طريق اتفاقات مشتركة بين النخبة الحاكمة والمعارضة.
- التحول الاحلالي: عبر الضغوط والمعارضة الشعبية

1 زاهي المغيربي ونجيب الحصادي:**"التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات ومالات وفرص"**،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية.بدون سنة.ص 02.

- التحول الأجنبي: نتيجة التدخلات الأجنبية .

و قبل التعرف إلى تلك الأسباب وجب علينا أولا و كمدخل تمهيدي إعطاء و لو لمحة وجيزة على المقومات و الوضع القائم في ليبيا إبان حقبة نظام معمر القذافي:

1- **الموقع الجيو-استراتيجي لليبيا**: تحتل ليبيا موقعا جيو استراتيجي مهما في المنطقة حيث تعتبر حلقة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي والبحر الأحمر في الشرق، وتتوسط العالم العربي الإفريقي والأسيوي، كما تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا الى حدود النيجر جنوبا، ومن الحدود المصرية والسودانية شرقا الى حدود تونس والجزائر غربا، وتبلغ مساحتها 1.76 مليون كلم^2، من هذه اللمحة الوجيزة نرى الموقع التي تحتله ليبيا على الخريطة العالمية.

2- الوضع **الاقتصادي والاجتماعي لليبيا**: تعتبر ليبيا من بين اغني الدول الإفريقية لما تحتويها في باطنها من ثروات معدنية ثمينة خاصة منها النفط، وعائداته جعلت منها ترتقي الى مصاف الدول ذات الرفاه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، واحتلت المرتبة 52 دوليا عام 2010، واستخدمت العائدات النفطية في إنشاء شبكة واسعة من المنشات الاجتماعية، كما ان ليبيا تتمتع بأعلى متوسط دخل سنوي للفرد إفريقيا بمبلغ 14900 دولار[1]، وفي ذات السياق فقد استفاد الكثير من الطلبة من منح دراسية خارجيا وداخليا،و استفادت كل أو جل القطاعات بالعديد من الإعانات والتطورات.

و بصفة عامة شهدت ليبيا في هذه الحقبة وبسبب ثرواتها الطبيعية الكبيرة، تطورا كبيرا في شتى المجالات خاصة المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وأصبح متفتحا على الاقتصاد العالمي، وتعتبر صادراتها النفطية اكثر من 90% من إجمالي الصادرات وفي ذات الوقت لعب دورا مهما في تحديد موقع ليبيا في منظمة الدول المصدرة للبترول حيث بلغ إنتاجها حوالي 1.6 مليون برميل يوميا واحتلت المركز 17 عالميا من حيث الإنتاج[2].

3- **التركيبة السكانية لليبيا**: ان الميزة الطاغية على المجتمع الليبي هي الميزة القبلية، جعلت منه فصائل متناحرة، هذا الأمر ذهب إليه سيف الإسلام القذافي في كلمة بثها التلفزيون الحكومي الليبي حيث قال:" إن القبائل ستتقاتل فيما بينها في الشوارع"[3]، وهذا ما حصل فعلا على ارض الواقع، وهذا راجع إلى التركيبة والعقلية الليبية المتسمة بالقبلية، وعلى ذكر القبلية، تجدر الإشارة إلى القبائل المشكلة للمجتمع الليبي على النحو التالي:

أ- الورفلة: تعتبر من اكبر القبائل حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون أي سدس السكان، وهم أكثر القبائل انتشارا، وتتمركز في منطقة فزان.

---

1 بوسعيدي تركية:**"حروب الجيل الرابع والتحولات الجيو سياسية في المنطقة العربية"**,(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية),جامعة البليدة2 علي لونيسي,السنة الجامعية 2016-2017.ص44

2 زينب فريح:**"دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية"**،(رسالة ماجستير،جامعة بسكرة)،2013. ص 117

3 محمد حسين:اهمية دور القبائل الليبية في الصراع الحالي https://www.bbc.com/arabic/middeleast/2011 اطلع عليه يوم 2019/01/12.

ب- القذاذفة: أشهر القبائل الليبية، بسبب انتماء العقيد معمر القذافي لها، وتتمركز أساسا في وسط البلاد وبالتحديد في سبهة وسرت، وقوتها تكمن في كمية السلاح الذي تمتلكه.
ت- ترهونة: قوتها وأهميتها مستمدة من انتماء اغلب القبائل الفرعية لها، يشكل عناصرها حوالي ثلث سكان طرابلس.
ث- المقارحة: منها ينحدر عبد الله السنوسي الرقم الثاني في نظام القذافي، وينتمي إليها عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي.
ج- زناته: تنتشر في مختلف الدول المغاربية وهي اكبر القبائل الامازيغية بليبيا.
ح- الطوارق: قبيلة امازيغية تتمركز في الصحراء الكبرى.[1]

4-**سياسيا** : يطبع على النظام السياسي الليبي الطابع التسلطي والانفرادي في اتخاذ القرارات من طرف زعيمها معمر القذافي، الذي استولى على الحكم عن طريق انقلاب عسكري ناجح أين أطاح بالنظام الملكي، ثم أصدر الكتاب الأخضر الذي إعتبره " النظرية العالمية الثالثة"، والذي يسمو على كل القوانين الوضعية الأخرى، منح منن خلاله الحكم للشعب من خلال تكوين اللجان الشعبية، فألغى بذلك النيابية معلنا بان الجماهير يجب أن تسير أمور الدولة[2]، فأصبحت بذلك اللجان الشعبية الآمر الناهي تحت وصاية العقيد.

المؤسسة العسكرية: إن اعتلاء العقيد معمر القذافي سدة الحكم عام 1969 عقب الانقلاب كما سلف ذكره، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أداة محكمة لخدمة النظام، وتم بذلك عسكرة المجتمع بأسره من خلال الإجراءات التي قام بها العقيد لخدمة مصلحته الخاصة و مصلحة حاشيته المتمثلة في طائفة القذاذفة.

أولا: أسباب التحولات في ليبيا بعد 2011

إن التحولات التي طرأت على الأمة الإسلامية بصفة عامة وعلى الأمة العربية بصفة خاصة، ليبيا كنموذج موضوع الدراسة، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها الداخلية خاصة منها الوضع الطائفي الليبي إضافة إلى النظام السياسي الذي كان سائدا قبل الثورة والذي طغى عليه الطابع الاستبدادي، أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية وكما ذهب إليه جل المحللين السياسيين الذين يرجعونها إلى الأطماع الاستعمارية في المنطقة لما تزخر به من ثروات معدنية وباطنية، دون أن ننسى العامل المهم والأهم وهو الحفاظ على امن وسلامة الكيان الصهيوني في المنطقة، هذا الأمر جعل الحراك يطفو على تلك الدول المجاورة له.

و الأسباب التي أدت بالتحولات الديمقراطية في هذا البلد فيمكن ايجازها فيما يلي:

أولا:الأسباب الداخلية:

[1] https://www.maghrebvoices.com/a/trib-libya

2 علاء الدين الزردومي:**"التدخل الاجنبي دوره في اسقاط نظام القذافي"**،(رسالة ماجستير،جامعة بسكرة)،2013.ص 107

كانت ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور حينما هبت رياح التغيير والثورة في تونس ومصر، غير أن الليبيين كان لهم رأي آخر، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي وتحوّلت من سلمية في فبراير2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، كاشفة الستار عن أسباب كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة، أبرزها الفساد في كافة المناحي، وعدم العدالة في توزيع الثروات خاصة الشرق الذي عاني كثيراً من الاضطهاد رغم انه مصدر النفط، وحالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها، وغياب المعارضة الحقيقية، فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتد قمعه إلى الخارج لتلاحق من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام بأنه قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا، وتفاعلاً مع الأزمة صدر القراران الدوليان رقما 1970 و1973، والذي تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، رغم ذلك لم تنجح قوات المعارضة في حسم الصراع لصالحها في ظل افتقارها للجنود المدربين والعتاد مقارنة بقوات النظام، و يرجع التحول إلى سببين أساسيين هما:[1]

1- الأسباب التاريخية السياسية

حسب المسار التاريخي للوضع في ليبيا فيمكن إرجاعه إلى وجود تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، وفي حقبة القذافي يمكن القول أن الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب ضد النظام الملكي، ولكن تحولت إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية منذ السبعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وهجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج خاصة أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي والشرق محدثا حلقة مفرغة.

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها:الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية، فمن المعروف أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية، أدت

[1] ثروت عز الدين : تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار,http://efsregypt.org / المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية,2017/04/22.اطلع عليه يوم 2018/012/05.

بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية، ولكن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية ومشروعات اتحادية جماعية، ومغامرات النظام في دعم العديد من منظمات وحركات التمرد في أركــان الدول المختلفة، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والتعويضات في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مختلف المجالات[1].

وكما كانت حركة ضباط يوليو 1952م ملهمة لانقلاب 1969م في ليبيا، كانت ثورة 25 يناير 2011 في مصر، ملهمة لثورة 17 فبراير في ليبيا، وعليه فليس غريبا أن تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي التي تأثرت على مر العصور بما يجري في الساحة المصرية وكانت الأقرب لها ولأبنائها الأكثر قومية، كما يُشكل الشباب 52% من مجموع السكان ولم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماما، حيث عبروا أن "بلادهم تأتي في مؤخرة البلاد العربية تقدما وتطورا، وتبدو مثل دول العالم الثالث الفقيرة جداً[2].

2- التوترات الأمنية.

كانت الاوضاع في ليبيا قبل تظاهرات 15 /02/ 2011، تشهد أعمالا احتجاجية و قد حاول "معمر القذافي" إخمادها ببعض الاجراءات منها:

- منع التجمعات وحتى الرياضية، ورفع الضريبة والحقوق الجمركية على المواد الغذائية ، إلى جانب بعض الإجراءات الاجتماعية ، كوضع تعويض قيمته 324 اورو للعائلات .

- تميز الوضع الأمني في ليبيا منذ حكم "القذافي" بالتذبذب من حين لأخر ، فقد عمل هذا الأخير مند توليه زمام الحكم على إخماد كل نوع من أنواع المعارضة ومنع التجمعات ، ما أدى إلى غياب مجتمع مدني يعمل على مراقبة السلطات المحلية أثناء أدائها لمهامها.

- عمل " القذافي" أثناء حكمه على تعزيز القبائل التابعة له بهياكل أمنية، كقبيلة القذاذفة وقبائل أخرى بالغرب الليبي، بالمقابل لم يعر القبائل المتواجدة بالشرق اهتماما كبيرا، فكانت هذه الأخيرة مهمشة ومقصية من ناحية توزيع الثروة الوطنية ومناصب العمل، بالإضافة إلى تدني مستواها المعيشي .

- عمل "القذافي" على منع أي تجمع أو قيام أي معارضة وإخماد أي شكل من أشكال المعارضة ونفي وتعذيب وسجن المتسبّبين.

---

[1] الازمة الليبية ودور دول الجوار، http://efsregypt.org ، اطلع عليه في 2019/03/15 .

[2] المرجع السابق.

وعليه فقد كان لكل هذه الممارسات دور في انفجار الأوضاع في ليبيا يوم 15 من فيفري 2011، حين طالب الشعب الليبي بتغيير جذري للنظام، برحيل القذافي والمزيد من الحرية.[1]

3-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

كشفت مؤشرات التقارير المختلفة من المؤسسات الدولية المعنية أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في التنمية البشرية حيث حازت بالمركز الأول على إفريقيا، وعلي الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين نحو 88.31% وكذلك وجود 15 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد، كما تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي، رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة للهجرة إلى أوروبا، وأشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا الى النمو السريع في النشاط غير النفطي 7.5٪ والنمو القوي في انتاج النفط 4.7٪ في2006، كما بلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو7290 دولارا أمريكيا، وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم في2007 إلى 11٪ بسبب الزيادة في الأجور العامة وكنتاج لزيادة أسعار الواردات والأغذية[2].

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ انقلاب معمر القذافي العسكري ضد الملك إدريس في1969 فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضتها، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، حيث تقدر أرصدة النظام بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة.

أدى التوزيع غير العادل للثروة في ليبيا إلى خلق هوة كبيرة بين قبائل الشرق وقبائل الغرب، ما خلق انشقاقا داخليا، فظهرت قبائل تابعة إلى النظام وأخرى مناهضة له، بسبب التهميش الذي لاقته طيلة فترة حكم الراحل" معمر القذافي"؛ بالرغم من احتلال ليبيا المرتبة الأولى من بين الدول ذات الاحتياطي الكبير للبترول في إفريقيا، كما تصنف الرابعة إفريقيا في احتياطي الغاز.[3]

---

[1] ط/د موساوي راشدة و ط/د فطيمة الزهرة يوسفي: **تقييم الأداء الجزائري تجاه الإفرازات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المغرب العربي" الأزمة الليبية أنموذجا"**, مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.غير منشورة.

[2] الأزمة الليبية ودور دول الجوار،مرجع سابق.

[3] ط/د موساوي راشدة و ط/د فطيمة الزهرة يوسفي.مرجع سابق.

ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام والتي قُدرت تكلفتها ب150 بليون دولار، زاد من تفاقم الوضع حيث حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، وعلى صعيد البعد القبلي ألغي القذافي نظام القبلية وكان واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه في1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية مع توقيع "وثيقة الشرف" التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، كما استغل الخصومات الداخلية بينهم لإحكام قبضته على السلطة ومنع ظهور أي منافس له.

مما سبق إن الوضع التي كانت تعيشه ليبيا في تلك الحقبة كانت مليئة بالمتناقضات، أحدثت شرخا وأزمة واسعة داخل الحس السياسي والاجتماعي للمجتمع، وهذا راجع إلى انه غير قادر على معارضة القرارات التي تصدر وما عليه إلا الرضوخ لها مهما كانت، وعلى العموم فان الثورة التي اندلعت في ليبيا أو كما يسمى بالحراك، لم يكن سببه الفساد او تدهور الأحوال الاقتصادية أو غياب العدالة، بل يتمثل السبب في الرغبة المجتمعية لتغيير النظام المتعفن والخلاص من نظام استبدادي فردي غلب عليه التسلط والتفرد بالقرارات والذي مارس كل موبقات الحكم المطلق حيث اختزلت الدولة في شخصه.

ثانيا:الأسباب الخارجية:

ان ما يحدث في العالم العربي في الآونة الأخيرة له خلفيات مسطرة من الدول الغربية، موظفة كل ثقلها لتجسيد تلك المخططات بداية من العراق ليعتمد المقياس التباين الديني او الانتماء العرقي، اين تم اتهامها بتطوير امتلاك سلاح نووي و الذي تأكد لاحقا من طرف أعلى هرم السلطة الأمريكية كولن باول إن ذلك لم يكن صحيحا[1] .

كما ان تقسيم الدول العربية لم يقتصر الا على الدول الغربية بل تعداه الى الدول العربية التي لعبت دور في تجسيد الفكر الغربي في هذا الاطار مثل ما حدث في اليمن، هذه الازمة كانت بين اطراف عربية متصارعة يمنية و غير يمنية تجسيدا للاستراتيجية الغربية، هذه الازمة هي تجسيد لسلسلة التقسيم بداية من الازمة السودانية،الى احتلال العراق، الازمة السورية و الازمة الليبية.[2]

إن المتتبع للكتابات الغربية، يلاحظ جليا الخطط التي تحاك ضد هذه الأمة، من خلال العديد من رؤوس الشر كما أطلق عليها مجدي حسين كامل في كتابه "رؤوس الشر العشرة "[3] وينعتهم بمشعلي الحرائق وتجار الدماء والقتل عن بعد مهندسو المخطط الصهيو-أمريكي لتفتيت العالم وإشعال الثورات وبث الفتن، ويذكر من خلال هذا الكتاب العديد من كاتبو سيناريوهات الفتن والانشقاقات الواقعة في العالم الإسلامي، وخاصة في تلك الدول المجاورة لدولة الكيان الصهيوني، ويتطرق فيه إلى كل من زبيجنيو بريجنسكي واضع المخطط

[1] اسماعيل دبش:**سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي**,دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع,الجزائر,2017.ص 64.

[2] نفس المرجع,ص66.

3 مجدي حسين كامل،**رؤوس الشر العشر**،دار الكتاب العربي،دمشق القاهرة،1980.

الشيطاني لتفتيت العالم العربي دويلات وهو صاحب نظرية التحالف مع الأصولية الدينية في الشرق الأوسط لتنفيذ مخطط التفتيت والتقسيم،و يركز بريجنسكي مخططه على دول الشرق الأوسط، ثم يتكلم عن برنارد لويس الذي سيأتي الحديث عن مخططه لاحقا، أيضا الأمريكي ناتان شارنسكي صاحب نظرية الفوضى الخلاقة التي أراد من خلالها تدمير الدول العربية وإشاعة الفوضى والخراب فيها لحساب الكيان الصهيوني، كما يذكر الرؤوس الأخرى وهي: جين شارب مهندس الثورات الملونة، جورج سوروس، بيتر اكرمان، هؤلاء الرؤوس هم صهاينة أمريكيين يسعون الى البحث عن السبيل الأنجع لجعل ذلك الكيان يعيش في سلام.

و انطلاقا من مقولة وليام انجدال في مقابلة مع محاور قناة روسيا اليوم الفضائية بتاريخ 2011/12/31 "...تونس تم اختيارها لتكون الحجر الأول في سلسلة من قطع الدومينو في إستراتيجية زعزعة الاستقرار بالمنطقة والمخطط بعناية فائقة، تلك الإستراتيجية التي كانت في الأصل منذ أكثر من عشر سنوات في البنتاجون بواسطة الإدارة الأمريكية في واشنطن لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وليس المقصود بها هو تحقيق الاستقرار أو جلب الديمقراطية في أي من هذه الدول."[1]

إن المتتبع للسياسة الدولية، لا يفوته تلك المؤامرات، المؤتمرات والقرارات التي كانت تتخذ من الدول الغربية على الدول العربية الإسلامية، من اجل زعزعة استقرار المنطقة لينعم الكيان الصهيوني بالاستقرار، وذلك من اجل تقسيم هذه الدول إلى دويلات صغيرة وضعيفة، واستنادا إلى نظرية المؤامرة، فان الغرب وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخيط شباكها لذلك، ومن بين تلك المؤامرات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ- **مؤتمر كامبل**: انعقد ببريطانيا بطلب من حزب المحافظين سريا من 1905 إلى غاية 1907 بهدف إيجاد صيغة توافقية بين الدول المستعمرة لتحافظ على مكتسباتها، وخلصوا إلى وثيقة سميت ب : "وثيقة " كامبل" نسبة إلى هنري كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا وتعتبر اخطر وثيقة هدفها الأساسي تدمير الأمة العربية وتكسيرها وإسقاط النهضة وعدم استقرار هذه الدول.

ب- **وثيقة برنارد لويس 1980**: تعتبر هذه الوثيقة وثيقة رسمية أمريكية حيث قام الكونغرس الأمريكي سنة 1983 بالموافقة عليها بالإجماع في جلسة سرية، وتعود هذه الوثيقة إلى برنارد لوي أستاذ فخري لدراسات الرق الأوسط في جامعة بنستون وهو من أصل يهودي مختص في تاريخ الإسلام، إن هنا نتأكد من النزعة الصهيونية اليهودية للوثيقة التي تسعى إلى تفتيت الأمة الإسلامية، وتنص الوثيقة على تقسيم هذه الدول إلى دويلات صغيرة وضعيفة من باكستان إلى المغرب، حيث قال :" إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر

1 بوسعيدي تركية،مرجع سابق،ص54

الحضارات، وتقوض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم..."[1] و من الدول المغاربية، جاء فيها:

- تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

- دولة البربر على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان
- دويلة البوليساريو
- الباقي دويلات المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا [2]

ج- **وثيقة اوديدانيو 1982**: تعتبر هذه الوثيقة من أهم الخرائط الإستراتيجية لمستقبل الكيان الصهيوني، وهي قائمة على فكرة لبننة العالم الإسلامي كله والعربي خاصة(أي على وضع لبنان)، تطرق خلالها إلى تقسيم كل من العراق، ليبيا، السودان، سوريا، المغرب العربي، إيران، باكستان وأفغانستان[3]، وقد استمد خطته من إن حدود الدول العربية مستمدة من حدود استعمارية وبالتالي فهي قابلة للتعديل والتحيين مما يسمح للدول الاستعمارية إيجاد مخطط آخر يجعل من هذه الدول أكثر ضعفا يسودها عدم الاستقرار والفوضى.

ثانيا: تطور التحولات في ليبيا بعد 2011.

لم تأت الثورة الليبية بالازدهار والتنمية التي حلم بها الثوار، ولم تتمكن الثورة خلال السنوات المدة الماضية، ونتيجة لأسباب وعوامل عدة، من تحقيق أو بلورة الشعارات والهتافات التي تحرك الثوار على أرضيتها. وعلى الرغم من تشابه أصول ثورات الربيع العربي فيما يتعلق بالتحرك الجماهيري ضد أنظمة سياسية قمعية أمضت سنوات طوال في الحكم، ثم بدأت في اتخاذ خطوات لتوريث الحكم لأبنائها، إلا أن مخرجات هذه الثورات اختلفت عن بعضها البعض، فلا يمكن المقارنة بين مخرجات الثورة في الحالة المصرية، والتي ظلت الدولة فيها صامدة بالرغم من التوترات السياسية والتعبئة الجماهيرية، وبين الحالة الليبية أو السورية، حيث تصدع هيكل الدولة، وتطورت العديد من الانشقاقات في المؤسسات التي تشكل القلب الصلب للدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي تفككت في الحالة الليبية. ولكن تظل الحالة الليبية أفضل نسبيا من الحالة السورية أو اليمنية، من حيث ما تمتلكه الدولة من موارد، ومن حيث التدخل العسكري لأطراف إقليمية ودولية، ومن حيث حدة الصراع العسكري بين الأطراف المختلفة في الداخل الليبي.

- أهم المحطات في الثورة الليبية

بعد مرور كل هذه السنوات على الثورة الليبية، تظهر على المشهد عدد من المحطات الرئيسية التي شكلت المسار الذي اتخذته الثورة الليبية و لعل المشهد الأول هو سقوط نظام

1 بدون كاتب,**خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟**مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،مايو 2011،ص04.

2 نفس المرجع،ص10.

3 بوسعيدي تركية،مرجع سابق،ص51

معمر القذافي والعاصمة طرابلس في أغسطس 2011، والاعتراف الدولي بشرعية الثورة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل من كوادر هذه الثورة، وهي حالة خاصة بليبيا لم تحدث في نموذج آخر من نماذج الربيع العربي، وهو ما يتعلق بطبيعة هيكل الدولة في ليبيا ونمط الثورة التي تطورت سريعا إلى صراعات مسلحة. وكانت المحطة الثانية هي انتخابات 2012 التي أتت بالمؤتمر الوطني العام كأول مجلس تشريعي منتخب في تاريخ ليبيا، ومثلما كان الحال في أغلب نماذج الربيع العربي، شكلت انتخابات المؤتمر الوطني العام نموذجا من سيطرة الأقلية المنظمة على العملية السياسية، وكانت الأقلية المنظمة في أغلب نماذج الربيع العربي هي التيار الإسلامي، ولم تكن الحالة الليبية مختلفة عن المصرية أو التونسية في هذا الشأن. ومثلما كان أداء التيار الإسلامي مخيبا للآمال خلال تجربته في الحكم في كل من مصر وتونس، كان أيضا مخيبا للآمال في ليبيا. وشهدت ليبيا انتخابات في 2014 أطاحت بالمؤتمر الوطني العام وجاءت بمجلس النواب، وهي المحطة الثالثة في مسار الثورة الليبية. جاءت بعد ذلك المحطة الرابعة عندما أصدرت المحكمة العليا بطرابلس حكما ببطلان الانتخابات التي جاءت بمجلس النواب وأطاحت بالتيار الإسلامي من السيطرة على المجلس التشريعي وعلى اختيارات أعضاء الحكومة، وهو الحكم الذي صدر تحت وطأة الميليشيات في الغرب الليبي، ومن ثم دخلت ليبيا في مرحلة من الانقسام السياسي ومن تعدد الشرعيات، وأيضا من السجال العسكري بين معسكر في الشرق وآخر في الغرب.

وإزاء مشهد الانقسام في ليبيا، لم يكن باستطاعة المجتمع الدولي أن يصمت، بل كان يجب أن يتحرك، خاصة لما تمثله ليبيا من دولة ممر للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وما تحتويه من استثمارات أجنبية (إيطاليا على وجه الخصوص) في قطاع النفط. وبالتالي تحركت الأمم المتحدة في عام 2014 لإقامة حوار سياسي بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، وكان ذلك من خلال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة برناردينو ليون. تحرك ليون على مستويات متعددة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في الداخل الليبي، ولكنه قام بإقصاء عدد من الفاعلين في المشهد في ذلك الوقت. وكانت نتيجة محاولات ليون هي توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015، وهو الاتفاق الذي لم يتم تفعيله حتي يومنا هذا. ولكن على الرغم من عدم تفعيل اتفاق الصخيرات بالشكل الذي كان من المفترض أن يتبلور من خلاله عمليا، إلا أن توقيع الاتفاق شكل محطة مهمة ضمن محطات الثورة الليبية. جاء اتفاق الصخيرات بعدد من الشرعيات المؤسسية لبعض الأطراف في الصراع الليبي- الليبي، وكان على رأس الكيانات الشرعية التي أفرزها اتفاق الصخيرات "المجلس الرئاسي" بقيادة فايز السراج، والاعتراف بشرعية مجلس النواب في طبرق، وهي الشرعية التي كان معترفا بها دوليا بالفعل، وتحويل المؤتمر الوطني العام، والذي لم يكن يحظى بشرعية دولية إلى كيان شرعي تحت مسمى "مجلس الدولة".[1]

[1] د. زياد عقل: سبع سنوات من الثورة... إلى أين تتجه الأزمة الليبية؟http://acpss.ahram.org.eg/News/16555.aspx اطلع عليه 2018/12/15.

- وقائع الصراع العسكري في ليبيا خلال العام 2017

منذ اندلاع الثورة في ليبيا دخلت البلاد مرحلة تعدد الشرعيات في عام 2014 وحتى الآن في عدد من السجالات العسكرية، والمواجهات العنيفة، والصراعات السياسية بين الأطراف المتصارعة في الداخل الليبي. وتداخل عدد من الأطراف الإقليمية والدولية في دعم أطراف بعينها في الداخل الليبي، وهو ما مكن كل طرف من الأطراف من تأمين عدد من المكاسب العسكرية والجغرافية في سياق الصراع. ولكن مؤخرا، خاصة خلال العام 2017، شهدت موازين القوى في سياق الصراع في الداخل الليبي عددا من التغيرات، خاصة على الصعيد العسكري.

كان أول هذه التغيرات هو تمدد النفوذ العسكري للجيش الوطني الليبي بشدة في كل من الشرق والجنوب الليبي، وهو ما سينعكس بالتأكيد على الحوار السياسي في المرحلة المقبلة. والجدير بالذكر، أنه منذ بدء الانقسام في عام 2014، لم تكن هناك قوة عسكرية موحدة لها ذراع سياسي معترف بشرعيته دوليا، وهو الوضع الذي يتمتع به الجيش الوطني الليبي، ويسعى من خلال هذا الإطار الشرعي أن يضع قواعد للتنظيم المؤسسي في الجيش، وهو ما يعبر عنه افتتاح عدد من الأكاديميات العسكرية التي تهدف لتخريج عناصر لديها خبرة مهنية وقدر من العلم يؤهلهم لكي يكونوا أحد خطوط الدفاع المحورية في سياق ضعف الهيكل البنيوي للدولة الليبية[1].

على الجانب الآخر، يعاني الغرب الليبي عسكريا من حالة مستمرة من التفكك في التحالفات العسكرية، وهي التحالفات التي تشكل مشهد موازين القوى في الغرب؛ فمع تمدد نفوذ حفتر، سواء الفعلي أو ذلك الناتج عن إعادة بناء التحالفات السياسية والقبلية والمناطقية، بات المشهد مختلفا عن عام 2016. تظل القوى العسكرية الموجودة بمدينة مصراتة على درجة عالية من التسليح النسبي في سياق الصراع الليبي، ولكنها تفتقر للتنظيم المؤسسي، وبالتالي يسهل انشقاق تحالفاتها نظرا لعدم وجود هيكل تراتبي واضح، ويصعب عليها اتباع خط من التفكير الاستراتيجي بعيد المدى، وهو ما بات يتميز به الجيش الوطني الليبي مؤخرا. كما أن وجود قوات البنيان المرصوص بوضعها الشرعي بعد اعتراف المجلس الرئاسي بها كقوات تابعة للدولة يعني أن الغرب الليبي ليس خاليا من قوى عسكرية من الممكن أن تحظى بإطار من الشرعية بشكل مؤسسي في مرحلة ما بعد التسوية السياسية. ولكن الملاحظة الأبرز في هذا المشهد هو تراجع احتمالات السجال العسكري المباشر واللجوء إما لمناوشات مسلحة على مستوى ضيق بين العناصر المختلفة، أو التنسيق بين الأذرع السياسية والعسكرية.

[1] المرجع السابق.

المبحث الثاني: نتائج التحولات في ليبيا بعد 2011.

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي الذي يعتبر مجتمعا قبليا بالدرجة الأولى، الأمر الذي أدى بالصراع يتأجج بعد انهيار نظام معمر القذافي، وحسب نظرية الفوضى الخلاقة للأمريكي ناتان شارنسكي فان الصراع الطائفي والعرقي يؤدي بالضرورة إلى خلق واقع اجتماعي وسياسي جديد، والذي أراد من خلالها تدمير الدول العربية وإشاعة الفوضى والخراب فيها لحساب دولة الكيان الصهيوني.

إن المتتبع للأحداث التي طرأت على ليبيا، خاصة بعد عمليات قوات الحلف الأطلسي التي قام بها في 2011/10/03، وبعد الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، انتشرت الفوضى وانتشر معها السلاح بشكل رهيب، لعدة اعتبارات منها تفتت الجيش النظامي الذي كان متكون من طوائف، أدى ذلك إلى ظهور عدة نتائج وعلى مختلف الأصعدة، من أهمها:

أولا:على الصعيد الداخلي:

1- **على المستوى السياسي**:

إن الأزمة السياسية التي وقعت ليبيا فيها من جراء هذا الحراك يرجع مرده إلى الصراع الذي نشب بين عدة أطراف فاعلة والتي كانت وراء سقوط النظام القائم، وعلى الرغم من تشكيل المجلس الوطني الانتقالي على يد المعارضة الليبية، وإنشاء مجلس الوزراء التابع له

والذي أوكلت له مهام تصريف وتسيير الأمور الإدارية للدولة لم يستطيعا لم الشمل الليبي تحت سلطة واحدة بسبب تشتت الفصائل والقبائل نظرا للتركيبة الاجتماعية المميزة على باقي التركيبات المتواجدة بدول الجوار أو التي عرفت حراكا مشابها.

و هكذا أصبحت الساحة السياسية تعيش حالة من الفوضى وقلة الوعي، وتراشقت الأطراف بالتهم وإلقاء اللوم على بعضها البعض، خاصة تلك الاتهامات التي وجهت للمجلس الوطني كونه يختلس في المال العام وعدم درايته بالتركيبة الاجتماعية للبلاد من جراء نقص الخبرة وعدم وضوح العلاقة بين المجلس وحكومة "علي زيدان" من جهة، ومن جهة أخرى الصراعات التي نشبت بين الأحزاب السياسية فيما بينها، والتي انبثقت منها جماعات مسلحة في بعض المناطق التي تسعى جاهدة لإسقاط الحكومة.

2- **على المستوى الأمني:**

إن الجانب الأمني يعتبر إحدى المجالات الهامة والأساسية في نتائج التحولات، فبالرغم من سقوط نظام القذافي إلا أن الوضع بقي على حاله ولم يتمكن المجلس الوطني من إحلال الأمن وفرض القانون الذي صاغته على شكل دستور، ونظرا للصراعات التي نشبت والصراعات بين المليشيات، الأحزاب الحاكمة والسجناء الفارين من السجون والذين أطلق سراحهم القذافي لمواجهة الثوار والمتمردين، كل هذه المعطيات جعلت هناك هشاشة أمنية جعلت من الحكومة الليبية في منأى عن فرض هيبتها وتوفير الأمن, و هذا راجع الى بروز العديد من الجماعات المسلحة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تنظيم "انصار الشريعة"
- داعش ليبيا
- ميليشا فجر ليبيا

كما افرز الانفلات الأمني الذي شهدته ليبيا بروز عدة تيارات اخرى متصارعة على الأرض و السعي وراء السلطة, نذكر منها:

- القوات الحكومية والموالية لحفتر:

- قوات الصاعقة: يقودها العقيد ونيس بوخماد، وهي قوات الجيش الشرعية والمتبقية من الجيش الليبي، وكتيبة 21، وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغثي.
- قوات الكرامة: وهي قوات يترأسها الفريق خليفة حفتر.[1]

- جهاز حرس المنشاءت النفطية:

ان جهاز حرس المنشآت النفطية بقيادة ابراهيم الجضران قد قلب المعادلة في الصراع الدائر حول ما يعرف بالهلال النفطي، فحرس المنشآت النفطية يمتلك 7 بوابات تفتيش تبدأ

[1] قراءة تحليلية في الأزمة الليبية..وتأثيرها على الداخل ودول الجوار وأوروبا
http://markazamny.org/news/129158/15-6-2017

من الوادي الاحمر وحتى سيدي عبد العاطي ولولا وقوفه بقوة امام "فجر ليبيا" لانتهت عملية الكرامة.

المليشيات الليبية التابعة لعملية فجر ليبيا:

1-كتيبة شهداء17 فبراير: من أهمها وأخطرها ومعروفة بانتمائها جماعة الإخوان المسلمين الليبية.

2- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي:بدأت الجماعة ككتيبة، ضمن لواء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح، جماعة مستقلة بذاتها وينتشرون في شرق ليبيا وفي الكفرة، وشاركت في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في شرق ليبيا في السابق.

3- كتيبة شهداء أبوسليم: متواجدة في مدينة درنة الليبية، وهي جماعة جهادية سابقة، من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد نظام القذافي في فبراير 2011.

4- جماعة أنصار الشريعة: نشأت بهدف تحكيم الشريعة الإسلامية في الدولة الليبية، وهي جماعة ترفض العملية الديمقراطية، والانتخابات، ولا تعترف بالدولة، وتدعو إلي إقامة الخلافة.

5- درع ليبيا: والتي تعد من أكبر الجماعات المسلحة، شرق ليبيا، وتحصل على الدعم المادي من وزارة الدفاع سابقًا، ومليشيات الدروع التابعة لجماعة الإخوان، وهي من الأذرع الرئيسية لمدينة مصراته.

6- مليشيات مرتزقة: تضم جزء من أصحاب السوابق الجنائية المستفيدين من العفو الذي أصدره المجلس الانتقالي، وتضم مجموعة من الجنسيات الإفريقية المختلفة، حيث بدأت في خطف وابتزاز المواطنين، ثم جندتهم جماعة الإخوان المسلمين وأنصار الشريعة لتنفيذ عمليات الخطف والقتل والتفجير، مقابل دفع الأموال لهم.

7- كتيبتي القعقاع والصواعق: وهما كتبتين مناهضتين لفجر ليبيا، وتابعتين لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية، التي انضمت إلي عمليات الكرامة من جهة، ومن أخري كتائب تميل إلي التكفيريين المتطرفين والكيانات السياسية الإسلامية الأخرى.

8- كتيبة الفاروق: أسسها أبو على، وهي أحد أبرز التشكيلات المنضوية تحت أنصار الشريعة، والتي تعد أحد أبرز الجماعات الداعمة لفجر ليبيا وهي المسئولة عن قتل طبيب مصري، واختطاف 13 قبطيًا مصريًا، حيث فرضت أفكارها على الأسواق والمحلات التجارية، والطرق[1].

كل هذه الفصائل المتنازعة ادى بالوضع الليبي الى الغموض و الفوضى و انعدام الاستقرار السياسي و الأمني.

3- **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي**:

كانت ليبيا في ظل النظام السابق تعتمد في أساسها على الريع النفطي، وفي ظل انخفاض أسعاره في السنوات الأخيرة عفت البلاد تدني في المستوى المعيشي، وزادت الأزمة الاقتصادية تتفاقم بعد الثورة في العديد ن المناطق والمؤسسات المسيرة للدولة خاصة منها تلك المرتبطة بالنفط، وبسبب سوء التسيير من جهة، وانخفاض عائداته من جهة أخرى أدى إلى تدني مستوى الخزينة العامة والدينار الليبي.

4- **على المستوى الثقافي والإعلامي**:

[1] المرجع السابق.

إن مرد الثورة التي أطاحت بالنظام في الظاهر تهدف إلى تغيير النظام الحاكم وإزالة كل الممارسات التي كانت مفروضة على الشعب سواء سياسية كانت أم اقتصادية أو اجتماعية والتي كانت مفروضة من النظام التسلطي، أدى ذلك إلى تقزيم الثقافة لدى المواطن، هذا الأمر جعل من الشعب الثائر المطالبة بتغيير النمط واستبداله بثقافة تعتمد على المبادئ والأخلاق الحميدة المبنية على الأسس الإسلامية.

توسع الإعلام في كل أشكاله سواء المكتوب منه أو المرئي والسمعي وأصبح يلعب دورا محوريا ومنتجا بعد أن كان تحت الوصاية الكلية ومحتكرا من النظام.

5- **على المستوى البيئي**:

إن التحرك الثوري في ليبيا كباقي الثورات والحروب وما تخلفه من دمار وفوضى، فقد تعددت نتائجها لتشمل المجال البيئي، فقد انتشرت الأمراض بسبب تلوث الهواء والمياه بسبب الانفجارات والألغام التي كانت منتشرة في كل مكان من التراب الليبي.

ثانيا: على الصعيد الخارجي:

1- **على المستوى الإقليمي**:

إن المتتبع للشأن الليبي وتداعيات الثورة على دول الجوار يلاحظ جليا إن هذه الأزمة خلفت آثار جمة على أمن واستقرار المجال الإقليمي كمصر واليمن وغيرها من جهة، ومن جهة أخرى دول الجوار خاصة منها تونس والجزائر، وتتمثل هذه التداعيات في ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وتدفق الأسلحة وتهريبها عبر الحدود من طرف العديد من الأطراف سواء كانوا متطرفين أو تجار أسلحة، فالجزائر لم تكن في منأى من هذه الظاهرة، فقد عرفت الحدود البرية عدة عمليات من هذا النوع، وأبرزها تلك العملية التي قامت بها جماعة إسلامية متطرفة بعين أمناس، كما أن تهريب الأسلحة إلى الدول المجاورة من ليبيا أصبحت تجارة رائجة ومربحة.

2-**على المستوى الدولي:**

إن الأزمة الليبية أدت بتكالب الدول الغربية عليها و ذلك من اجل استنزاف ثرواتها الطبيعية خاصة منها الثروة النفطية التي كانت تزخر بها ليبيا، مما أدى بتلك الدول إلى إيجاد فرص للتموقع في الأزمة و بالتالي الوصول إلى مبتغاها و هو الاستحواذ على تلك الثورة هذا من جهة ، و من جهة أخرى شكلت الأزمة الليبية تباين في الآراء داخل المجتمع الدولي فمنها

من يرى ضرورة التدخل الدولي ز منها من يرى عكس ذلك و اعتباره شان داخلي لا يجب التدخل فيه، و هذا الرأي اتخذته بعض الدول المجاورة حفاظا على أمنها الوطني.

المبحث الثالث: تأثيرات التحولات في ليبيا بعد 2011 على دول الجوار

أدى الانفجار الذي وقع بليبيا وانهيار المؤسسات الأمنية وعجزها على أداء مهامها الكفيلة باحتواء الوضع المتدهور خاصة منها انتشار الأسلحة والهجرة غير الشرعية، دون أن ننسى الخطورة التي تمثلها الجماعات الإسلامية المتطرفة، هذا الوضع أصبح يشكل تهديدا فعليا على أمن واستقرار الجزائر من خلال الحدود التي تربطهما ببعض، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة في مراقبتها، ومن هنا يمكن تحديد التأثيرات أو التهديدات التي فرضها هذا الحراك فيما يلي:

الانكشاف على الحدود الشرقية للجزائرر والهجرة غير الشرعية:

إن الحالة الأمنية التي تشهدها ليبيا تعد تهديدا جواري للحدود الجزائرية فالانتقال الكثير من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو الجزائر شكل نوع من التهديد للهوية وحتى انتقال الأمراض معهم والآفات الأخرى ، وقد استغلوا هؤلاء الوافدين الجدد حالة الانفلات و غياب السلطة لجعل ليبيا "دولة معبر" نحو دول الجوار ومن تما نحوى الدول الأوروبية. و لا يخفى على المتخصص في هذا الشأن أن الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل كبير في الفضاء المغاربي و المتوسطي نتيجة عدم مسؤولية المجتمع الدولي وأوروبا خاصة لعدم مساعدتها لدول جنوب المتوسط في وضع حل للأوضاع الأمنية المضطربة التي زادت من حدتها التدخلات العسكرية في مالي وليبيا وغيرها في البلدان الإفريقية التي تعاني بدورها من أزمات تنموية و سياسية، كما أن بعضها مصنف كدول فاشلة مما يحتم على الدول الأوروبية السعي لوضع إستراتيجية مع دول جنوب المتوسط والدول المغاربية لوضع حل والمساهمة المالية والتقنية الأمنية لمساعدة هاته الفئة قبل أن تتحول الى تهديد حقيقي .

إن نتيجة طول الحدود البرية الجزائرية مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، تواجه الجزائر احتمالات اختراق حدودها خاصة من الجانب الليبي وبالتحديد بعد سقوط نظام القذافي الذي أدى بالانفلات الأمني الليبي أن أصبح يشكل مصدرا للتهديد الفعلي للأمن القومي الجزائري، وهو ما استوجب على الجزائر تخصيص أعباء إضافية وإمكانيات مادية وبشرية من اجل تأمين الحدود ،لان مسألة انكشاف الحدود الشرقية للجزائر من بين القضايا ذات الأولوية، حيث صرح نائب وزير الدفاع الوطني: " أن ما تعيشه المنطقة في الوقت الراهن من اضطرابات وتفاقمات أمنية غير مسبوقة ينذر بالتأكيد بعواقب وخيمة وتأثيرات غير محمودة على أمن واستقرار المنطقة "[1]

1 سهام مقراني،مرجع سابق.ص55.

مع تفاقم الأزمات فى الدول العربية، خاصة مع انطلاق ما سمى بـ« الربيع العربى » عام 2011 تزايدت معدلات الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر ليبيا، إما هرباً من الصراعات الدائرة أو استغلالاً للأوضاع المتأزمة من أجل العبور إلى أوروبا.

وتثير الأرقام والمؤشرات حول الهجرة غير الشرعية من ليبيا وشمال أفريقيا قلق الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا التي تعتبر النقطة الأولى التي يصل إليها المهاجرون غير الشرعيين، وحسب الإحصائيات التي أقيمت نلاحظ أن هناك:

- 432 ألفاً و574: مهاجراً غير شرعي تعرفت عليهم منظمة الهجرة غير الدولية في ليبيا.
- 20500 مهاجر غير شرعي قالت الأمم المتحدة إنهم كانوا محتجزين في ليبيا العام الماضي.
- 40 جنسية عدد الجنسيات التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين عبر ليبيا.
- 14500 مهاجر ولاجئ كانوا سابقاً في يد المهربين في «صبراته» ومحيطها العام الماضي.
- 15 ألف مهاجر غير شرعي أعادتهم المنظمة الدولية للهجرة عبر ديارهم من ليبيا.
- 36 ألف طفل: من بين المهاجرين كانوا موجودين في ليبيا عام 2018.
- 6000 قالت مفوضية اللاجئين نهاية العام الماضي إنه من المرجح أنهم لا يزالون محتجزين في ليبيا.
- 14 ألف طفل مهاجرين غير شرعيين في ليبيا عاشوا دون مرافق حتى ديسمبر 2017.
- 6500 وصلوا إلى إيطاليا منذ يوليو 2017 عبر البحر المتوسط قادمين عبر ليبيا.[1]
- وأبدت وزارة الداخلية الجزائرية قلقها حسب تحذير مدير مركز العمليات للهجرة بوزارة الداخلية ، حسان قاسيمي، الخميس الماضي من وجود 700 ألف شخص عالق في ليبيا يمكن أن يدخلوا الأراضي الجزائرية، بسبب عدم تمكنهم من بلوغ أوروبا[2]

التهريب والمتاجرة بالسلاح:

تعتبر ليبيا ما بعد نظام القذافي مخزون من الأسلحة بسبب عمليات النهب التي قامت بها الميليشيات والثوار، منهم من كان يستعملها في العمليات الإرهابية أو استعمالها في الصراع الطائفي بين المتصارعين ومنهم من كان يتاجر بها في دول الجوار، وهو الأمر الذي أصبح يهدد أمن المنطقة بكاملها وعلى رأسها الجزائر التي تشهد بين فترة وأخرى محاولات لإدخال الأسلحة عبر الحدود الليبية، فقد تمكن الجيش الجزائري من إحباط العديد من المحاولات التي استهدفت نقل السلاح إلى الجزائر، ومع وجود أكثر من100 فصيل ومليشيا مسلحة في ليبيا لا

[1] محمد حسن عامر، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا فى أرقام، 2018-07-01,https://www.elwatannews.com/news/details/3483535. اطلع عليه يوم 2018/09/15.

[2] عبدالرحمن أميني: قلق جزائري من 700 ألف مهاجر في ليبيا، http://alwasat.ly/news/libya/204011، 2019/04/09، اطلع عليه يوم 2019/05/10.

تحتكم إلى سلطة مركزية، فإن مخاطر انتقال الأسلحة وتهريبها ستبقى مصدر تهديد أساسي للأمن الجزائري[1].

و في هذا الإطار قامت مصالح الدرك الوطني و الجيش الوطني الشعبي من حجز كميات من الأسلحة كانت موجهة للتهريب عبر الحدود، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- حجزت مختلف وحدات الدرك والجيش والشرطة أزيد من 2000 قطعة سلاح خلال النصف الأول من السنة الجارية، فيما تم توقيف 2750 شخص متورط في قضايا التهريب والمتاجرة بها[2].

حجزت السلطات الجزائرية 13 قطعة سلاح من طراز "مونكوم" و"كابلات" و"سكوربيو"، في شقة وسط الجزائر العاصمة، وأشارت تقارير إعلامية إلى أن تلك الأسلحة دخلت البلاد عبر الحدود الليبية.

- وذكرت صحيفة "الوطن" الناطقة بالفرنسية، أنه كان من المنتظر أن تباع الأسلحة المحجوزة بنحو 7500 دولار للقطعة الواحدة[3]

- تشير أغلب النشرات الرسمية لوزارة الدفاع، التي تبث بشكل شبه يومي، إلى تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرّب إلى الجزائر والتي تم حجزها، وكشف مصدر أمني أن تهريب السلاح بات مبعث التهديد الأول والأهم للأمن الوطني.

قال مصدر لـ"الخبر"، إن وحدات الجيش حجزت في السنوات الخمس التي أعقبت اندلاع حرب ليبيا ما لا يقل عن 4 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، منها 1000 تقريبا تم حجزها في الأشهر الستة الأولى من عام 2016 لوحده، وتشير إحصاءات قيادة الدرك الوطني وهي قوة أمنية جزائرية شبه عسكرية تعمل مع الجيش في مكافحة التهريب تشير إلى حجز العشرات من قطع السلاح كل 6 أشهر.

وقال مصدرنا إن الجماعات التي تنشط في تهريب السلاح عبر الحدود، تعمل على تهريب أنواع محددة من الأسلحة وعددها بالقول في أكثر من 90 بالمائة من عمليات حجز الأسلحة، تم ضبط رشاشات من نوع كلاشنيكوف روسية، السلاح الحربي الثاني من حيث العدد[4].

---

1 المرجع السابق،ص56.

[2] نوارة باشوش:رتفاع نسبة تجارة الأسلحة بالجزائر إلى 35 في المائة،https://www.echoroukonline.com، 2014/10/18

[3] الجزائر تصادر أسلحة جرى تهريبها من ليبيا،-https://www.skynewsarabia.com/middle-east/798172،2015/12/10،اطلع عليه في 2019/05/10.

[4] محمد بن أحمد: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي، https://www.elkhabar.com/press/article/109513، 2016/07/24، اطلع عليه في 2019/12/10

- النشرات العسكرية التي تنشر في موقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت، تشير إلى بعض تفاصيل عمليات حجز الأسلحة في الجنوب والجنوب الشرقي للجزائر في ولايات: تمنراست، وأدرار، وإليزي. كما أنها تشير بدقة إلى كمية ونوعية الأسلحة المحجوزة في كل عملية عسكرية.

وتكشف عملية فحص وجرد النشرات العسكرية الصادرة في 2017، وقامت بها وكالة الأناضول، عن نجاح وحدات الجيش الجزائري في إفشال 25 محاول إدخال أسلحة إلى الجزائر عبر الحدود مع دول مالي والنيجر وليبيا.

وتضمنت البيانات العسكرية إشارة إلى 10 أنواع مختلفة من الأسلحة بالإضافة إلى الذخائر المختلفة.

وتتمثل هذه الأسلحة في: الرشاشات الروسية الخفيفة من نوع كلاشنكوف، والثقيلة من نوع "أم بيكا"، والبنادق الحربية، والمسدسات الخفيفة، ومدافع الهاون، وقذائف كاتيوشا، وقذائف آر بي جي 7، والألغام المضادة للأفراد، والمتفجرات من نوع "تي أن تي."

وكشفت ذات النشرات العسكرية عن حجز كميات كبيرة من ذخائر مدافع الهاون، وبعض قذائف المدفعية التي يعتقد أنها ستستعمل كألغام لاحقا[1].

- على اثر شحنات الأسلحة المتدفقة من تركيا نحو ليبيا، دفعت بالجزائر إلى رفع مستوى التأهب على حدودها الشاسعة، واعتبار نفسها معنية بالقضية.

تتعاطى السلطات الجزائرية مع التهديدات الأمنية القادمة من وراء الحدود، بحذر شديد، بحكم قيامها باستعراضات على مقربة من الحدود الليبية، في رسائل موجهة إلى الجماعات المسلحة ومهربي السلاح، خاصة وأن رئيس أركان الجيش الجزائري قام خلال الزيارة باستعراض طائرات "ميغ 35" الحديثة، التي قامت بطلعات جوية في سماء المنطقة. فيما دشن ثكنة مخصصة لوحدة من وحدات الدفاع الجوي عن الإقليم.

وأشار المصدر إلى حجز كميات هائلة من السلاح على الحدود الجنوبية للجزائر مؤكدا أن عشرات الجهاديين العرب دخلوا الجزائر، بهويات مزورة، وهؤلاء عائدون من مناطق صراع، مثل سوريا والعراق.[2]

نمو نشاط الخلايا والتنظيمات المسلحة:

إن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل تعرف نشاطا متزايدا واستفحال العمليات المسلحة سواء من الميليشيات أو الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة التي اكتسبت أسلحة ذات نوعية وخطيرة في نفس الوقت بعد سقوط نظام القذافي، الأمر الذي أدى إلى استيقاظ وتنشيط الخلايا

[1] الجيش الجزائري أفشل 25 محاولة لإدخال الأسلحة في2017، https://arabi21.com/story/1060666 ، 2018/01/01،اطلع عليه في 2019/09/12.

[2] العالم العربي:على خلفية شحنات الاسلحة المهربة في ليبيا..الجزائر تستنفر قواتها، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201812251037780832، 2018/12/25،اطلع عليه في 2018/12/12

النائمة وتكثيف العمليات الإرهابية هذا ما سيؤدي بالجزائر أن تتحمل أعباء أمنية أكبر في حال استمرار تدهور الأوضاع[1]، وستواجه الجزائر تحديات الجماعات المسلحة، حيث تسيطر التنظيمات الإرهابية على مناطق قريبة من الجنوب الغربي لليبيا ولا يفصلهم عن الحدود الشرقية للجزائر إلا 980 كلم من الأراضي الصحراوية المفتوحة .

وما يثير مخاوف الجزائر على أمنها هو تمدد هذا التنظيم في وقت لا تزال الدولة هشة مع استمرار التصدع القائم بين السياسيين والعسكريين، وتواجد ميليشيات مسلحة تتقاتل في ما بينها، وإعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن تحقيقه لمكاسب توسعية في عدة مدن ليبية، والذي قد يتمكن من اختراق الحدود لتنفيذ عمليات إرهابية. فبعد أن كانت الأزمة الليبية تتلخص في حرب مليشيات تتنازع حول مناطق النفوذ فيما بينها، أصبحت تتخذ بعدا إقليمي ليشمل الدول المجاورة خاصة الجزائر الذي جعلها أمام احتمال الدخول في مواجهات مسلحة مع التنظيمات الإرهابية حفاظا على كيانها السياسي.

فالبيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي. و اللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلي جانب القذافي إلى شمال مالي قد أججت الصراع المسلح بين الحكومة و "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" MNLA، و التي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي. و ازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال بظهور متغير آخر هو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم "أزواد" ، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا. ويمكن القول إن مقتل "القذافي" الذي كان يغدق مساعداته على الطوارق و يتوسط لحل مشكلاتهم مع الحكومات قد لعب دورا أساسيا في إعادة صراعهم مع الحكومات إلى الواجهة، مستغلين حالة ضعف السلطة، والعجز الأمني في منطقة الساحل والصحراء.[2]

استمرت الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة التي أصابت ليبيا، إذ تنافست حكومتان على الشرعية والسيطرة على البلاد، وفترت جهود الأمم المتحدة لتوحيد الأطراف المتناحرة. تدعم الأمم المتحدة "حكومة الوفاق الوطني" (حكومة الوفاق)، ومقرها طرابلس، في الغرب، لكنها لا تدعم "الحكومة الليبية المؤقتة" (الحكومة المؤقتة) المنافسة، ومقرها في مدينتي البيضاء وبنغازي الشرقيتين.

أنهكت الاشتباكات بين الميليشيات والقوات الموالية لهاتين الحكومتين الاقتصاد، الخدمات العامة، قطاع الصحة العمومية، إنفاذ القانون، والقضاء، وتسببت في نزوح داخلي لأكثر من 200 ألف شخص.

---

1 عبد الرحمان اميني,مرجع سابق،ص56.

[2] وليد يونسي: **التّدخل العسكري في ليبيا وإنعكساته على أمن الحدود الجّزائرية** : دراسة في ثنائية التهديد اللاّتماثلي "الإرهاب والجّريمة المنظمة" مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.

و قد قامت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، بعضها ينتمي إلى إحدى الحكومتين المتنافستين، بإعدام أشخاص خارج القانون، الهجوم على المدنيين والممتلكات المدنية، اختطاف وإخفاء أشخاص، وفرض حصار على المدنيين في مدينتي درنة وبنغازي الشرقيتين.

فقد التنظيم الإسلامي المتطرف "الدولة الإسلامية داعش" ، سيطرتها على "عاصمتها في ليبيا، سرت، في ديسمبر2016. وفي جانفي2017، فرت قوات داعش المتبقية في بنغازي من المدينة. لا يزال مقاتلون مرتبطون بداعش في مناطق جنوب سرت وبني وليد.[1]

تنامي نشاطات الجريمة المنظمة:

إن الجريمة المنظمة تعتبر نوع من انواع الجرائم المنظمة لأنها أصبحت أكثر احترافية ، تهدد الدول و المجتمعات لأنها تتعدى الحدود و بهذا فهي تهدد الأمن الوطني للدول .

و قد عرفت الجريمة المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية و التي كانت تعرف بالمافيا و التي كانت انطلاقتها من ايطاليا و بالتحديد مدين صقليا.

و تقد عرفها الانتربول على أنها:" جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب أفعال مشروعة بصفة مستمرة و تهدف إلى تحقيق الربح و لو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية "

غير أن هذا التعريف وردت عليه ملاحظات من عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ، بدعوى أن هذا التعريف لم يشر إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف الجماعة الإجرامية المنظمة و هذا ما جعل الانتربول يعيد التعريف و يضيف شرطا في تكوين الجماعة المنظمة و هو الهيكل التنظيمي و يضيف أيضا عنصرا أخر و هو التخويف و الفساد في تحقيق أهدافها .[2]

و لقد أفرزت الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بفضل ما تنطوي عليه من خطورة بالغة، واقعا جديدا، حتم اللجوء إلى إقرار آليات في مجال المكافحة تفوق تلك المتخذة على المستوى الوطني، ويتجسد ذلك من خلال الركون إلى التعاون الدولي، الذي أضحى في الوقت الراهن ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عليها، بأي حال من الأحوال، من أجل إنجاح السياسة المنتهجة من قبل الدول في مكافحة هذه الجريمة.

و ما تنطوي عليه الحالة في ليبيا و انتشار هذا النوع من الجرائم يرجع مرده الى الأوضاع التي سادت البلاد بعد الحراك الشعبي الذي شهدته، ودخولها في مرحلة فراغ سياسي وامني، مما أدى إلى تزايد نشاط الجريمة المنظمة والهجرة السرية، التي تجد في الوضع

---

[1] التقرير العالمي 2018، https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420، 2017، اطلع عليه في 2019/05/06.

1- الدكتور بن عمارة محمد:"**الجريمة المنظمة و التهديدات الأمنية الجديدة"**، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.

المتردي والاضطرابات الأمنية فرصة ملائمة لهذا النشاط، فهي تخلق مجالا واسعا للتعاون بين الجماعات الإرهابية مع تجار السلاح، فعائدات الجريمة المنظمة أصبحت أهم مصدر لتمويل الجماعات الإرهابية، ويظهر ذلك خاصة بالنسبة للمجموعات التي تنشط في الصحراء الجزائرية المعروفة بكبر مساحتها وصعوبة اختراقها، فهذه المناطق أصبحت تستخدم كقواعد ونقاط عبور لجماعات وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا.

و من خصائص الجريمة المنظمة نذكر:

- عدد الأعضاء: تشترط العديد من التشريعات عددا معينا من الأشخاص الضالعين في العمليات الإجرامية لا يقل عن ثلاثة ، حتى توصف بالجريمة المنظمة ، و هذا ما اخذ به القانون الايطالي و الاتحاد الأوروبي
- التنظيم: يعتبر التنظيم الصفة الأساسية و الرئيسية للجريمة المنظمة ، و يقصد به الترتيب و التنسيق و جمع الأعضاء داخل بنيان أو هيكل شامل و متكامل ، يهدف إلى القيام بأعمال إجرامية ، و يكفل هذا التنظيم خضوع الأعضاء إلى نظام سلطوي رئاسي.
- التخطيط: يعتمد نظام العصابات المنظمة على التخطيط المحكم ، و هو ما يتحقق بناءا على عمل جماعي ، بحيث يتم تقسيم الأدوار بين الأعضاء، و يتم تنفيذ المهام المسندة إلى كل عضو بكل صرامة.
- التكامل: يعد التكامل أهم ميزة في الجريمة المنظمة، و هذا لوجود صلة متينة بين مختلف مكوناتها بحيث كل حلقة تكمل الأخرى
- التعقيد و السرية: فالنظام هذا يعتمد بالأساس على التعقيد و السرية التامة في عملياتها و نظامها.
- الاحتراف: عادة ما يكون أعضاء المجموعة او العصابة التي ترتكب الجريمة المنظمة ممن لهم سوابق عدلية و احترافية في العمل الإجرامي.
- الاستمرارية: يقصد بذلك عمل العصابة المنظم الدائم بغض النظر عن حياة الأفراد، فإذا غاب فرد منها خلفه أخر بنفس النشاط و نفس المهمة .
- استعمال العنف: إن من إستراتيجية العمل الإجرامي المنظم استخدام العنف و غالبا ما يصل إلى القتل و الخطف و الضرب و الجرح المفضي إلى الموت و التعذيب .[1]

و من اجل التصدي لمثل هاته الجرائم قامت الجزائر بعدة إجراءات من شأنه الحد من هاته الظاهرة، قامت بتعديل المواد 176 و 177 من قانون العقوبات المتعلقتين بتكوين جمعيات أشرار بغرض ارتكاب جنح بموجب قانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 و ذلك من خلال التوسيع من مجال جمعية الأشرار، و كذا تعديل المادة 177 مكرر 1 الخاصة بمسئولية الشخص المعنوي جنائيا، و هو ما يعتبر تلميحا أو تصريحا بالجريمة المنظمة.[2]

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

كما قامت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة المنظمة ليوم 2000/11/15 و ذلك بموجب المرسوم رقم 55/02 المؤرخ في 2002/02/05 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية.

و أيضا تم تعديل قانون العقوبات بقانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 و مس المواد 176 من قانون العقوبات المتعلقة بتكوين جمعية أشرار و اتساع نظامها إلى الجنح ، و المادة 177 حيث تم تحديد الاتفاق بين شخصين أو أكثر من اجل الحصول على منافع مادية او مالية .[1]

إن مكافحة الظاهرة لا تقتصر على ضرورة مواكبة السلطات المكلفة بإنفاذ القانون، لما تتميز به الجماعات التي تضطلع بهذا النوع من الإجرام من البراعة وإبداع ومرونة في التنظيم، بل لابد أن تكون هذه السلطات تتمتع بهذا القدر من التطور في جميع الدول التي عانت ولا زالت تعاني من هذه الجريمة، وهو ما يتطلب تعاونا دوليا لتصبح الدول بأجهزتها قادرة على الإبداع في استخدام الآليات القانونية، سواء كان هذا التعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول.

و يتخذ التعاون الأمني الدولي عدة صور يمكن إجمالها في التعاون الأمني القائم بين الدول والتعاون الأمني بإنشاء هيئات دولية متخصصة في مجال مكافحة الجريمة.

و يلعب التعاون الأمني داخل الدولة دورا مهما في تعقب ومكافحة الجريمة، وتزداد أهمية هذا الدور إذا تعلقت المكافحة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تستدعي إعداد صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة يحكمها التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات الوطنية، لاسيما بين الجهات الأمنية مع أجهزة إنفاذ القانون.

في الماضي كان التعاون الأمني الداخلي، يعد حجر الأساس في مكافحة الجريمة، فإن الوقت الحالي يثبت أن التعاون الأمني بين الدول أصبح يأخذ له مكانة خاصة في مكافحة الجريمة المنظمة التي لم تعد قاصرة على منطقة معينة أو على قارة معينة، إذ استطاعت جماعاتها أن تتوغل في كامل أرجاء العالم فبفضل التطور التكنولوجي يمكن أن يقع وأن ترتكب جريمة في دولة تنتمي إلى قارة معينة وتنتج آثارها في دولة تابعة لقارة أخرى.

و في هذا المجال قامت الجزائر بعقد اتفاقيات دولية للحيلولة دون انتشار الجريمة المنظمة، و منها على سبيل المثال الاتفاقية مع ايطاليا و التي تنص على[2]:

- مكافحة الإجرام الدولي المنظم،
- مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات وسلائفهما الكيماوية،
- مكافحة الإرهاب،
- مكافحة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمادي لا سيما تبييض الأموال،

[1] نفس المرجع.

[2] ايمان بومعزة:سبل **تعاون الأمن الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة،** مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.

- مكافحة الاتجار بالبشر،
- مكافحة الاتجار بالأملاك الثقافية والتحف الفنية المسروقة،
- مكافحة التزوير والتزييف،
- مكافحة الهجرة السرية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها،
- أمن وسائل النقل الجوية والبحرية،
- مكافحة الاحتيالات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة،
- النظام والأمن العامان،
- تكوين المستخدمين،
- الشرطة الجوارية،
- الشرطة التقنية والعلمية،
- شرطة الاستعلامات،
- تقنيات المتفجرات ،
- الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام الآلي؛
- مكافحة الإجرام عن طريق الإعلام الآلي؛

و تشمل الاتفاقية الجرائم التالية التي تندرج ضمن الجريمة المنظمة[1]:

- الإرهاب،
- الجرائم المرتكبة ضد حياة وسلامة الأشخاص،
- الاتجار والإنتاج والمتاجرة غير المشروعة في المؤثرات العقلية
- المتاجرة بالأشخاص والشبكات المرتبطة بالهجرات غير المشروعة،
- الاختطاف وحبس الرهائن وحجز الأشخاص،
- تزوير وإعداد وتغيير وثائق التعريف ووثائق السفر واستعمالها غير المشروع،
- التهريب،
- تبييض الأموال الصادرة عن نشاطات غير مشروعة،
- تمويل الإرهاب،
- تزوير و إعداد وتغيير القطع النقدية ووسائل الدفع والشيكات ،
- سرقة السيارات والاتجار غير المشروع فيها والنشاطات غير المشروعة المتعلقة بها،
- سرقة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الأولية الإستراتيجية المعدات النووية ،
- سرقة الممتلكات الثقافية والمواد ذات القيمة التاريخية ،
- الجرائم الاقتصادية، بما فيها الجرائم الجبائية،
- الإجرام المنظم في مجال الدعارة، لاسيما التي تمس القصر
- الجريمة عن طريق الانترنت وجميع الجرائم الأخرى المرتكبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

[1] المرجع السابق.

ويمكن تصنيف مظاهر التعاون الأمني بين الدول :

- التعاون الأمني المؤسسي في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود
- التعاون الأمني المؤسسي بين الدول في تنفيذ القانون.
- التعاون الأمني المؤسسي بين الدول في تحقيق تنمية اقتصادية.
- التعاون الأمني المؤسسي بين الدول في مجال المعلومات
- التعاون الأمني المؤسسي بين الدول في مجال التدريب وتبادل الخبرات
- التعاون الأمني العملياتي في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

أما بالنسبة لطرق مكافحة الجريمة المنظمة فيمكن إيجازها فيما يلي:

- التحقيقات المشتركة.
- ملاحقة المجرمين .خارج الحدود الوطنية
- المراقبة العابرة للحدود[1]

[1] المرجع السابق.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية للتعامل مع التحولات السياسية في ليبيا

مدخل تمهيدي:

ان من سمات السياسة الخارجية يعتبر التغيير والتأثير الموقفي من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا لتأثر النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغيّرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلّبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياساتها الخارجية، وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا عاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وحتى عوامل قوّته ودرجاتها، حيث انصرف تشارلز هيرمان إلى التمييز بين أربعة أشكال من التغيّر في السياسة الخارجية:

أ – التغير التكيفي: والذي يمثّل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي اتجاه موضوع أو قضية معينة، مع بقاء واستمرار السياسة الخارجية في أهدافها والأدوات المستعملة في تحديدها.

ب – التغير البرنامجي: ويقصد بذلك التغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية، واستبدال المعيار العسكري بالمعيار التفاوضي والسياسي، في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك مع الحفاظ على الأهداف.

ج – التغير في الأهداف: ويشير ذلك إلى وجود تغيير جذري في تحديد أهداف السياسة الخارجية الخاص بنظام سياسي ما، وهذا يتبعه تغيير على مستوى الأدوات والبرامج المتبعة.
د – التغير في توجهات السياسة الخارجية: وهو أكثر أشكال التغير تعقيدا وتأثيرا على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي، وذلك لارتباطه بتغير التوجه العام للسياسة الخارجية وما ينجر عنه من تغير على مستوى الأدوات والأهداف والاستراتيجيات المتبعة في ذلك أيضا[1].

ومن ما سبق يتضح أن التغير في السياسة الخارجية يكون إما بشكل نسبي أو كلّي، وعادة ما يكون السبب في هذا التغير هو أمني بالدرجة الأولى خاصة إن كان الأمر متعلق بدولة لها حدود سياسية مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة عن غياب السلطة المركزية، كحالة الدولة الليبية مثلا، فهذا من شأنه تهديد أمن الدولة كالجزائر من جهة ويهدد أمن الفرد من الشعب الجزائري، فمن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن، وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة مهما قصد إعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة من الطرف الجزائري، اتجاه دول الجوار ومحيط الجوار القريب لحدودها السياسية.

و لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية، وذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى.

ومن هنا يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية، لكن عادة ما تكون المتغيرات الإقليمية والدولية سببا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني، فقد يكون هامشيا في العلاقات السياسية التعاونية أوفي نماذج التكامل الإقليمي، وهذا يتجلى في نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يهيمن على السياسة الخارجية للدول الأعضاء البعد الاقتصادي أكثر مما هو أمني، على عكس النظم السياسية العربية التي تتخذ من المقاربة الأمنية هامش مناورة تتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة، وهذا وفق ما تترجمه معطيات نسب التسلح وما توفره الأنظمة العربية من موارد مالية قصد تدعيم القطاع العسكري وتحديثه.

فلقد كانت السياسة الخارجية الجزائرية تسير خلال حقبة الثنائية القطبية أين كان الصراع والحرب الباردة بين القطب الاشتراكي وغريمه الرأسمالي على أشده، كانت تسير وفق ثوابت واضحة ومستمدة من قانونية المواثيق الوطنية والدستور، وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تتضح ملامح السياسة الخارجية ولم تحدد بصفة دقيقة، ومنذ مجيء الرئيس بوتفليقة سنة 1999 حقنت السياسة الخارجية بجرعة من الواقعية والتقرب أكثر من الولايات المتحدة بعد أن كانت تابعة إيديولوجيا للنهج الاشتراكي، فكان الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية، وهذا راجع إلى حنكة الرئيس في التعامل مع الدبلوماسية.

[1] محمد سنوسي : البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011 ,http://elhiwardz.com/debate/33389/ .2015/11/29

إن الثورات والتحولات الديمقراطية التي شهدتها دول الجوار كتونس وليبيا وما انجر عليها من سقوط للأنظمة وفتح مجال أمام دمقرطة المنطقة، إلا أن الأشكال يتمثل في صعود الإسلام المتطرف على الساحة الذي يشكل هاجسا ويثير المخاوف بتحويل ما يحدث إلى وجهات أخرى لا يحمد عقباها، وهذا ما جعل الجزائر تتابع عن كثب مجريات الوضع الليبي، وما قد ينجر عنها على المنطقة الحدودية، الأمر الذي جعلها تسعى لاتخاذ جملة من المواقف للتعامل مع الوضع.

و ينطلق منظور الشعب الليبي من المقاربة الجزائرية خلافا لدول عربية و غربية التي كان لها الدور الأساسي في تأزم الوضع بالبلد، و في هذا المنظور ترى ان الجزائر لم تكن طرفا في التدخل الأجنبي بل كانت طرفا معارضا بيد أنها كانت محل انتقاد من الدول الغربية و العربية.[1]

المبحث الأول: المواقف الرسمية الجزائرية من التحولات في ليبيا بعد 2011.

لم تتوقف دبلوماسية الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا عن بذل الجهود ذات اليمين وذات الشمال بحثا عن حل بين الفرقاء المتصارعين هناك، ورغم صعوبة المهمة ووجود منغصات كثيرة، فإن الجزائر تسعى في كل مرة إلى جمع مختلف الأطراف الليبية، والإصغاء إليهم وفق مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي، وتجنيبا للبلد والمنطقة برمتها مخاطر التدخل العسكري الأجنبي.

[1] اسماعيل دبش, مرجع سابق.ص61.

وإلى جانب الزيارات الكثيرة لشخصيات ليبية عديدة إلى الجزائر، والتحدث إلى كبار المسئولين عن سبل الحل، زار وزير الخارجية الحالي عبد القادر مساهل ليبيا مرتين، والتقى بمسئولين وقادة سياسيين وزعماء قبائل.

كما تسعى الجزائر وفق رؤيتها إلى جمع دول الجوار الليبي ضمن مسعى الحل السياسي، إذ احتضنت في الخامس من يونيو/حزيران الجاري اجتماعا ثلاثيا لوزراء خارجية الجزائر ومصر وتونس، واتفق المجتمعون على ضرورة مساعدة الليبيين على إيجاد حل سياسي، ورفض التدخل الخارجي والعسكري منه على وجه الخصوص في الشأن الداخلي.

كما كانت الجزائر منذ بداية الحراك الليبي تدعوا استنادا الى مبادئها الدستورية إلى نبذ كل الأعمال العدوانية داخل ليبيا وضرورة إجراء حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة، وفي نفس الوقت كانت رافضة لكل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر -بالإضافة إلى سوريا- على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12 الذي كان بمثابة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا[1]،

صحيح أنّ الجزائر اتخذت موقفا إيجابيا برفضها لكل التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وبدعوتها إلى الحلول السلمية، ولكن ما يعاب عنها هو أنها لم تستطع عام 2011 فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، وذلك رغم أنها تعتبر قوة إقليمية مقارنة بجيرانها ولها دور فعال في المنطقة خاصة في المجال الأمني.

من منطلق الحدود الجغرافية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الوطني وأمن المنطقة من خلال تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة والجريمة المنظمة إضافة إلى كل أشكال الفوضى ، و منذ عهد العقيد معمر القذافي لعبت ليبيا دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعم قيام دولة الطوارق العظمى وبالتالي زعزعة أمن المنطقة بإعتبار أن الطوارق يقيمون في جنوب الجزائر، ويمكن حصر تأثير الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري من خلال جانبين مهمين:

الأول :انعكاس تصريحات بعض الثوار الليبيين من جر الجزائر إلى الصراعات الداخلية والقبلية، وتداعيات انهيار مؤسسات الدولة الأمنية وبالتالي فوضى أمنية وانتشار للسلاح ووقوعه في أيدي الجماعات المسلحة الإرهابية.

[1] زياد عقل، "**الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد196، أبريل 2011، ص45.

ثانيا :الجانب الآخر يتمثل في انعكاسات الأزمة الليبية ككل على منطقة الساحل الإفريقي كعمق إستراتيجي للأمن الجزائري، بالتاي تدهور الوضع الأمني في مالي وتونس وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري[1]

ان السياسة الخارجية الجزائرية تنصب بالدرجة الأولى على الجانب الأمن الوطني للحفاظ على سيادتها الوطنية من كل خطر قد يحدق بها، او يمس برمز من رموزها، و بالنسبة لمفهوم الأمن الوطني الجزائري يعتمد على المفهوم التالي: "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع" وبالتالي هو حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، فهو مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يعتمدها المجتمع للحفاظ على حقه في البقاء بالتحديد الدقيق والواعي للمخاطر والتهديدات القائمة والمحتملة التي يتوجب التعامل معها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم خصائص مفهوم الأمن الوطني الجزائري من خلال:

- يمثل الأمن الوطني الجزائري قيما سياسية ذات طابع نسبي وديناميكي متغير ومتطور تحدد بالزمان والمكان الجغرافي للجزائر.
- يمثل الأمن الوطني الجزائري نقطة التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، من منطلق أن السياسة الخارجية هي مرآة السياسة الخارجية، وبهذا تصير السياسة الداخلية امتدادا للموقف الذي يحكم القوى الدولية المتصارعة إقليميا لا لسياستها الخارجية

وما يوضح المنطلق لمفهوم الأمن الوطني هو العقيدة الأمنية للدولة والتي تعتبر الأرضية لبناء مفهوم الأمن الوطني، وهي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية واقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية تتمثل في:

- تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة[2].

قال وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل 2019/01/18 في إطار ترأسه للندوة الوزارية ال15 للحوار 5+5 التي تجري في فاليتا (مالطا) مواقف الجزائر من بعض النزاعات والأزمات التي لا تزال تؤثر على أمن واستقرار منطقة المتوسط. خاصة منها الازمة الليبية التي تعرف تداعيات كثيرة على دول الجوار خاصة منها الجزائر التي تربطها بها حدود طويلة و صعب مراقبتها[3]

---

[1] الندوة ال15 لوزراء الشؤون الخارجية للحوار 5+5: مساهل يجدد موقف الجزائر حول الأزمات و النزاعات بالمنطقة,.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190118/160093.htm ,18/01/2019 .اطلع عليه في 2019/02/20.

[2] مولود بلقاسمي: **الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية**, مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11, الصفحة 65 .http://jilrc.com .

[3] الندوة ال15 لوزراء الشؤون الخارجية للحوار 5+5.مرجع سابق.

في هذا الإطار، قال السيد الوزير أن"الجزائر اعتبرت دائما أن مضاعفة الأجندات والتدخلات الأجنبية تقلل من فرص نجاح مسار تسوية عادلة ومستدامة لهذه الأزمة تحت إشراف الأمم المتحدة وبقيادة الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة". كما أضاف مساهل "نؤكد دائما على ضرورة أجندة وحيدة بالنسبة لليبيا وضرورة وقف التدخلات الأجنبية التي لا تزال تمثل العائق الحقيقي أمام نجاح مسار السلم في هذا البلد المجاور والصديق ".أوضح مساهل أن الجزائر تبقى مقتنعة بأن"تسوية الأزمة الليبية لا يمكن أن تتأتى إلا من الشعب الليبي نفسه خارج كل تدخل أجنبي ومن خلال حوار شامل بهدف التوصل إلى حلول توافقية ومستدامة يمكن أن توافق عليها جميع الأطراف الليبية"، و في هذا الاطار أشاد "بالإجراءات التي اتخذها مؤخرا الليبيون حول تنسيق أمني والتي تشكل خطوة ايجابية نحو توحيد مؤسسات الدولة الليبية ، كما أعرب عن تشجيعه للإخوة الليبيين من أجل الحفاظ على طريق الحوار الوحيد الذي شأنه السماح بعودة الاستقرار إلى ليبيا الشقيقة".[1]

يمكن القول ان الموقف الجزائري تجاه الازمة الليبية يندرج ضمن ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الاول: الحياد السلبي

باعتبار العلاقات التي كانت تربط الجزائر بجارتها ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي هذه العلاقة أخوة و صداقة متينة الأمر الذي جعلها تتخذ موقفا محايدا رغم وجود بعض المشاكل على الحدود، فقد انتقدت من طرف المجلس الانتقالي الليبي وبعض الأطراف الدولية، و حتى من الجانب الداخلي لم تسلم من انتقادات أوساط سياسية، أكاديمية وصحفية. و من أحزاب المعارضة الذين يعتبرون ان الموقف الرسمي حيال الأزمة الليبية ما هو الا موقف من اجل التموقع و ايجاد مكانة لها ضمن دول الجوار تحسبا للمستقبل المرتبط بمصير النظام الجزائري، و على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع.

و لكن مع الإطاحة بالنظام الليبي فقد هذا الموقف اتساقه وظهر التناقض بين المقدمات والنتائج. حيث تقول الجزائر أن الاعتراف بالمجلس الانتقالي مرهون بموقف "جماعي" في إطار الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. يدل هذا التناقض على حالة الارتباك السائدة على أعلى مستويات هرم السلطة في الجزائر وعلى قصور الرؤية الإستراتيجية. إذا كانت الجزائر تربط موقفها بموقف "جماعي" إقليمي، فلماذا رفضت مساندة القرار – الجماعي - للجامعة العربية المتعلق بإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا؟[2]

[1] المرجع السابق.

[2] عبد النور بن عنتر: العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا, http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html, 06 /2011/09,اطلع عليه يوم 2018/10/18.

الاتجاه الثاني: حسابات الربح والخسارة

يمكن تحديد الموقف الجزائري من جانب الربح و الخسارة في أربع فئات الأولى تخوف النظام الجزائري من أن يلق نفس المصير في حال اندلاع انتفاضة ديمقراطية ، مما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا و الثانية تتجسد في المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا (تهريب الأسلحة ،؛ توسع رقعة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية) و اما الثالثة تتمحور حول التدخل العسكري الغربي وتداعياته الأمنية على الجزائر؛ فوجود قوات غربية على حدودها يسمح لها بالتجسس عليها، اما الفئة الرابعة و الاخيرة فتكمن في المبادئ في حد ذاتها والتي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة[1]

و من المرجح أن تكون علاقة النظام الليبي الجديد مع الجزائر متوترة، على المدى القصير. ونفس الشيء يقال عن العلاقة بينه وبين موريتانيا لأن هذه الأخيرة محسوبة في نظره على القذافي لعضويتها في وفد الوساطة الإفريقي. في المقابل، ستكون العلاقة مع المغرب عادية إن لم نقل جيدة ومع تونس أيضا. هذا يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا: محور ليبي-مغربي يقابله محور جزائري-موريتاني، بينما ستسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة من المحورين تفاديا لاستعدائهما. إن ظهرت مجددا سياسة المحاور فإنها ستزيد وضع الاتحاد المغاربي تعقيدا. من هذا المنطلق يبدو أن العلاقات المغاربية البينية لن تخرج سليمة من المحنة الليبية. لكن من المرجح أن تكون حالة الاستقطاب هذه ظرفية لأن استتباب الأمن في ليبيا مصلحة مشتركة لعدد من الأطراف الرئيسية (مجلس انتقالي ودول مغاربية وعربية وغربية). وعليه يبقى هذا المشهد ضعيفا لأسباب أخرى أيضا سنأتي عليها لاحقا.

الإتجاه الثالث: إشارات التقارب

رغم التوتر الذي ميز العلاقات بين المجلس الانتقالي والجزائر طوال الستة أشهر الماضية، فإن هناك إشارات متبادلة للتطبيع. فعلى المستوى الرمزي، تم رفع علم الثوار فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر (في 2011/08/23) رغم عدم اعترافها بالمجلس الانتقالي. أما على مستوى التصريحات الرسمية، فرغم التزام الصمت، فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية، أكد أن الجزائر " لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا ولا بأي شكل آخر نظام القذافي"، مضيفا أنه "ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الانتقالي".

و أكد ممثلون عن المجلس الانتقالي، على ضرورة تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، و واضح أن الإدلاء بهذه التصريحات لصحف جزائرية عملية اتصال محسوبة. ومن أبرزها تلك التي أدلى بها محمود جبريل، رئيس المجلس التنفيذي للمجلس

[1] المرجع السابق.

الانتقالي، في حوار ليومية الشروق الجزائرية (2011/08/23):[1] "أريد أن أؤكد أنه خلال الستة أشهر الماضية شاب هذه الفترة الكثير من اللغط وعرفت العلاقات الكثير من التقارير، البعض منها صحيح والآخر غير صحيح، لكن ما أريد قوله أن العلاقة بين البلدين تاريخية ولا يمكن أن تنفصم بسبب أمور طارئة، شئنا أم أبينا، وليس من حقنا كمسئولين في هذه المرحلة أن نعيق حركة التاريخ بين هذين الشعبين الأكثر اقترابا في الطباع في شمال إفريقيا". وعن تحقيقات بشأن مرتزقة الجزائر، قال بأنه "ليس من صالح العلاقات بين البلدين الاستناد إلى هذه النتائج أو النظر إليها، فإذا كانت هناك تحقيقات فليس من اللائق أن تنشر في الوقت الحالي، هذه نظرتي الشخصية، وسألقي بكامل ثقلي في المجلس حتى لا تؤثر هذه التحقيقات على العلاقة بيننا، ولا أعتقد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بما يكنه من حب للشعب الليبي يسمح بممارسة هذه التجاوزات، وما يهمنا اليوم ليس الأمس أو اللحظة بل الغد، ولا يفيد الطرفين التدقيق فيمن أخطأ أو أصاب، ويجب طي هذه الصفحة نهائيا".[2]

لكن من غير المستبعد أن تكون المسألة مرهونة باعتذارات متبادلة. فالجزائر تنتظر أن يعتذر عن اتهاماته لها، من جانبه، ينتظر الانتقالي من الجزائر أن تعتذر له عن عدم مساندته. ونظرا لوقع الاتهامات المنسوبة للجزائر فإن هذه الأخيرة قد تتريث قبل الاعتراف بالمجلس الانتقالي، ولما تفعل ذلك فإنها ستشترط البت في قضية الاتهامات إضافة إلى ملفات أخرى - كما سنرى - قبل التطبيع.

وقد بدأ "مسلسل" الاعتذارات، فبعد اقتحام مجموعة من الثوار السفارة الجزائرية في طرابلس والتعرض لموظفيها والاستيلاء على بعض أملاكها المنقولة (سيارات، حواسيب...)، عبر محمود الشمام، الناطق باسم المجلس الانتقالي، في تصريح ليومية الخبر الجزائرية (2011/08/23) عن "اعتذارات المجلس للجزائر" مؤكدا على "استعداد المجلس لفتح صفحة جديدة مع الجزائر".[3]

يبدو أن مسألة التطبيع مع السلطة الليبية الجديدة مرهونة، من منظور جزائري، بالبت في ملفات بعضها جديد وبعضها قديم:

- أولها الحسم في قضية الاتهامات بدعم نظام القذافي (الجهة التي بادرت إليها وأدلتها).
- ثانيها، موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية: وضع جهاديين ليبيين – ضمن الثوار تعتبرهم الجزائر من فلول تنظيم القاعدة؛ موقفه من مكافحة الإرهاب داخليا وإقليميا (الساحل) ومن قضية الأزواد شمالي مالي والنيجر؛ التعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة (معظمها قضايا خلافية بين الجزائر والنظام البائد).[4]

---

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] نفس المرجع.
[4] المرجع السابق.

- ثالثها، قضايا الحدود البرية: هناك حوض للمياه الجوفية عابر للحدود بدأ نظام القذافي في استغلاله دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توترا بين البلدين، فضلا عن حقل نفطي عابر للحدود هو الآخر. زيادة على ذلك، هناك قضية تخص ليبيا الجديدة لكن لها تداعيات إقليمية من منظور جزائري، وهي قضية الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية. وما يؤكد حساسية هذه المسألة إعلان المجلس الانتقالي أنه لن يسمح بإقامة قواعد عسكرية غربية في ليبيا.

وبالتالي فان المطلوب من الجزائر هو أن تعمل على فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، فعدم قدرتها على فرض مواقفها ومقاربتها حتى على مستوى إقليمها هو الذي يعزز من الموقف الذي يرى بأنّ السياسة الخارجية الجزائرية في حالة تراجع مستمر وبأنها غير فعالة.

المبحث الثاني: أهداف المقاربة الجزائرية تجاه التحولات في ليبيا بعد 2011.

إن التحولات الديمقراطية التي وقعت بالدول المغاربية خاصة تلك الواقعة بليبيا، خلقت مجالا لضرورة تحرك الجزائر للحفاظ على أمنها القومي تخوفا من تداعياتها المتمثلة في جانبين أساسيين وهما تهريب والاتجار بالسلاح من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة بما يسمى بتنظيم " الدولة الإسلامية في العراق والشام " التي يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة وتصبح ليبيا بؤرة لهذا التنظيم وجعلها مركزا للخلافة الإسلامية، و هو ما يشكل خطرا على الأمن القومي.

وما يوضح المنطلق لمفهوم الأمن الوطني هو العقيدة الأمنية للدولة والتي تعتبر الأرضية لبناء مفهوم الأمن الوطني، وهي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية و اقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية تتمثل في:

- تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة.

- السعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" سنة 2007[1]

فالأمن الوطني في الجزائر والتهديدات التي تواجهه مربوطة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها في إطار تحولات إقليمية ودولية، والتي مست بدورها في مفاهيم ومحددات الأمن الوطني ومقومات بنائه، فمفهوم الأمن الوطني ومفهوم التهديدات يتغير بتغير الزمان والمكان، وهو ما يشهده مفهوم التهديدات الأمنية بالنسبة للجزائر وخاصة مع ظهور تداعيات الحراك العربي من بينها ظهور ممهدات ذات طبيعة صلبة في كثير من دول الجوار ورهاناتها تحقيق أمن الجزائر نظاما ومجتمعا ودولة، و هذا ما وقع بالنسبة للازمة الليبية و ما انجر عليها من خلخلة الأمن القومي الجزائري.

إن هذا الوضع في ليبيا جعلت من المقاربة الجزائرية تتخذ جملة من الأهداف للحيلولة دون انتقال عدوى الثورات إليها، متمثلة فيما يلي:

1- **أهداف أمنية إستراتيجية:**

إستمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن نص عليه دستور 1976 في الفصل السابع في مادتيه 90-93 التي تنص على مبدأ عدم التدخل وفاءا لمبادئ عدم الإنحياز، ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث منه بأن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور1996، ولم يشهد تعديل 2016 تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، و بهذا رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك

[1] مولود بلقاسمي، مرجع سابق.

بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستيكي والدعم المادي والتدريب والتعاون الإستخباراتي.

و التدخل العسكري الجزائري خارج الحدود تثير إشكالية عميقة إسنادا إلى التغيرات الإقليمية في الجوار الجغرافي في ليبيا وتونس ودول الساحل وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، بالرغم من أن هذا التدخل سيفتح المجال للجماعات الإرهابية والإجرامية بضرب الأمن الوطني، وتغير مفهوم الأمن الذي لم يعد يرتكز على المفهوم العسكري فحسب بل أصبح يرتكز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان، وأمام هذه المعطيات يمكن تحديد المكونات الأساسية للأمن البشري في إطار المسائل التالية: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي والأمن الجماعي والأمن السياسي.

و من هنا نشير إلى أن الجانب الأمني والاستراتيجي يعتبر ذو أهمية بالغة في السياسة الخارجية الجزائري التي تسعى للحفاظ عليها، لان التحولات وقعت في دول الجوار التي أطاحت بأنظمة سياسية تسلطية قائمة، مما جعلها تسعى حثيثا للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للازمة الليبية لتامين حدودها بالدرجة الأولى والوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا والحد من الإرهاب الذي يسعى إليه تنظيم داعش الإرهابي، وهذا الأمر ربما سيجعل الجيش الجزائري يتخلى عن عقيدته العسكرية بعدم التدخل، وقد ذكرت مصادر أمنية أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي حول هذه القضية، وقد قال عقيد جزائري متقاعد إن "سقوط ليبيا بيد التكفيريين ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر إلى ساحة حرب مفتوحة وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذهما عند الضرورة فان ذلك سيكون كارثيا بالنسبة لأمنها القومي"[1]، كما أن الجزائر قد تلجأ إلى التدخل العسكري في حالة وجود تهديد إرهابي يستهدف المنشات البترولية، وقد اتخذ " المجلس الأعلى للأمن " هذا القرار بعد سقوط نظام القذافي.

و بصفة عامة يمكن ان نلخص أهداف الجزائر من خلال مقاربتها تجاه التحولات الديمقراطية في ليبيا, ضمن الأتي:

تهدف الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا

1 ياسين بودهان:دور الجزائر في حل الأزمة الليبية،منتدى فكرة, www.wachingtoninstitute.org/ar/policy.Analysi. ,2014/08/28.

يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها .

- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

"تكتم الجزائر انزعاجها من الدور المصري الخليجي الفرنسي، ولا تحبذ استمرار عملية الحسم العسكري حتى لا تجد نفسها مجبرة على الانخراط في لعبة المحاور الإقليمية والدولية وتعقيدات التحالفات الداخلية الليبية"

- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا، ولو جزئيا، لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإنْ عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا.

- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبر دولة أفريقية مما يكلف ميزانية ضخمة[1].

[1] زرواق نصير,الجزائر و الازمة الليبية, https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/ , اطلع عليه يوم 2018/09/25

المبحث الثالث: أدوات تنفيذ المقاربة تجاه التحولات في ليبيا بعد 2011.

تتعامل الدول في مقارباتها تجاه التحولات المتاخمة لحدودها على عدة أدوات تستعملها في نطاق سياستها الخارجية، ومن هذه الأدوات نذكر:

- الأدوات الداخلية: وهي التي تستخدمها لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية وتعاملها مع المسائل الوطنية،الإقليمية والدولية، ومن ثمة قدرة صانع القرار في السياسة الخارجية.
- الأدوات الاقتصادية: وهي من الوسائل الأساسية للدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتتضمن الطرق الاقتصادية المتمثلة في تقديم المكافئات أو العقوبات وتستخدم في الإقناع الدبلوماسي كما تؤثر في السلوك السياسي للدولة الأخرى.
- الأدوات العسكرية: تتضمن التحذيرات غير المرغوب فيها الناتجة عن الأضرار على موقف معين، وقد عرفت بأنها الإكراه الذي تلجا إليه الدولة بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإرادتها، وغالبا ما تكون هذه الأداة مستبعدة في الدبلوماسية نظرا لما قد تسببه من آثار سلبية، ولكنها تستعمل عادة في الردع أكثر منها في المواجهة.
- الأدوات الاستخبراتية: هي تلك الموارد الخاصة بجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بنوايا وخطط الدول الأخرى مثل الاستطلاع والتجسس.
- الأدوات الإعلامية: تكمن أهميتها في عدة جوانب فهي تقوم بتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض سلوك معين كمحاولة لإقناع الرأي العام بسياسة ما، وهي مؤثرة وفعالة في السياسة الخارجية من حيث تأثيرها على المواقف والاتجاهات للرأي العام، وهي تسبق الأداة العسكرية بغية التمهيد او إضفاء الشرعية وتقديم التبريرات للرأي العام المحلي والدولي .[1]
- الأدوات الدبلوماسية: إن هذه الأداة هي المظهر الرئيسي للسياسة الخارجية والرسمية في تنفيذها, هذه الاداة تستعملها وتنتهجها أي دولة حيال التصدي إلى تداعيات الصراعات القائمة في دول الجوار.

و بالنسبة إلى الحراك الذي تشهده ليبيا و تداعياته على دول الجوار, خاصة الجزائر الذي تربطها بها حدود طويلة الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة تجاهه خاصة إذا ما علمنا بالحضور الخارجي في هذا المشهد سواء من خلال التواجد الفرنسي أو المصري-الإماراتي، اللذين اختاروا الحلّ العسكري، الأمر الذي دفع بالجزائر للظهور الدبلوماسي و لعب الدّور الذي يجب أن تلعبه حتّى تحول دون صنع مشهد درامي كما حصل في بعض الدول

1 سهام مقراني،مرجع سابق.ص ص15-16.

الأخرى، تحرّك جاء في شكل مبادرة تهدف إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا حول مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي.

كانت الجزائر استنادا إلى مبادئها ترفُض التّدخّل العسكري وباستماتة، باعتبار أن أي تدخل سواء لحلف النّاتو أو لأي جانب عسكريّ دولي أخر سيُفقدها مكانتها الإقليميّة، كما أن أي حرب على الأراضي الليبية ستنعكس بالضّرورة على الأوضاع الداخلية للجزائر فان لم يكن عبر تهريب السّلاح فسيكون عبر آلاف اللاجئين الهاربين من ويلات الحرب.

وأما بالنسبة للآليات التي انتهجتها الجزائر في التعامل مع التحولات الديمقراطية الواقعة بدولة ليبيا، فيمكن أن تحدد فيما يلي:

1- **الوساطة:** تعتبر هذه الآلية من أهم الآليات الدبلوماسية التي تستعمل في الحل السلمي للمنازعات والصراعات الداخلية، فقد اعتمدت الجزائر في تفاعلها مع الأزمة الليبية بهذه الوسيلة وسعت جاهدة لتحقيقها على ارض الواقع تفاديا لأي تدخل عسكري أجنبي لحل المعضلة الليبية.

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، فقد خاضت الجزائر في هذا الإطار واستنادا إلى مبادئها التي ترتكز على حسن الجوار، عدم المساس، الحفاظ على الوحدة الترابية، تعزيز التعاون ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، ولضمان ذلك كرست مبدأ الحوار بين الأطراف المتصارعة وتقريب وجهات النظر لتجتنب الإقصاء، ومن أهم الوساطة التي قامت بها الجزائر تجاه الصراعات في دول الجوار قامت ب:

أ- تم انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في ماي 2014 بالجزائر[1]، أين تم طرح المشكلة الليبية وتداعياتها على طاولة المناقشات، من اجل تحديد الكيفية التي ستتخذ لبناء موقف موحد تجاه القضية، وتكريس سبل الحوار بين الطوائف المتناحرة، والتخفيف من حدة التوسع لظاهرة الإرهاب بالمنطقة.[2]

قامت الجزائر بمبادرة تنص على جملة من البنود أهمّها الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، لكونها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وتوقيف مسلسل العنف، وهذه الخطوة تتطلب تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات

1 موساوي راشدة وفطيمة الزهرة يوسفي:**"تقييم الأداء الجزائري تجاه الإفرازات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المغرب العربي الأزمة الليبية نموذجا"**، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.غير منشور.

2 نفس المرجع.

القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخليجية أو مصر أو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة, تنص هذه المبادرة على جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية، هذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم ولإعادة بناء هياكل الدولة الليبية. وإلى جانب ذلك يتم اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضا وفقا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي إثنيا وقبليا في البنية السياسية الليبية الجديدة.

اقتراح منح القبائل دورا استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات، والابتعاد عن أي مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء والذي يدعم من قبل المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة دمج والقبول بأعضاء قبيلة القذاذفة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي[1]."

لقيت هذه المساعي استحسانا لدى الطرف من جل القوى الدولية خاصة الجانب الأمريكي وحتى الأوروبي، وتأكد ذلك خلال لقاءات وزير الخارجية رمضان لعمامرة مع كاتب الدولة الأمريكي جون كيري، ومسئولين آخرين على هامش انعقاد الدورة العادية الـ69 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وخلال اجتماع وزاري لدول الجوار الليبي، إضافة إلى استقبال عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية في الجزائر، للمبعوث الخاص الأمريكي ديبورا جونس والمبعوث الخاص البريطاني لليبيا جوناتان باول[2].

ب- دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في10و11 مارس 2015.
ت- انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في13 أفريل 2015 إذ صرح "عبد القادر مساهل" «أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام»، فالجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة

[1] هيثم سليماني:أي دور للجزائر في المشهد الليبي؟hùgu. http://www.noonpost.org/content/5510. اطلع عليه يوم2018/08/18

[2] نفس المرجع.

المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني لما لها من انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار[1]

أ- القمة الجزائرية التونسية المصرية: ضمت القمة كل من الدول الثلاث المجاورة إلى ليبيا من اجل تقريب الأطراف المتناحرة و الفرقاء المتناحرة وتهيئة الظروف المناسبة لعقد حوار ليبي-ليبي.[2]

ب- لقاء نيامي 2016: انعقد الاجتماع الوزاري التاسع لدول جوار ليبيا بمشاركة ممثلين عن منظمات إقليمية ودولية، تم خلال هذا اللقاء تثمين الثوابت التي تستند عليها المقاربة الجزائرية الهادفة إلى يجاد أنجع السبل لتبني حل سلمي للازمة الليبية والبعد عن الحل العسكري أو التدخل الأجنبي من اجل تحقيق ذلك، ولمواجهة ظاهرة الإرهاب،الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.[3]

ت- جاء البيان الصادر في 2017/02/20 بعنوان "إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا" بعدد من النقاط الإيجابية، حيث اكدت على وجود موقف موحد بين كل من مصر والجزائر وتونس لمستقبل التسوية السياسية في ليبيا، كما أعلن عن إقامة قمة رئاسية ثلاثية في الجزائر بين رؤساء الدول الثلاث، ولم تختلف نتائج الاجتماع الوزاري وبين إعلان القاهرة في 2017/02/14، كما أكدت البيانات الصادرة من القاهرة وتونس أن الإطار السياسي خلال اتفاق الصخيرات لازال فاعلًا، لانه يعد المرجعية الشرعية للدولة الليبية حتى الآن، وهو في حد ذاته مكسب بالنظر إلى حجم الصعوبات التي ستواجه محاولات البدء في جولات جديدة، كما أكد البيانان على كون الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر هو القوة العسكرية الشرعية للدولة، وهو ما يعد انتصارًا سياسيًّا له الذي لم يكن مرحبًا به من جانب الجزائر، ولكن الرؤى توافقت على ضرورة تعديل عدد من بنود الاتفاق، حيث سيتم التعديل وضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة من خلال إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة يتبع مجلس النواب، وتعديل عدد أعضاء المجلس الرئاسي، بعد ذلك تعرض هذه التعديلات على مجلس الدولة، ويرفعها بدوره لمجلس النواب، وإذا ما تم إجازتها من مجلس النواب، ستشكل حكومة توافق تسير أمور الدولة حتى الانتهاء من كتابة الدستور وإقامة انتخابات برلمانية ورئاسية خلال عام 2018.[4]

دعت الدبلوماسية الجزائرية مؤخرا، نظراءها في تونس ومصر، إلى لقاء عاجل في إطار ما يعرف، بـ"مبادرة الباجي قائد السبسي" حول الوضع في ليبيا، لبلورة موقف يواكب التطورات الأخيرة التي تعيشها طرابلس، تعكس هذه الدعوة حيرة جزائرية في التعاطي مع الملف الليبي في ظل ضيق خيارات الجزائر في التوقّي من تبعاته المحتملة خصوصا وأنّ البلد يعيش أوضاعا سياسية واقتصادية معقّدة، ولا يحتمل أن تضاف إلى أعبائه تعقيدات أمنية.

---

[1] دحموح طاهر:**الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي**،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدوليةٍ، العدد16، الصفحة 61.

2 موساوي راشدة وفطيمة الزهرة يوسفي,مرجع سابق.

3 نفس المرجع.

[4] الازمة-الليبية-ودور-دول-الجوار, http://efsregypt.org/ اطلع عليه 2019/004/06

وأعلنت الخارجية الجزائرية عن إجراء رئيس الدبلوماسية الجديد صبري بوقادوم، اتصالا هاتفيا مساء الأربعاء، مع نظيره الليبي محمد طاهر سيالة، عبر له فيه عن "التضامن الكلي للجزائر مع الشعب الليبي الشقيق."

وذكر بيان للخارجية الجزائرية، أنّه "في إطار جهود الجزائر لمساعدة الشعب الليبي على إنهاء الوضع العسكري الذي تعيشه طرابلس خلال الأيام الأخيرة، أجرى وزير الخارجية صبري بوقادوم، اتصالا هاتفيا مع نظيره الليبي محمد طاهر سيالة، عبر له فيه عن تضامن بلاده المطلق مع الشعب الليبي."

وبدا مضمون بيان وزارة الخارجية، متناقضا مع مواقف سابقة للحكومة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، قياسا بالانحياز الذي أبداه لصالح حكومة الوفاق الليبية المطعون في شرعيتها، بينما كانت الجزائر ترافع لصالح التزام الحياد بين الأطراف المتصارعة في ليبيا.

ودعا رئيس الدبلوماسية الجزائرية الجديد، إلى التئام لقاء عاجل في إطار مبادرة الباجي قائد السبسي حول الوضع في ليبيا، والتي تحولت إلى مبادرة ثلاثية الأطراف، تضم كلا من الجزائر وتونس ومصر، في خطوة لا تتعدى حظوظ تسجيل الحضور في الأزمة الليبية المتفاقمة[1].

ويبقى الوضع الأمني في ليبيا، من أبرز الاهتمامات العميقة للسلطة الجزائرية، حيث تعتبر مؤسساتها العسكرية والدبلوماسية من أكبر انشغالاتها العميقة منذ سنوات في ظل تقاسم البلدين لحدود برية تقدر بنحو ألف كلم ولتغلغل تنظيمات مسلحة مختلفة في العمق الليبي يمكن أن تتحول إلى خطر على استقرار الجزائر.

لكن الوضع الداخلي الذي تعيشه البلاد، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، يبقيان من أكبر المعوقات التي تحول دون فرض الجزائر موقفها ومقاربتها في المنطقة، خاصة وأن جميع الأطراف الفاعلة تنظر إلى الوضع الجزائري بعين الترقب للمخارج التي سينتهي إليها لاسيما في ما يتعلق بالسلطة الجديدة التي ستفرزها التحولات.

2- **الرقابة على الحدود**: إن الإستراتيجية الأمنية لكل دولة ترتكز بالأساس على تعزيز القدرات العسكرية والأمنية للمحافظة على أمنها الداخلي عن طريق تأمين الحدود، فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات للتصدي لأي تدخل في حدودها، ويمكن إدراج في هذا المجال إلى الإجراءات التي تم اتخاذا منذ اندلاع الحراك المغاربي فيما يلي:

[1] الجزائر تدعو إلى لقاء عاجل لحكومات الجوار الليبي، ووزير الخارجية الجديد في مسعى لكسر عزلة الحكومة، https://alarab.co.uk، 12/04/2019،اطلع عليه في 2019/06/06.

- نقل 1000 شرطي إضافي وتشييد 55 مقرا للشرطة في الولايات الحدودية والمتاخمة إلى بؤر التوتر(غرداية، ورقلة، اليزي، تمنراست، الوادي، ادرار، بشار وتندوف).
- بعد حادثة تيقنتورين تم إنشاء منطقة عسكرية سابعة في ولاية اليزي، وتعزيز المنطقة الرابعة بورقلة ب:20000 جندي تخوفا من انتهاكات الجماعات المتطرفة لحقول البترول بحاسي مسعود.
- نشر 30000 جندي على الحدود الغربية الجنوبية.
- إضافة 3000 عنصرا إلى القاعدة الجوية ونقل قوات التدخل عبر المروحيات.
- إقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي وليبيا والنيجر، مع نشر 25 الف عسكري على الحدود مع مالي وليبيا.
- إقامة 80 نقطة مراقبة على الحدود التونسية بعد أحداث 2013/07/31 التي راح ضحيتها ناشطين سياسيين في تونس، أين تم اكتشاف 03 مراكز تدريب لتنظيم القاعدة بواسطة عملية المسح التي أقيمت بمنطقة جندوبة التونسية المحاذية لسوق أهراس بالجزائر.
- نشر 757 جمركيا على طول الحدود المغربية، وحفر خندق على مسافة 170 كلم للحد من تهريب الوقود.
- فتح 20 قاعدة عسكرية كانت مغلقة مع نشر 60000 عسكري على حدودها مع دول الساحل.[1]

3- **تنمية مناطق الحدود**: في مواجهة التطورات التي تشهدها دول الجوار، سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات من اجل تنمية مناطق الحدود، فقد صرح وزير الداخلية أن الحكومة بصدد تحضير إستراتيجية جديدة لتنمية مناطق الحدود سنة 2017، بهدف:[2]

- إعطاء حركية جديدة لهذه المناطق ببرامج خاصة تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية.
- التطرق إلى كل مجالات التنمية المحلية ورصد كامل الإمكانيات المادية والبشرية.
- التكفل بالجالية المقيمة بدول الجوار.
- العمل لاتخاذ كامل الإجراءات لحماية الحدود من التهديدات الإرهابية والهجرة غير الشرعية.

كما صرح المدير العام للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بوضع برنامج عمل من شأنه:[3]

- تنمية هذه الأقاليم والاستجابة لمتطلبات سكانها.
- تحقيق توازن ذي طابع وطني أيضا وسيلة لوضع سياسات للتهيئة مع دول الجوار.

---

1 د.دالع وهيبة وأبو دراز:"**التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية وآليات مواجهتها**،مداخلة خلال الملتقى الدولي", التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31،غير منشور.

2 دنيا زاد عنان:**التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31،غير منشور.

3 نفس المرجع .

و في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 شملت 12 ولاية، فقد نصبت سنة 2014 اللجنة القطاعية المكلفة بالموافقة على الدراسات المتعلقة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية، تهدف إلى:

- فك العزلة عن سكان المناطق الحدودية وضمان الاستقرار.
- الحد من ظاهرة التهميش من خلال تكيف أجهزة سياسة الإنصاف الإقليمي.
- إيجاد حلول للتوازن بالتنسيق مع دول الجوار.
- تعزيز التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمناطق الحدودية.

هذا من الناحية الداخلية بالرغم من وجود العديد من البرامج في هذا المجال، فقد كانت هناك إجراءات مع دول الجوار في هذا المجال، فقد شملت المقاربة الجزائرية تجاه هذه الدول عدة إجراءات منها:[1]

- استثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي.
- إلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي قدرت ب:03 مليار دولار و902 مليون دولار سنة 2013 .
- إسقاط ديون موريتانيا المقدرة ب: 250 مليون دولار لإقامة مشاريع مكافحة الفقر.
- منح هبة ب:10 مليون دولار لحكومة مالي لتمويل مشاريع تنموية سنة 2010.
- منح مبلغ قدره 100 مليون دولار لليبيا بعد نشوب الأزمة.
- منح إعانة مالية إلى تونس كإعانة مالية.

كما شملت المقاربة أيضا:

- الانخراط في إستراتيجية تعزيز التنسيق الأمني عن طريق تشجيع البعد التنموي لتدارك الهشاشة الأمنية في الجنوب خاصة مع تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة وتفشي الإرهاب.
- إطلاق مشاريع تنموية في المناطق الحدودية لمنع اي تقارب بين القاعد في المغرب الإسلامي والطوارق.
- خلق فرص استثمارية في مدن الحدود كحل لمشكلات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب في ليبيا والمتاجرة في البشر والسلاح.
- الدعم الدائم لتعزيز التعاون مع ليبيا في جميع المجالات.[2]

1 دالع وهيبة وابو دراز،مرجع سابق.
2 المرجع السابق.

المبحث الرابع: أفاق الدور الجزائري تجاه التحولات في ليبيا بعد 2011

و مما سبق يمكن حصر عدة مشاهد للدور الذي يمكن ان تلعبه الجزائر في هذه الأزمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

المشهد الأول : يكمن هذا المشهد في فتح صفحة جديدة بالكامل بين البلدين وهو مستبعد حاليا، لأنه لن يتحقق إلا إذا حدث تحول في الجزائر نحو نظام انتقالي ديمقراطي، إما عبر انتفاضة شعبية تقود إلى إسقاط النظام الحالي وإما عبر إصلاحات جذرية داخل النظام تسمح بميلاد نظام جديد على أسس ديمقراطية. وفي هذه الحالة، لن يتحمل النظام الجديد إرث سلفه، ونفس الشيء بالنسبة لنظيره الليبي، فيسارعا إلى فتح صفحة جديدة تماما في العلاقات الثنائية. بيد أن هذا المشهد مستبعد على الأقل في المدى القريب، وذلك لعدة أسباب:

1. المطلب الديمقراطي في الجزائر ليس مطلبا شعبيا بقدر ما هو مطلب شعبي ملحا وحازما في الوقت الراهن بسبب ما وقع في العشرية السوداء ، و في نفس الوقت فهو
2. مطلب أحزاب وجمعيات مفتقرة للدعم الشعبي العريض.
3. مداخيل النفط الضخمة وإعادة توزيع جزء منها يسمح بامتصاص الغضب الشعبي وتأجيل الاحتجاجات الاجتماعية لأجل غير مسمى.
4. تراجع الحكومة عن تطبيق بعض القوانين مسايرة للشعب وتجنبا لصب الزيت السياسي-الاقتصادي على نار الاحتقان الاجتماعي.
5. عدم وجود إرادة للإصلاح من الداخل، لأن الإصلاحات المعلن عنها لا تسير نحو البناء الديمقراطي بل هي محاولة من النظام لتحسين الجزء الظاهر من سلطته التسلطية[1].

[1] عبد النور بن عنتر, العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي, الاستقرار أولا, http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html, 06 /2011/09,اطلع عليه في 2019/01/15.

أما من جهة المجلس الانتقالي فله سجل سلبي مع الجزائر التي تعرضت بعض مصالحها لاعتداءات. فلقد تعرضت استثمارات شركة سوناطراك بحقول غدامس النفطية إلى التخريب في بداية الأزمة، فكان أن جمدت سوناطراك استثماراتها هناك. كما اقتحم ثوار السفارة الجزائرية بطرابلس. هذا التوتر الموروث عن الستة أشهر الأخيرة قد تستغله بعض القوى الأجنبية لتزيد الأمور تعقيدا ولتجعل المجلس الانتقالي يقبل على تنازلات لهذه القوى بحجة حمايته من الجزائر.

المشهد الثاني: أن الصراع داخل الانتقالي بين "صقوره" و"حمائمه" بشأن العلاقة مع الجزائر قد يحتدم وقد تكون الغلبة للرافضين للصلح. بيد أن مشهد "القطيعة" الكاملة هذا غير مرجح لعدة أسباب: المشهد السياسي الليبي ما بعد القذافي لم يتشكل ولم تتضح معالمه بعد؛ انكشاف ليبيا وحاجة السلطة الجديدة لمساعدة الجيران لاستعادة الأمن وتأمين الحدود؛ مصلحة الجزائر في استقرار الوضع في ليبيا بغض النظر عن طبيعة العلاقة مع النظام القائم فيها؛ سعي القوى الغربية للتهدئة وتعاضد جهود كل دول الجوار لضمان سلاسة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ولتخفيف أعبائها أيضا (تقاسم أعباء إعادة الاعمار وتوجيه الهجرة المحتملة نحو دول الجوار بدل دول الاتحاد الأوروبي) خاصة في سياق الأزمة الاقتصادية الذي تمر به القوى المتدخلة في ليبيا.

المشهد الثالث: فهو مشهد التطبيع التدريجي وهو وارد للغاية. إذ أن التطبيع قادم لا محال، والمثال العراقي خير دليل على ذلك. فكل الدول العربية التي عارضت الغزو الأمريكي للعراق اعترفت بحكومته الانتقالية وساعدتها سياسيا وماليا. ولازالت تفعل. فالجزائر مثلا مسحت منذ أسابيع فقط ديون العراق. ثم لن نبالغ إن قلنا بأن العامل الحاسم في تحديد منحى العلاقات الجزائرية-الليبية لن يكون موقف ورغبات المجلس الانتقالي والسلطة المنبثقة عنه وإنما إدراك القوى الغربية الفاعلة في التحالف الدولي لدور الجزائر إقليميا، فهي تعي أن التوتر بين الجزائر والمجلس الانتقالي ليس في صالح الاستقرار في ليبيا. كانت تلك القوى توظف هذا التوتر للضغط على الجزائر لتدعم الثوار، لكن بعد الإطاحة بالنظام، فإن التطبيع مع الجزائر أصبح ضروريا لتأمين حدود ليبيا والمساعدة في إحلال السلم والاستقرار فيها. وبحكم التجربة العراقية فهي تقدر أهمية دور دول الجوار.

الحقيقية أن ليبيا والجزائر جميعا يعيشان نفس الهم، فالمجلس الانتقالي كيان لم يستقر أمره بعد، والوضع في ليبيا غامض وهامش حرية سلطتها الجديدة سيكون ضيقا بفعل تداعيات التدخل العسكري الغربي، الذي قد يتسبب لاحقا في صراعات داخلية بين تيارات إسلامية (سلفية وجهادية) وعلمانية. وتكرار المشهد العراقي (بعد احتلاله) وارد كأحد الاحتمالات. أما الجزائر فمشكلتها ليست في تجاوز علاقة متوترة ظرفية مع كيان (الانتقالي الليبي) غير مستقر ومهمل الثقل في المرحلة الحالية تماما مقارنة بثقلها هي، وإنما في تجاوز حالة الاستعصاء

الديمقراطي البنيوي بطريقة سلمية في هذا الظرف العسير من مخاض التحول السياسي في العالم العربي. [1]

الخاتمة

[1] المرجع السابق.

إن الأزمة الليبية شكلت تهديدا حقيقيا على الأمن الوطني الجزائري من خلال تداعياتها الأمنية من انتشار للسلاح ونشاط للجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، لتجد الجزائر نفسها أمام فوضى وتعقيدات أمنية يصعب التعامل معها ويصعب توقع مساراتها المستقبلية، وما يزيد الوضع تعقيدا التدخلات الأجنبية في الأزمة للحفاظ على مصالحها في ليبيا، إضافة إلى تداعيات الأزمة على درجة حدة الأزمات الأخرى في المنطقة في ظل ضعف وهشاشة الدولة في منطقة الساحل، والوضع الأمني في تونس وتدهور أزمة مالي من منطلق اعتبار الأراضي الليبية كمنطلق للجماعات الإرهابية ومصدر للسلاح الذي كان متوفر لدى الدولة الليبية في عهد القذافي.

و هذا ما يرجعنا إلى الفرضيات التي وضعناها للدراسة، و التي نجيب عليها فيما يلي :

تبين لنا من خلال الفرضية الأولى التي مفادها بأن فعالية السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي تدعم ركائز الأمن القومي، و ذلك من خلال التحركات الدبلوماسية التي تنتهجها الجزائر في معالجة مثل هذه الملفات و هذا راجع إلى صانع قرار السياسة الخارجية و المتمثلة في الرئيس المنتهية عهدته السيد عبد العزيز بوتفليقة، المعروف بحنكته في هذا المجال من جهة, و من جهة أخرى إلى المبادئ الدستورية التي تعتمدها الجزائر في هذا المجال، هذا ما تثبته التجارب و الوساطات التي قامت بها في العديد من الأزمات، الأمر الذي يجعلنا نثبت الفرضية.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول بان كلما زادت التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية كلما زادت تهديداتها على الأمن القومي الجزائري، و هذا يرجعنا للقول بان أي تواجد أجنبي في خضم أزمة ما فأن التهديدات تبقى قائمة على أوجها على دول الجوار باعتبار أن هذا التواجد هو السعي وراء ثروات تلك الدولة و المحافظة على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، كما أن هذا التواجد بليبيا للقوات الأجنبية دفع بجلب تنظيمات إرهابية خاصة تنظيم

داعش و الذي كان المصدر الأساسي في حادثة تيقنتورين و الذي يشكل تهديدا واضحا على الحدود الجزائرية، و هذا ما يثبت الفرضية الثانية.

و أما بالنسبة للفرضية الثالثة و الأخيرة و التي تنص على أنه كلما ركزت الجزائر على أعمال مقاربتها الأمنية في حل الأزمة كلما زادت بوادر حل الأزمة و منه الحفاظ على الأمن القومي، نثبت هذه الفرضية بسبب أن كلما كانت بوادر حل سلمي للأزمة الليبية تخف حدة التهديدات الأمنية على الجزائر، و هذا ما سعت إليه الجزائر لتحقيقه خوفا من تداعياتها على أمنها القومي، و ذلك من خلال ما قامت بها في المجال الدبلوماسي و التحركات لرفض أي تدخل عسكري أجنبي من جهة، و من جهة أخرى إلى الإجراءات التي قامت بها في المجال الحدودي من خلال التدعيمات الأمنية العسكرية تحسبا لأي طارئ، و إطلاق عملية واسعة لتنمية المناطق الحدودية، و هو ما يؤدي بإثبات الفرضية.

توصيـــــات الدراسـة:

- على الجزائر إعادة النظر في دستورها و خاصة في الشق المتعلق بمبادئ السياسة الخارجية ليتماشى مع الأوضاع الدولية, خاصة الحفاظ على أمنها الوطني و لكي لا يتعارض مع مبادئها, خاصة تلك المواد المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ضرورة تدعيم الحدود بشتى الوسائل الممكنة للحيلولة دون اختراق حدودها و تفادي دخول الجماعات المسلحة, الحد من تجارة الأسلحة و التغلب على تدفق المهاجرين غير الشرعيين.
- ضرورة إيجاد صيغ قانونية مع دول الجوار و عقد إتفاقيات تلزم الأطراف بتطبيقها في حالات الأزمات من أجل التعاون و الوصول إلى الحلول المناسبة لها.
- ضرورة تنمية مناطق الحدود بين الدول المغاربية لتفادي هجران مواطنيها الى المدن التي تعرف أكثر نمو و بالتالي عدم ترك مجال فراغ للجماعات الإرهابية من التوغل داخلها و الجعل منها وكرا لعملياتهم و تواجدهم.

المراجع

القران الكريم:

الدساتير و المواثيق:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.مارس2016.
2- ميثاق جامعة الدول العربية

القواميس:

3- قاموس المحيط الالكتروني،على الموقع.www.moheet.com

الكتب بالعربية:

4- د.أحمد نوري النعيمي ،السياسة الخارجية. عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2010.ط1.
5- د.إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الوواقع الدولي،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2017.
6- د.إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية-دراسة في أصول النظريات- منشورات ذات السلاسل،الكويت،الطبعة 4.سنة 1985.

7- د/أنور محمد فرج:نظرية الواقعية في العلاقات الدولية،مركز كردستان للدراسات الاسترتيجية، السليمانية بغداد،2007
8- دانيال كولار،ترجمة خضر خضر،العلاقات الدولية،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الثانية1985

9- سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية.عمان،دار وائل للنشر،2006و ط3.
10- السيد سليم محمد ،تحليل السياسة الخارجية.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1998. ط2.
11- طاهر بن خرف الله :النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية ، ج1،الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر،ج1 ،2007
12- مجدي حسين كامل،رؤوس الشر العشر،دار الكتاب العربي،دمشق القاهرة،1980.

المذكرات و الرسائل العلمية:

13- بوسعيدي تركية،حروب الجيل الرابع والتحولات الجيو- سياسية في المنطقة العربية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة علي لونيسي البليدة،السنة الجامعية 2016-2017.
14- بدون كاتب،خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،مايو 2011.
15- زينب فريح،دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،2013.
16- سليم بوسكين،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة،2014-2015.

17- عديله محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،2005 .
18- العايب سليم،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.
19- علاء الدين الزردومي،التدخل الأجنبي دوره في إسقاط نظام القذافي،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،2013.
20- سهام مقراني،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2015-2016.

21- فيقيقي عبد الغني،السياسة الخارجية للجزائر في ظل انهيار اسعار النفط،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2015-2016.

المقالات في الدوريات و المجلات العلمية المحكمة:

22- أحمد أمين عبد العال ، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي،2018/09/16.انظر الموقع https://democraticac.de/?p=56363

23- ثروت عز الدين ، تطورات الازمة الليبية والاطراف الداخليه الفاعلة ودور دول الجوار، المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية،2017/04/22.

24- د. علاء عبد الحفيظ محمد ،مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده، المركز الأوربي للدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، انظر الموقع https://www.europarabct.com/ .

25- عمر سعداوي،عقيدة الأمن القومي الجزائري ، مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية ، العدد 4،سبتمبر 2004.

26- عبد الحميد بن محمد: صعوبات-وعراقيل-تواجه-تحرك-الجزائر-لحل-أزمة-ليبيا http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/6/9،اطلع علي يوم2019/04/23.

27- مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، باحث في طور الدكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائرمقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11، http://jilrc.com. .

28- ميثاق مناحي دشر،النظرية الواقعية، دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)،مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 20 http://abu.edu.iq/research/articles/13792 /efsregypt.org/

29- عبد الحكيم سليمان وادي:الواقعية الجديدة، http://www.rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=3090,

30- دحموح طاهر:الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدوليةٍ، العدد16.

31- صالح زياني،تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،مجلة المفكر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة.العدد الخامس.

32- رابح زغوني،أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح"دراسة حالة الربيع العربي"،مجلة سياسات عربية،العدد23،نوفمبر2016

33- زاهي المغيربي ونجيب الحصادي،التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات ومالات وفرص،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية.بدون سنة.

http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx (09/11/2016)

34-د. زياد عقل، سبع سنوات من الثورة... إلى أين تتجه الأزمة الليبية؟ مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،http://acpss.ahram.org.eg/News/16555.aspx
35-النظرية الواقعية الكلاسيكية فى العلاقات الدولية،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية http://www.politics-dz.com/community/threads/

الملتقيات:

36-د.دالع وهيبة وأبو دراز،التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية وآليات مواجهتها،مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.
37-دنيا زاد عنان،التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.
38-موساوي راشدة وفطيمة الزهرة يوسفي،تقييم الأداء الجزائري تجاه الإفرازات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المغرب العربي"الأزمة الليبية نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31
39-وليد يونسي: التّدخل العسّكري في ليّبيا وإنعكساته على أمّن الحدود الجّزائرية : دراسة في ثنائية التهديد اللاّتماثلي "الإرهاب والجّريمة المنظمة" مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31
40- الدكتور بن عمارة محمد:"الجريمة المنظمة و التهديدات الأمنية الجديدة"، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.
41-ايمان بومعزة:سبل تعاون الأمن الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مداخلة خلال الملتقى الدولي " التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،المنعقد بجامعة حمه لخضر بالوادي،يومي 30 و2019/01/31.

محاظرات:

42-محاضرات الدكتور جراية الصادق،مقياس السياسات العامة الأمنية،سنة ثانية ماستر سياسة عامة موسم 2018-2019، جامعة حمه لخضر الوادي

المقالات في المواقع الالكترونية:

43-بوابة الشروق،عدد الجزائر يرتفع الى 42.2 مليون نسمة،2018/06/27، https://www.echoroukonline.com

44-الأستاذ: جمـال مـنصـر ، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، جامعة باجـي مـخـتار عـنابة، انظر موقع-https://revues.univ ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/

45-زكريا حسين،مفهوم الامن الوطني،انظر الرابطhtm.www.islamonline :net/arabic/mafaheem/index

46-عمّارية عمروس،البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية. باحثة دكتوراه دراسات إستراتيجية بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر.مركز الدراسات البحثية العلاقات الدولية،الجزائر.https://democraticac.de/?p=43481

47-كمال الاسطل:الاطار النظري لمفهوم الامن القومي،انظر الموقع -http:// astal.com/index.php

48-عبد النور بن عنتر، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا،06 /2011/09 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html

49-عبد النور بن عنتر، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا،06 /2011/09 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html

50-محمد سنوسي : البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011 /http://elhiwardz.com/debate/33389، 2015/11/29.

51-موقع الخبر،الجزائر السابعة في احتياطي البترول والرابعة في الغاز،2018/09/10،على الموقع /https://www.elkhabar.com/press/article/143051

52-مراد الشوابكة، أهم الثروات الطبيعية في الجزائر،2018/02/12،على الموقع /https://mawdoo3.com

53-محمد حسين،اهمية دور القبائل الليبية في الصراع الحالي https://www.bbc.com/arabic/middeleast/2011

54- https://www.maghrebvoices.com/a/trib-libya

55-محمد حسن عامر، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا فى أرقام، 01-07-2018 https://www.elwatannews.com/news/details/3483535

56-مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر إتجاه الأزمة الليبية، " http://jilrc.com، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11

57-زرواق نصير,الجزائر و الازمة الليبية, ,https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/

58-هيثم سليماني:أي دور للجزائر في المشهد الليبي ؟hùgu .http://www.noonpost.org/content/5510.

59- الندوة ال15 لوزراء الشؤون الخارجية للحوار 5+5: مساهل يجدد موقف الجزائر حول الأزمات و النزاعات بالمنطقة18/01/2019.،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190118/160093.htm
قراءة تحليلية فى الأزمة الليبية..وتأثيرها على الداخل ودول الجوار وأوروبا
60- http://markazamny.org/news/129158/15-6-2017
61- العالم العربي:على خلفية شحنات الاسلحة المهربة في ليبيا..الجزائر تستنفر قواتها، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201812251037780832 ، 2018/12/25،اطلع عليه في 2018/12/12
62- محمد بن أحمد: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي، https://www.elkhabar.com/press/article/109513 ،، 2016/07/24 ،اطلع عليه في 2019/12/10
63- الجزائر تدعو إلى لقاء عاجل لحكومات الجوار الليبي، ووزير الخارجية الجديد في مسعى لكسر عزلة الحكومة، https://alarab.co.uk، 12/04/2019،اطلع عليه في 2019/06/06.
64- الجيش الجزائري أفشل 25 محاولة لإدخال الأسلحة في2017، https://arabi21.com/story/1060666،2018/01/01،اطلع عليه في 2019/09/12.
65- الجزائر تصادر أسلحة جرى تهريبها من ليبيا، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/798172،2015/12/10،اطلع عليه في 2019/05/10.
66- نوارة باشوش:رتفاع نسبة تجارة الأسلحة بالجزائر إلى 35 في المائة، https://www.echoroukonline.com،2014/10/18
67- ياسين بودهان،دور الجزائر في حل الأزمة الليبية،منتدى فكرة.2014/08/28. www.wachingtoninstitute.org/ar/policy.Analysis
68- التقرير العالمي 2018، https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420،2017،اطلع عليه في 2019/05/06

الفهرس

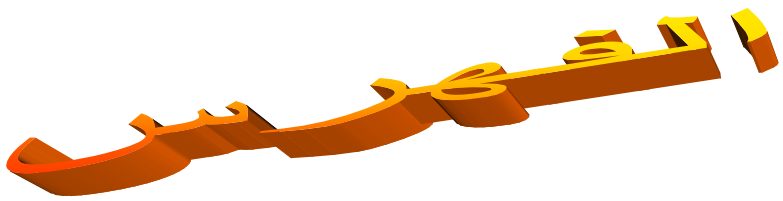

مقدمة 05

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة 15

المبحث الأول: مفهوم و مرتكزات الأمن القومي 16

المبحث الثاني: خصائص، محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية..... 24

المبحث الثالث : النظرية الواقعية و تحليل السياسة الخارجية..... 38

الفصل الثاني: التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011 و تداعياتها الإقليمية..... 55

المبحث الأول:أسباب و تطور التحولات في ليبيا بعد 2011 56

المبحث الثاني: نتائج التحولات في ليبيا بعد 2011..... 71

المبحث الثالث: تأثيرات التحولات في ليبيا بعد 2011 على دول الجوار..... 76

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع التحولات السياسية في ليبيا..... 90

المبحث الأول: المواقف الرسمية الجزائرية من التحولات في ليبيا بعد 2011.....94

المبحث الثاني: أهداف المقاربة الجزائرية تجاه التحولات في ليبيا بعد 2011... 102

المبحث الثالث: أدوات تنفيذ المقاربة الجزائرية تجاه التحولات في ليبيا بعد2011..107

المبحث الرابع: آفاق الدور الجزائري تجاه التحولات في ليبيا بعد 2011 117

الخاتمة 121

قائمة المراجع 124